الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس

صمود .. تمكين .. تنمية .. استقلال

2018 - 2022

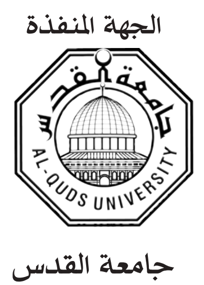


الجهة الممولة



البنك الإسلامي للتنمية

الجهة المنفذة



جامعة القدس



وحدة القدس

ديوان الرئاسة الفلسطينية

jerusalemunit@presidency.ps

00972 2959928

009722977528

جدول المحتويات

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفريق الوطني للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في محافظة القدس (2018-2022)

لجنة السياسات:

دولة الدكتور رامي حمد الله-رئيس الوزراء، نائب رئيس اللجنة العليا للقدس

معالي الأستاذة انتصار أبو عمارة-رئيس ديوان الرئاسة، أمين سر اللجنة العليا للقدس

دولة السيد احمد قريع "أبو علاء"-عضو اللجنة العليا للقدس

معالي المهندس عدنان الحسيني-عضو اللجنة العليا للقدس

معالي الدكتور محمد شتية-عضو اللجنة العليا للقدس

سيادة اللواء بلال النتشة-عضو اللجنة العليا للقدس

سعادة الأستاذ الدكتور عماد أبو كشك-رئيس جامعة القدس

معالي الدكتورة علا عوض-رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سعادة السيد عدنان غيث - عضو اللجنة العليا للقدس

سماحة الشيخ محمد حسين-المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية

نيافة البطريرك ميشيل صبّاح- الرئيس السابق لأسقفة اللاتين

منظمة التحرير الفلسطينية:

أمانة سر اللجنة التنفيذية ل (م.ت.ف)

مراجعة سياسية :

سعادة السفير الدكتور مجدي الخالدي (مستشار السيد الرئيس للشؤون الدبلوماسية).

مراجعة وموائمة مع خطة الحكومة الوطنية الفلسطينية (2017-2022):

معالي الدكتورة خيرية رصاص مستشارة رئيس الوزراء.

فريق مكتب رئيس الوزراء.

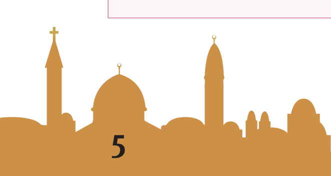
د. بشير الريس - رئيس وحدة الأولويات السياساتية والإصلاح/ أ. محمود عطايا-مدير عام في وحدة الأولويات السياساتية والإصلاح
د. ظافر تيسير - مستشار السياسات / أ. مروان درزي - مدير المكتب الوطني التنسيقي (للناطق المسمى ج).

معالي الدكتور ناصر قطامي - مستشار رئيس الوزراء.

وزارة الخارجية والمغتربين

اللجنة الاستشارية العليا للقطاعات:

أ. محمود سلامة	أ. نـــواف عــطـــاونة	أ. عبدالله صيام	أ. برنارد سابيلا	د.مهدي عبد الهادي	أ. خالد الكالوتي
د. تفيده الجرباوي	أ. عبد القادر الحسيني	أ. فؤاد الدقاق	أ. رائد سعادة	أ. زيـــاد الحموري	أ. توفيق حبش
أ. عادل حلاق	أ. رنــــدا ســـــنيوره	أ. رانيا غوشة	د. وليد نمور	د. صائب بامية	أ. أحمد الرويضي



لجان القطاعات:

تتكون لجان القطاعات من خبراء في التنمية من الحكومة، والمجتمع المدني، والهيئات ذات العلاقة، وينسق أعمال كل لجنة خبراء من جامعة القدس. عملت اللجان تحت إشراف وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية، لضمان تكامل العمل.

مجموعة الحماية والتنمية الإجتماعية

قطاع التعليم	قطاع الثقافة	قطاع الرفاه الإجتماعي	قطاع الشباب	قطاع الصحة	قطاع المواطنة والسلم الأهلي وسيادة القانون
د. الخنساء ذياب (خبيرًا)	أ.د. صلاح الهودلية (خبيرًا)	د. خالد هريش (خبيرًا)	د. مازن الخطيب (خبيرًا)	د. معتصم حمدان (خبيرًا)	د. منير نسيبه (خبيرًا)
د.مأمون فهمي جبر	أ. عامر خليل	د. نجوى الصفدي	د. مؤيد شناعة	د. عاطف الريماوي	د. وليد سالم
أ. بسام طهبوب	د. عيسى الصريع	أ. محمد ابو مفرح	أ. معتصم أبو غربية	د. عطا قريع	أ. محمد هادية
أ. سمير جبريل	أ. فداء تومة	أ. يوسف قري	أ. موسى العباسي	د. بسام أبو لبدة	أ. منال حرزان
أ. ربيحة عليان	أ. سامر ترزي	أ. ماهرة الدجاني	أ. رامي ناصر الدين	د. أمية خماش	أ. جميل السلحوت
د. زياد قباجة	أ. طلال أبو عفيفة	أ. نجوى العلمي	أ. قصي عباس	أ. أمين علوية	أ. عبد السلايمة
د. زياد جويلس	أ. خالد الشيخ	أ. نائلة جويلس	أ. أحمد سرور	أ. منيرة البطاط	أ. عادل أبو زنيد
أ. ياسمين الباشا	أ. إبراهيم أبو اعمر	أ. طاهر الديسي	أ. محمد أكرم	أ. محمد الصياد	أ. عدي أبو كرش
أ. اعتدال الأشهب	أ. أحمد أبو سلعوم	أ. نادرة بيبرز	أ. هيام عليان	أ. نادر سلايمة	أ. نديم قنديل
أ. ضرغام عبد العزيز	أ. اسماعيل الدباغ	أ.خليل جرادات	أ. رياض شهابي	أ. محمود عليان	أ. عزام هشلمون
أ. نبيل صب لبن	أ. محمد مسك	أ. فادي مطور	أ. ناصر قوس	د. أشرف الاعور	أ. رامي صالح
أ. نسرين عليان	أ. داوود الغول		أ. وعد قنام	مركز الارشاد الفلسطيني	أ. رافول روفا
أ. وئام شهابي	أ. فوزي شعبان		أ. طارق دحبور		أ. عوض السلايمة
أ. عبد العزيز قطينة	مسرح الرواة				أ. محمد عليان
أ. ربى عواد	شبكة شفق				أ. نادين ناطور
ا.أسامة قنبر					أ.سامر جابر
أ.حسام الشيخ					أ.داوود جهالين
د. علي جوهر					
أ. بكر منصور					
أ. فائد غانم					

مجموعة التنمية الاقتصادية

قطاع الاقتصاد والصناعة	قطاع الإسكان	قطاع السياحة	قطاع الزراعة
د. إبراهيم عوض (خبيرًا)	د. مها السمان (خبيرًا)	د. يوسف النتشة (خبيرًا)	د. معتز علي القطب (خبيرًا)
د. صلاح الدين عودة (خبيرًا)	م. خليل أبو عرفة	أ. رائد سعادة	أ. فيحاء نجم
د. أحمد حرز الله	م. فؤاد حلاق	أ. سامر الترزي	م. عماد نسيبة
أ. يوسف العيسة	أ. سامر رداد	أ. سامي خوري	أ. محمد جابر عياش
أ. فادي الهدمي	م. عمر الخفش	أ. غسان محابيس	أ. مقبل أبو جيش
أ. سعيد قريع	أ. مصطفى أبو زهرة	أ. بشار المشني	أ. ولاء الجمل
أ. سحر ادكيدك	أ. صلاح الدين موسى	أ. شرين عويضة	أ. يسرى أبو ارميلة
أ. نور عرفة	م. محمود زحايكة		م. رنا كرمي
أ. سامر نسيبة	أ. سامر جابر		م. حسام طليب
أ. سناء حسنة	أ. أنور نشاشيبي		م. حسن الاشقر
م. باسم خوري	أ. سمير قرش		
د. نضال درويش	أ. هبة تلالوة		
د. لطفي الجبريني	أ. إسراء مظفر		
م. ربى مسروجي			
أ. مهند يعيش			
أ. أشرف زيدان			

مجموعة القطاعات عبر القطاعية

قطاع البيئة	قطاع التخطيط الحضري والحكم المحلي	قطاع النوع الإجتماعي	قطاع الإعلام والمناصرة	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
أ.د. عامر مرعي (خبيرًا)	د. أشرف أبو هلال (خبيرًا)	د. رولا هردل (خبيرًا)	د. نادر صالحة (خبيراً)	د. عصام اسحق (خبيراً)
د. عبد الرحمن التميمي	أ. فؤاد حلاق	د. فدوى اللبدي	أ. رهام نمري	د. بديع السرطاوي
أ. شيرين زيدان	أ. حازم القواسمي	ا.رانيا صلاح الدين	أ. ديالا جويحان	د. رشيد الجيوسي
د. معتز القطب	أ. خليل أبو عرفة	ا.صباح اخميس	أ. كريستين ريناوي	م. هاني العلمي
أ. مي رحال	أ. محمد الخطيب	د.عائشة الرفاعي	أ. محمد أبو خضير	م. عارف الحسيني
د. جواد الحسن	أ. محمد الشرباتي	ا.فيفيان جولاني	أ. أحمد البديري	أ. أمجد الشريف
أ. نعيم صب لبن	أ. سائد ربيع	أ. فدوى الشاعر	أ. محمد عبد ربه	د. يعقوب سباتين
أ. نائل موسى	أ. عصام فرعون	أ. فاتن نبهان	أ. أحمد الصفدي	أ. غسان الديك
أ. شادي مطور	أ. باسم حدايدة	أ. سلوى هديب	أ. روان حمد	د. ميسون إبراهيم
أ. منى الانصاري	أ. عماد عوض	أ. عايدة العيساوي	أ. نداء يونس	
أ. احمد عليان	أ. سعادة الخطيب	أ. امال قاسم	أ. محمد الخطيب	
	أ. شادي بدران	أ. مجد بيلتاجي	أ. يوسف محارمة	
	أ. فاتن برهان	أ. عبير زياد	أ. محمد اللحام	
	أ. أبو عميد جهالين		أ. إبراهيم ربايعة	
	أ. رامي غزاونة		أ. اسراء سلهب	
	أ. محمد ربيع			
	أ. سالم أبو عيد			

فريق المنصة الجيومعلوماتية:

فريق مركز سعيد خوري لتكنولوجيا المعلومات (التصميم والبرمجة)

د. بديع السرطاوي (مدير المشروع)	أ.د. حسن دويك (المتابعة والتنسيق)	د. رشيد الجيوسي (قواعد البيانات)	د. سامر رداد (نظم المعلومات الجغرافية)	أ. غسان الديك (التكنولوجيا)	د. قاسم عوض (ادارة المشاريع)	أ. هاشم ذويب (مالية المشاريع)

فريق الإحصاء الفلسطيني:

أ. محمد العمري رئيس الفريق	أ. ماهر صبيح	أ. فداء تومة	أ. أمينة حصيب	أ. هبة هيندي	أ. فتحي فراسين	أ. برهان عيسى	أ. صفية ابراهيم	أ. فاتن ابو قرع	أ. آيات صالح



فريق العمل:

المشرف العام:	أ. معتصم تيم.
منسق المشروع:	أ. روان حمد أ. أريج ادعيبس
خبير تخطيط وتنمية:	أ.خليل نجم
المدقق القانوني:	أ. محمد هادية
خبير المجتمع المدني:	م. عارف الحسيني
منسق الاتصالات:	أ. نضال عصري
تحرير لغوي:	أ.د. مشهور الحبازي
الترجمة الى اللغة الانجليزية:	أ. رندة أبو هلال
التصميم:	أُبيّ أبو سعدّة
إعداد ملحق الخرائط:	أ. فؤاد حلاق
عدسة:	أ. عصام الريماوي

الجهات العربية والدولية المراجعة للخطة الاستراتيجية:

منظمات الأمم المتحدة/ مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة	منظومة الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة	الاتحاد الأوروبي	EUROPEAN UNION الاتحاد الأوروبي
البنك الإسلامي للتنمية	البنك الإسلامي للتنمية ISLAMIC DEVELOPMENT BANK • BANQUE ISLAMIQUE DE DEVELOPPEMENT	منظمة التعاون الإسلامي	منظمة التعاون الإسلامي Organisation of Islamic Cooperation Organisation de la Coopération Islamique
الصناديق العربية والإسلامية		القنصليات والممثليات والسفراء المعتمدين لدى دولة فلسطين	







يسعدني أن أقدم الخطة الإستراتيجية الفلسطينية للتنمية القطاعية في مدينة القدس المحتلة للسنوات (2018-2022). إن طرح هذه الخطة يجيء في لحظة فارقة يكتسب فيها الاهتمام بالمدينة المقدسة المحتلة، وبتلبية متطلبات دعم مواطنيها ومؤسساتها بالبرامج التنموية المختلفة أولوية قصوى وأهمية مضاعفة، فقد كثفت دولة الاحتلال في السنوات الأخيرة ممارساتها التي تحاصر القدس بأحزمة المستوطنات وجدران الفصل العنصري، وتقوض البنية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة وأبنائها بترسانة من سياسات المصادرة والهدم والتهجير القسري والإفقار والضرائب، محاولة تغيير هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، التي تنبض بها مساجد وكنائس وأحياء وحجارة وأسوار المدينة العريقة المحتلة منذ العام (1967)، عاصمة دولة فلسطين التي نريدها نموذجاً للسلام، والتعايش، والتواصل، والانفتاح، أمام جميع شعوب العالم.

لقد وضع هذه الخطة فريق من الخبراء والمختصين، بعد دراسة الأوضاع على الأرض، والتعرف على الاحتياجات الفعلية في مختلف القطاعات الحيوية للقدس، وتم ذلك من خلال رؤية وأهداف محددة تتطابق والسياسات الفلسطينية الرسمية لتعزيز وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض باقتصاد المدينة المقدسة المحتلة.

ونثمن جهود الفريق الواضع للخطة؛ مستفيداً من الدراسات ذات العلاقة التي سبق ووضعتها مؤسسات تنموية فلسطينية ودولية، ما يضمن لهذه الخطة طابع الشمولية والقدرة على تجاوز أي معيقات واجهت الخطط السابقة.
وبمناسبة إطلاق هذه الخطة نتوجه إلى الجهات المانحة الشقيقة والصديقة؛ لمواصلة دعم المشاريع التنموية في المدينة؛ وفق ما تقدمه الخطة من رؤية إستراتيجية تنموية شاملة وتفصيلية، ويمكن لأي جهة مانحة أن تختار ما تراه مناسباً من القطاعات المختلفة لتقديم الدعم لها، عبر التنسيق الوثيق مع وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية ، والتي ستضمن تجنب ازدواجية التمويل وتقديم التسهيلات اللازمة للتنسيق بين جهات التمويل والمؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة.

كما أننا نحث في نفس الوقت أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في تقديم الدعم، والمساعدات الفنية اللازمة لدعم مواطني القدس المحتلة، إلى جانب ما سيقدم من تمويل من قبل جهات شقيقة وصديقة من مختلف أنحاء العالم.

إن جوهر هذه الخطة هو المواطن المقدسي، وهدفها توفير متطلبات العيش الكريم له، وتطوير مؤسساته وتعزيز صموده في المدينة، التي تمثل مفتاح تحقيق السلام العادل والشامل.

إن دعم القدس هو حق للمقدسيين الصامدين، وهو يمثل بالنسبة لنا جميعاً نحن الحريصين على تحقيق السلام، ضرورة ملحة وواجباً، وهو أيضاً أمر متاح وممكن.

فلا شيء أثمن وأجدى من الاستثمار، من أجل العدل والحرية والسلام في مدينة السلام.

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

خارطة محافظة القدس

رام الله
بيتونيا
مخيم الأمعري
برقة
بيت عور الفوقا
48600
كفر عقب
2.775
10.324
1.692
رافات
مخيم قلنديا
مخماس
الطيرة
1.895
بيت دقو
4.653
4.933
5.631
23.800
3.721
جبع
816
بيت إجزا
الجيب
بيرنبالا
38.080
الرام
بيت عنان
3.708
القبيبة
بيت حنينا
302
7.947
7.550
النبي صامويل
بيت حنينا البلد
21.830
7.331
حزما
قطنة
بدّو
4.544
2.215
شعفاط
بيت سوريك
بيت إكسا
80.000
14.085
811
عناتا
الكعابنة
مخيم شعفاط
22.070
العيسوية
15.540
الشيخ جراح
وادي الجوز
3.977
الزعيم
25.500
الطور
25.890
جبل البابا
36000
25.890
رأس العمود
20.582
العيزرية
19.600
سلوان
الثوري
13100
12.604
أبو ديس
22.300
جبل المكبر
6.780
843
عرب الجهالين
12.490
السواحرة الغربية
السواحرة الشرقية
بيت صفافا
16.280
صور باهر
الولجة
3.670
أم طوبا
بتير
النعمان
دار صلاح
الخاص
بيت جالا
جهضم
حوسان
وادي فوكين
أم قسيس
بيت ساحور
الخضر
مخيم الدهيشة
الشواورا
بيت لحم
0 5 km



المقدّمة

القدس الشريف، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، مهد الديانات السماوية، القلب النابض للعرب الفلسطينيين: المسيحيين والمسلمين، ومقصد الحجّاج المؤمنين من جميع أنحاء المعمورة، مدينة تحتضن المقدّسات المتجذّرة في العقيدتين الإسلاميّة والمسيحيّة؛ المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة.

إن المدينة المقدّسة تحت سوط الاحتلال منذ العام (1967)م، تعاني العزلة والحصار، الذي حان له أن ينتهي بإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للقدس الشرقيّة، وعودتها بالكامل إلى الحضن الفلسطينيّ، أمّا في الوقت الرّاهن، وحتى التّحرير ، فلا شكّ في أن أهم ما تحتاجه مدينة القدس اليوم هو تعزيز صمود أهلها وتثبيتهم على أرضهم، وتمكينهم من العيش بكرامة، ومنحهم الفرصة لتحقيق التنمية المرجوة لتأهيل المدينة حتى تحمل مسؤوليات العاصمة المستقبلية.

حيث بدأ العمل على أول خطة قطاعية إستراتيجية شاملة للقدس بمبادرة من الراحل فيصل الحسيني، أمير القدس، من خلال جمعية الدراسات العربية (بيت الشرق)، عام (1999)م، وشملت مختلف القطاعات، وتضمنت تقويمًا لمختلف الاحتياجات، تحضيرًا للقدس الشرقية العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية.

وفي هذا السياق تمّ إعداد خطة للتّنمية القطاعيّة (2018-2022) لتحدّد الإطار العام للتوجّهات السياساتيّة الفلسطينيّة الرسميّة في مختلف القطاعات الحيويّة، ولتعمل على كبح سياسة التهجير المنهج للإنسان والمؤسّسات من القدس، والتي تتبعها سلطات الاحتلال لتفريغ المدينة من مواطنيها، وإضعاف منظومتها الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة؛ لتكون لقمة سائغة أمام حملات التهويد.

في حين يكون الإطار العام المرسوم بين طيات هذه الخطة ضابطاً لخطة البرامج التطويرية والتنموية في القدس. وإذ يتم تحديث الإستراتيجيّة القطاعية للتّنمية في القدس، يؤكد ديوان الرئاسة على ما ورد في الخطّة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة للأعوام (2010-2013) ، التي قام بإعدادها الديوان بشراكة كاملة مع القطاعين العام، والخاص ،والمجتمع المدني، وموّلها الاتحاد الأوروبيّ .

تعتبر الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعية (2018 - 2012)مرجعاً أساسيًا يعكس طموح المدينة خلال هذه الأعوام، وقد تمّ إضافة مؤشّرات التنمية القطاعيّة كجزء أساس مُكمّل للخطة الإستراتيجيّة ، هذه المؤشّرات النوعيّة والكميّة المُحدّدة والقابلة للقياس، ستكون أداة أساسيّة لدراسة، وتقييم أثر المشاريع المنجزة ضمن إطار الخطة. أملاً في أن تكون منارة يسترشد بها كلّ حريص على مستقبل المدينة، ومصير أهلها، الصامدين في مواقعهم .

تعكس التكلفة التقديريّة التي تتضّمنها الخطة الإستراتيجيّة، توجهات التّنمية المستدامة لتنفيذ التدخلات المقترحة، وتحقيق النتائج المرجوة من أجل تعزيز صمود المقدسيين وتمكينهم على أرضهم، وتحقيق الإنعاش والنمو الاقتصادي المطّرد، وضمان مشاركتهم واستفادتهم من عوائد هذا النمو، ممّا يمكنهم من الصمود ومواجهة سياسات الاحتلال الهادفة إلى اقتلاعهم، وتهجيرهم من مدينتهم. والجدير ذكره أن هذه الموازنة ليست بأي شكل من الأشكال جزءًا من الميزانيات الجارية، التي ترصدها الجهات ذات العلاقة الرسميّة، أو الجهات ذات الاختصاص في القدس، بل هي موازنات إضافية لتحقيق الهدف الجامع.

وحتى تكتمل دائرة الأمان، و لتسهيل تنفيذ الخطة، ومشاريعها، ومراقبتها ، وقياس أدائها، تُرافق الخطة الإستراتيجيّة منصة جيومعلوماتية لدعم اتخاذ القرار في: توجيه التمويل، وأولويات المشاريع، وذلك لتحقيق الأثر المرجو من خلال: إنشاء نظام متكامل لإدارة المشاريع، والتمويل، والتقويم والمتابعة، وربطها جغرافيًا بنظام جيومعلوماتيّ يعكس أثر المشاريع بصور ملموسة ومتعدّدة، وبلوغ إحصائيات ذات دلالة. وسيتم لاحقاً، في هذا الملخص، وصف المنصة بشيء من التفصيل باعتبارها العمود الفقري لتنفيذ هذه الخطة، ومتابعتها، وتقييم نتائجها.

وحرصاً منّا على إيفاء كلّ صاحب حقّ حقّه؛ فإنّ ديوان الرئاسة الفلسطينيّة الذي عمل تحت توجيهات السيد الرئيس محمود عباس، يتقدّم بالشّكر والتّقدير للأفراد والمؤسّسات على الوعي، والعمل الجمعي والمثابر، ولا ينسى أن يشكر كذلك وحدات ديوان الرئاسة، ودوائره المختلفة، ولا سيما رئيس ديوان الرئاسة؛ لاهتمامهم وحرصهم على نجاح هذا العمل، ويتقدّم بتقديره لجامعة القدس، وأساتذتها وخبراء اللّجان القطاعية التنمويّة لعطائهم المستمّر، وتقديم الخبرات اللازمة، ولطاقم العمل من الخبراء، والمؤسّسات، والأفراد الذين قدّموا الجهد اللازم من خلال المشاركة في إعداد هذه الخطة بمستوياتها المختلفة.

وندين بالعرفان والشكر بشكل خاص للبنك الإسلاميّ للتّنمية على دعمه المتواصل، لتمكين أهلنا في القدس.

وحدة القدس/ ديوان الرئاسة





الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعية في القدس (2018-2022)

تحتوي هذه الوثيقة على العناصر الأساسيّة للخطّة الإستراتيجيّة للأعوام (2018-2022) مع نظرة أوسع لقطاعات التنمية، حيث أضيفت قطاعات جديدة، لم يتم أخذها بعين الاعتبار في الخطط السابقة، وتشمل هذه الوثيقة ملخّصاً للواقع والتحدّيات الأساسيّة، والنتائج المتوقّعة حتى عام (2022)، و مقترحاً لتدخلات تُحقّق النتائج المرجّوة، كما سيتم تحديد الأدوات، والبرامج التي يجب استحداثها و/أو تنفيذها.

وتم تحديث التوجّهات القطاعيّة اعتماداً على الخطة الإستراتيجيّة للأعوام (2010-2013) إضافة إلى الدّراسات ذات العلاقة، والتي أنجزتها مؤسّسات تنمويّة محلّية، ودولية عديدة لصالح التنمية في القدس، ومع إطلاق خطة الأجندة التنموية (2030) نؤكد أنّ التنمية في محافظة القدس كغيرها من المحافظات يجب أن تشمل الأبعاد الثلاثة المتكاملة: البيئيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، حيث أنّ قوتها تكمن في تداخل هذه الأبعاد؛ لتحقيق السُّبل الاجتماعيّة التي تُعزّز الديناميّة الاقتصاديّة، وتسمح بصون العناصر البيئيّة، وحُسن استخدامها؛ وتعزيز حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة. وستكون الاستجابة لجميع الأهداف ككل متماسك، ومتكامل أمرًا حاسمًا لضمان حدوث التحوّلات المطلوبة على نطاق واسع، حيث بلغ عدد القطاعات(15) قطاعًا متداخلة بعضها ببعض.

تتلخّص الرؤية الفلسطينيّة للقدس الشّرقيّة على النحو الآتي:

"القدس مدينة عربيّة إسلاميّة عالميّة بهوية فلسطينيّة، تكتسب عزّتها، وفخرها من: تاريخها، وتراثها، وأهميتها الدّينيّة، والرّوحيّة المركزيّة لجميع الأديان السّماويّة. وهي تتّسم بالحيويّة والنّشاط، وتُساهم في التّطوّر الإنسانيّ، والتّنوع الحضاريّ، والثّقافيّ المحليّ، والعربيّ، والعالميّ. وهي جاذّبة للحياة، والعمل، والاستثمار فيها لما تحتويه من: بنية تحتيّة، ومؤسّسية، اقتصاديّة، واجتماعيّة، وصحيّة وتعليميّة، وثقافيّة، وسياحيّة، وترفيهيّة مُميّزة، ومُستدامة تليق بعاصمة دولة فلسطين العتيدة."

الهدف الأعلى للخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعية:

"القدس الشّرقية العاصمة الأبديّة لدولة فلسطين، وهي تمتلك المقوّمات السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة كاملّة. وهي بذلك جاذبة للحياة والعمل."

أهداف الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة:

انسجامًا مع الرؤية والأهداف الفلسطينيّة أعلاه، تسعى الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تعزيز الصمود الفلسطينيّ في القدس الشّرقيّة
- تحسين الظّروف الحياتيّة للمقدسيين في المدينة
- حماية حقوق الفلسطينيين في القدس الشّرقيّة وتعزيز هويتهم
- إنعاش الاقتصاد الفلسطينيّ في القدس الشّرقيّة وتطويره
- حماية مختلف المؤسّسات الوطنية العاملة في القدس، وتقوية دورها وتوسيع مشاركتها في المجتمع
- تقوية الرّابط ما بين القدس ومحيطها الفلسطينيّ

مراحل العمل لتحديث الخطة الإستراتيجيّة:

تم تحديث الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة بناء على التحليل، والنّقاش والشّراكة بين جميع أطياف التّخطيط والتّنفيذ، وتمّ تباعًا إجراء لقاءات، وورش عمل عديدة للوصول إلى إطار استراتيجيّ مُتّفق عليه، ويكون مرجعيّة للخطّة الإستراتيجيّة، وموجّهًا لمراحل تنفيذها،كما سيتمّ تطوير مشاريع تنمويّة تستجيب لأهداف الخطّة، وتدخّلاتها. وفيما يلي خطوات تحديث الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة(2018-2022):



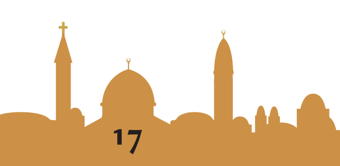
ومن الجدير ذكره أنّه بالتوازي مع عملية تحديث الخطّة، ومواكبة لها بُوشر العمل على بناء منصة جيومعلوماتيّة، لتكون الأداة الرئيسة في تحديد المشاريع، وتجنيد الأموال لها، ومتابعة تنفيذها، و التي ستستخدم لاحقًا في التّحديث الدّوريّ للخطة، واتّخاذ القرارات بشأنها.

الإطار السياساتي للخطّة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعية في القدس

يتضّمن الإطار السّياساتي المبادئ النّاظمة للخطّة الإستراتيجيّة من الجوانب السياسيّة، والقانونيّة، والمؤسّسيّة، والتنظيميّة، والتنمويّة، والمالية، وهي:

الجوانب السياسية

- القدس الشّرقيّة العاصمة الأبدية للدّولة الفلسطينيّة، وهي قضيّة مركزيّة لكلّ الشّعب الفلسطينيّ،وجزء لا يتجزّأ من الأرض المحتّلة في عام (1967م). ومن هنا فإنّ المنطلق الأساسيّ يتمثّل في أن يتوافق أيّ تدخّل ببعده الاستراتيجيّ، مع ضرورة خلق بيئة ممكنة، ومساعدة لترسيخ هذا المبدأ، وتجسيده على الأرض، وأن لا يتناقض، أو يعرقل الجهود المبذولة لبناء الدّولة المستقلّة، والقدس عاصمتها.
- منظّمة التّحرير الفلسطينيّة هي المرجعيّة السياسيَة للعمل في القدس.
- ضرورة الحفاظ على الهويّة العربيّة الفلسطينيّة للقدس، وتعزيزها من خلال تعزيز الوجود الفلسطينيّ: الماديّ، والمعنويّ، وترسيخه فيها.
- لأهميّة ما تمثّله القدس من قيمة دينيّة وروحانيّة للأديان السّماويّة كافّة، فإنّ من الضّروريّ الاهتمام بالأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة، والمحافظة عليها كجزء أساس من هويتها الفلسطينيّة، و إعادة بناء الرّواية الصّحيحة تاريخيًا، وأثريًا، وعلميًا التي تُعزّز عروبة المدينة المقدّسة.
- دعم صمود الإنسان الفلسطينيّ في القدس، ومحاربة محاولات تفريغها، و المحافظة على العقارات المقدسيّة بما يؤدي إلى المحافظة على عروبة المدينة.
- ضرورة العمل على الانتقال من حلقة ردّ الفعل إلى أخذ زمام المبادرة، وخلق حقائق على الأرض، وتعزيز مقوّمات الصّمود، والتّحرّر لتشمل مجمل محاور التحرّك السياسيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والمؤسّساتيّ، والإعلاميّ، وتحشيد الدّعم اللّازم فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا.
- تعزيز وتشجيع المؤسّسات العربيّة، والأجنبيّة، والدوليّة، والقنصليات، والممثليات، والهيئات الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة على إنشاء مقرّاتها الرئيسة في مدينة القدس، والحفاظ على ما هو قائم منها، والتأكيّد على عقد الاجتماعات السّياسيّة في المدينة بقدر الإمكان؛ انطلاقًا من كونها العاصمة الأبديّة للدّولة الفلسطينيّة، وترسيخًا لهذا المفهوم.
- التأكيد على أنّه لن يُعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل سنة (1967م) بما فيها ما يتعلّق بالقدس. (والتأكيد على أهم القرارات الصادرة من الأمم المتحدة واليونيسكو).



الجوانب القانونيّة

- القدس أرض محتلة، تنطبق عليها، وعلى سكانها كافة القوانين والاتفاقيات الدوليّة المتعلّقة بالأرض المحتلة، وتعتبر كافة التّدابير القضائيّة والتشريعيّة والإداريّة، التي اتّخذتها السّلطة القائمة بالإحتلال، بغية تغيير واقعها الجغرافي والديمغرافيّ من خلال المصادرة، وضمّ الأرض الفلسطينيّة المحتلة، وإقامة المستعمرات الإستيطانيّة عليها، وتهجير سكانها، وإبعادهم، منعدمة، ولا ترتب أي أثر قانوني.
- القدس أرض محتلة، ينطبق عليها القانون الإنسانيّ الدوليّ، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبناء عليه، فإنّ سلطات الاحتلال بصفتها قوة احتلال، تُعدّ المسؤولة عن تقديم الخدمات في الأرض الفلسطينيّة المحتلة، وإنّ الدعم الدولي المقدّم للشّعب الفلسطينيّ لا يُعفي سلطات الاحتلال بأي حال من الأحوال من التزاماتها القانونيّة، وهو يندرج ضمن الإطار الإنسانيّ، بغض النّظر عمّا إذا كانت مُوجّهة لدعم الخدمات، أو مُخصّصة لسد الاحتياجات.
- التمسّك بتنفيذ القرارات الدوليّة ذات الصلة بالأرض الفلسطينيّة المحتلة، وبخاصة المتعلّقة بمدينة القدس.
- اعتبار الدّعم القانونيّ للدفاع عن الإنسان، والأرض أولوية قصوى.
- العمل على توثيق انتهاكات سلطات الاحتلال، وفضحها في المنابر المحلّية والخارجيّة، وعلى جميع المستويات، ورفع القضايا القانونيّة في جميع المحافل الدوليّة والمتخصّصة.
- التأكيد على أن المستعمرات الإسرائيليّة المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام (1967)- بما فيها القدس الشّرقيّة - غير شرعيّة بموجب القانون الدوليّ.

الجوانب المالية

- تخصيص الأموال الكافية للقدس في الموازنة العامة، وتحديد ما يخصّها من التّمويل الخارجي بشكل يتناسب مع عدد سكّانها .
- العمل على إيجاد آليات لتجنيد الأموال محليًّا، وتحديد دور القطاعين: الخاص، و العام في ذلك.
- وضع آليات فعّالة للتّنسيق مع المانحين فيما يخصّ القدس، وتحديد دور كلّ من: مؤسّسة الرئاسة، ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، ومؤسّسات الحكومة الفلسطينيّة، وبخاصة وزارة المالية، والتخطيط في العملية التمويليّة.
- تعزيز الشفافية والعدالة في توزيع الموارد المالية، مع ضرورة وجود آلية مراقبة للإجراءات الماليّة الخاصّة بالقدس.
- تطوير آليات تمويل تأخذ بعين الاعتبار التعقيدات السياسيّة، والقانونيّة في القدس.
- وضع آلية سلسة لسد الاحتياجات الطارئة المتعلقة بصمود المقدسيين؛ من خلال قنوات معتمدة في الرئاسة الفلسطينية، ووحدة القدس، وإعادة تفعيل كافة الصناديق ذات العلاقة بالقدس وإعادة هيكليتها.

- ضمان وجود نظام مؤسّسي فاعل، ذي أدوار ومهمّات واضحة، ومُحدّدة للأطراف ذات العلاقة كافّة، وعلى المستويات جميعها، ومن ضمنها مؤسّسات منظّمة التّحرير المختلفة، والدولة الفلسطينيّة، ووزارتها وهيئاتها، وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها، وضمان تكاملها، وعدم تعارضها، بحيث يتمّ الفصل ما بين المهمّات، والصلاحيّات التخطيطيّة، والرقابيّة، والتنفيذيّة.

- التّنسيق، والتّعاون الفعّال، والتكامليّ بين المؤسّسات ذات العلاقة على المستويات كافّة، وتحديد دور القطاعات المختلفة: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الأهليّ، من خلال التّأسيس للعمل المستمر، والمستدام في القدس، و من خلال إنشاء أوسع شراكة مُمكنة بين القطاعات، والتركيز على صيانة المؤسّسات المقدسيّة، وتفعيلها، وتقويتها، وتشجيع بناء التّآلفات والشّبكات القطاعيّة، وتعزيز العمل الطّوعي، وعمل اللّجان الشّعبيّة، والمجتمعيّة، وتنظيمها، على أن تشتمل على آليّات مُحدّدة لتبادل المعلومات والخبرات.

- ضمان وجود نظام إداري داخلي فاعل للمؤسّسات ذات العلاقة، و يضمن سهولة اتّخاذ القرارات، وسرعتها على المستويات المختلفة، سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي للمؤسّسة الواحدة أم بين المؤسّسات المختلفة.

- وجوب تشجيع المشاركة المجتمعيّة، في اتخاذ القرارات، ومراقبة العمليّات وتشجيع المعنيين على المشاركة في تنفيذها.

- العمل على مأسسة لجنة السياسات الخاصّة بالقدس، وضمان استدامة عملها كرافعة أساسيّة لدعم صمود المقدسيين، والتّأسيس لدور القدس، ومكانتها كعاصمة أبديّة للدّولة الفلسطينيّة العتيدة، وتفعيل الاتصال والتواصل بين هذه اللجنة ومواطني القدس، ومؤسّساتها.

- تعزيز العلاقة مع المؤسّسات الأجنبية الفاعلة في القدس من خلال: التّنسيق، والتّخطيط، والتّنفيذ المشترك، و بما يخدم الوجود الفلسطينيّ، ويرسخه في القدس.

- دعم المؤسّسات المقدسيّة، والحفاظ على استمراريتها في خدمة صمود أبناء القدس، والعمل على بناء مؤسّسات جديدة تُحافظ على عروبة القدس الشّرقيّة العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلّة ذات السيادة، والعمل على إعادة فتح المؤسّسات التي أغلقها الاحتلال، وعلى رأسها بيت الشرق.

- تعزيز دور مراكز الأبحاث في: إصدار مواد إعلاميّة، ودراسات تاريخيّة ،وثقافيّة وعقد المؤتمرات، والنّدوات عن القدس، وإبرازها إعلاميًّا لطرح قضية القدس على المستوى العالميّ.

- نظراً لخصوصيّة وضع القدس الحالي، فإنّ أولوية العمل ستكون بالتّركيز على التنمية داخل جدار الضّم والتوسع العنصريّ، والتعامل معه على أنه غير قانوني، ومؤقّت مع ضرورة الربط المتين بالمحيط المباشر خارج الجدار (المحافظة) ومع المحيط الأوسع (مجمل الأرض الفلسطينيّة المحتلّة) في سياق وظيفي متكامل.

- العمل- قدر الإمكان- على فك الارتباط مع مؤسّسات سلطات الاحتلال، وخلق البدائل الفلسطينية الفاعلة وتقويتها.

- اعتماد أجندة السياسات الوطنيّة للحكومة الفلسطينية (2017-2022) كمرجعية ناظمة للخطة القطاعية الاستراتيجية في القدس.

- اعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs 2030"") للأمم المتحدة كمرجعية تنموية للخطة القطاعية الاستراتيجية.

- إتباع استراتيجيات الصمود والتّصدّي، والبناء بشكل متناغم، ومتناسق من خلال التركيز على دعم صمود الإنسان الفلسطيني في القدس لتقليل، الأعباء عليه، ودعم المؤسّسات المقدسيّة، وتقويتها، والحفاظ عليها، وتعزيز دورها، والانتقال تدريجيّاً إلى مراحل متقدّمة من مناهضة سياسات الاحتلال وإجراءاته التهويديّة على طريق بناء القدس، وترسيخ مكانتها كعاصمة فعليّة للشعب الفلسطينيّ.

- الالتزام بتعزيز شراكة إستراتيجيّة بين منظمة التحرير الفلسطينيّة، والمجتمع المدني،والقطاع الخاص، و ضرورة تفعيل المشاركة المجتمعيّة، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافيّة على جميع المستويات.

- إيجاد توازن بين المساعدات الإنسانيّة والتدخّلات التنموية من أجل توفير حلول مستدامة، و ضرورة دعم الفئات المهمّشة، والمستضعفة، والفقيرة، ومحاربة الفقر والبطالة من جهة، والتركيز على القضايا الاقتصادية، ودعم القطاع الخاص، وتمكينه من أداء دوره كمحرّك للإنعاش الاقتصاديّ، وبخاصة في القطاعات التي تساعد على النمو مثل: السياحة ، والتجارة ،والخدمات، وغيرها من جهة ثانية.

- تفعيل دور الشباب، ومُعالجة قضاياهم ، وتفعيل طاقاتهم الكامنة، واستثمارها، لكي يكونوا مُبادرين و مُساهمين في العملية التنموية داخل القدس.

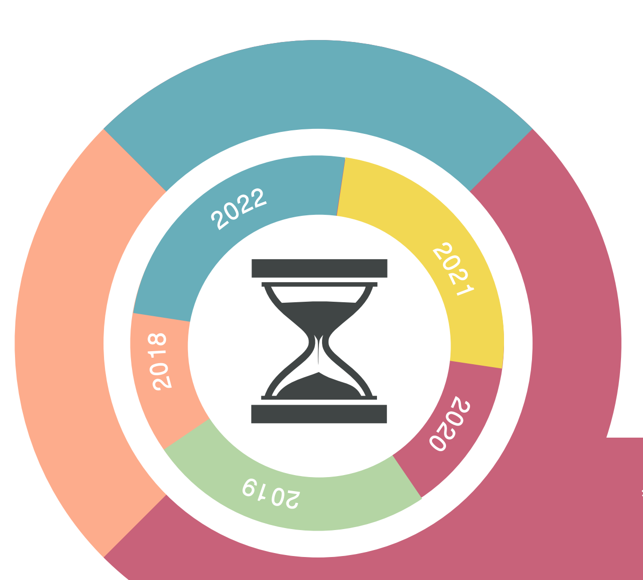
- إدراج الخطط والأولويات والتدخلات الخاصة بالقدس، وتضمينها في الخطط الوطنية والقطاعية، وعبر القطاعية الفلسطينية كافة.

- دمج سياسات النّوع الاجتماعيّ في جميع القطاعات ، وضمان المساواة للمرأة، والحساسيّة لخصوصيّة القضايا الخاصّة بها في التّخطيط الاستراتيجيّ للقطاعات كافّة.



النطاق الجغرافيّ:

ستركّز الخطة الإستراتيجيّة أساسًا على مُحافظة القدس مع إعطاء الأولويّة لمدينة القدس داخل جدار الضم والتوسّع، مع ضمان التداخل والعلاقة المتبادلة مع المحيط المباشر (خارج الجدار)، والمحيط الأوسع (باقي الأرض الفلسطينيّة المحتلة).



الإطار الزّمني:

تغطي الخطّة الإستراتيجيّة مدّة خمس سنوات قادمة هي: (2018-2022) .

- تتشكل الهيكليّة الحاكمة من أربعة مستويات تقع تحت مظلة اللجنة العليا للقدس، و في إطار منظمة التحرير الفلسطينية التي يرأسها فخامة السيد الرئيس محمود عباس.
- تعتمد الهيكليّة التّنفيذيّة على أربعة مستويات متدرّجة في المهام والمسؤوليات، ويعتبر عمل المستويات الأربعة المشترك حسب الصلاحيات، والواجبات لكلّ مستوى صمام أمان لضمان تنفيذ الخطة الإستراتيجيّة بنجاح وفاعليّة.
- لوحدة القدس في ديوان الرئاسة حق عقد اتفاقيات تعاون بين المستوى التنسيقيّ، والتنفيذي، وبمرجعيّة رئيس ديوان الرئاسة.

مستوى السياسات العليا

اللّجنة العليا للقدس



وتتكوّن اللجنة من: شخصيات اعتبارية تشغل مناصب تتعلّق مباشرة بمحافظة القدس، ويرأسها فخامة السيد الرئيس بصفته الاعتبارية، ويكون دولة رئيس الوزراء بصفته الاعتبارية نائب رئيس اللجنة، وتضم أعضاء اللّجنة العليا للقدس

.وتكون مهامها كالآتي:

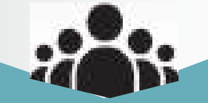
- وضع الإطار السياساتي المقترن بالبرنامج الوطني للقيادة الفلسطينيّة.
- إقرار الخطط الإستراتيجيّة والتنفيذيّة.
- التأكّد من استدامة، وتكاملية تنفيذ الخطط.
- إقرار واعتماد اللجان في المستويين الثاني والثالث.
- مناقشة التّقارير نصف السنوية وإقرارها.

المرجعية: فخامة السيد الرئيس

الاجتماعات: نصف سنوية (أو كلما دعت الحاجة)

مستوى التّوجيه

اللّجنة الاستشاريّة



يضمّ المستوى الاستشاري أعضاء خبراء، وذوي صفات اعتبارية من داخل القدس، وخارجها، يعملون على تقديم الخبرات ذات العلاقة بالخطط التنفيذيّة، والمشاريع، وأولوياتها ضمن الخطط المقرّة من مستوى السياسات.

وتكوّن مهامها كالآتي:

- تقديم الاستشارات والخبرات للمستوى التنسيقي والتنفيذيّ المتعلّقة بخطط تنفيذ السياسات.
- الاطّلاع على تفاصيل مراحل تنفيذ الخطط الإستراتيجيّة، وتوجيه العمل.
- متابعة وتقييم (المنصة الالكترونيّة) للتأكد من استدامة تنفيذ الخطط الإستراتيجيّة.
- مناقشة القضايا الطارئة والعاجلة، ورفع توصيات لمستوى السياسات، تتضمّن مقترحات تدخل خارج إطار الخطط الإستراتيجيّة.
- يرأس اللجنة رئيس ديوان الرئاسة بصفته الاعتبارية، ويكون في عضويتها: رئيس وحدة القدس في الرئاسة بصفة مقررّ اللجنة.

المرجعية: اللّجنة العليا للقدس

الاجتماعات: مرّة كلّ ثلاثة أشهر (أو كلما دعت الحاجة).

مستوى التّنسيق
اللجنة التّنسيقيّة



يعمل هذا المستوى على تنسيق العمل بين جميع الجهات الشّريكة، والمنفّذة للخطة الإستراتيجيّة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما ويحدّد أولويات التدخل، وآليات التنفيذ، ويضمن وصول المعلومات حول العمل بالميدان إلى جميع ذوي العلاقة. كما وتعمل اللجنة التنسيقيّة كحلقة وصل دائمة بين الحكومة الوطنية الفلسطينيّة بكامل مؤسّساتها: الرئاسيّة، والحكوميّة، وبين المنظّمات، والهيئات، والصناديق الدوليّة، والعربيّة، والإسلاميّة، فيما يتعلّق بالقدس، وقضايا التدخل فيها.

تضمّ اللجنة التنسيقيّة رئيس وحدة القدس،ومدير دائرة المشاريع والقطاعات فيها، وممثّل عن مكتب دولة رئيس الوزراء، وممثل عن محافظة القدس، ووزارة شؤونها، وأيضا ممثلين رفيعي المستوى (في مستوى صنع القرار) عن المنظمات، والهيئات، والصناديق الدوليّة، والعربيّة، والإسلاميّة العاملة في القدس، وتكون مهامها:

- تحديد أولويات التّدخل ضمن إطار الخطة الإستراتيجيّة.
- مناقشة وإقرار آليات العمل في مدينة القدس، والاطلاع على مبادرات، ومشاريع كافة الجهات الشّريكة.
- تقييم المشاريع المنفذّة في كلّ قطاع، ورفع التّوصيات للجنة الاستشاريّة، واللّجنة العليا للقدس.
- التأكد من تكامل الجهود بين جميع الجهات المنفذة في القدس ومنع أي تنافس أو تضارب.
- التأكد من إغناء المنصة الإلكترونيّة بكامل المعلومات التي تسهل عمل الجميع في القدس.
- التشبيك بين احتياجات المشاريع المنّفذة من قبل الجهات الشّريكة، والوزارات، والهيئات الحكوميّة الرسميّة ذات العلاقة.
- تقديم التعليمات للمستوى التنفيذي لضمان جودة العمل وتحقيق الأهداف المرجّوة.

تجتمع اللّجنة التنسيقيّة بدعوة من رئيس وحدة القدس بصفته الاعتبارية، وتسمي رئيسًا، ومقررًا لها خلال اجتماعها الأول.

المرجعية: رئيس ديوان الرئاسة

الاجتماعات: مّرة في الشهر كحد أدنى

مستوى متابعة التنفيذ
وحدة القدس في ديوان الرئاسة



هذا المستوى هو: الذّراع الأساسيّ لمتابعة، وإدارة التنفيذ للخطة الإستراتيجيّة، ويقع ضمن مسؤولية وحدة القدس في ديوان الرئاسة.

ويتكوّن مستوى متابعة التنفيذ في وحدة القدس من الدوائر الآتية:

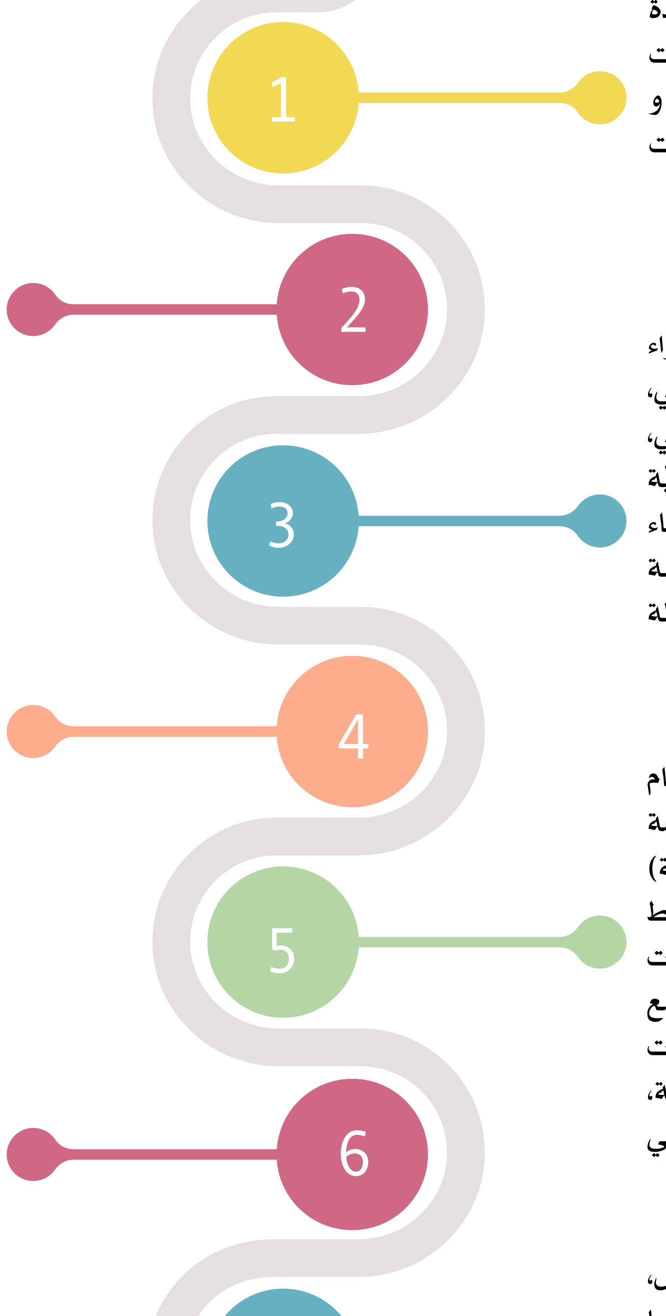
- دائرة العمليات البرامجيّة: تعمل الدائرة على المتابعة الحثيثة لكافة المشاريع المقرّة من المستوى التنسيقي، والتأكد من جمع المعلومات، وإدراجها ضمن المنصة الجيومعلوماتيّة، ويقع تحت مسؤولية الدائرة تذليل العقبات أمام البرامج والمشاريع، والتنسيق المباشر مع كافة الجهات الحكوميّة لضمان سلاسة التنفيذ من قبل الجهة المنفذة.
- دائرة التّخطيط: تختص الدائرة بالجغرافيا المقدسيّة، وتقوم بتزويد الجهات الشّريكة بكافة المعلومات الهندسيّة، والديموغرافيّة للجهات المنّفذة للمشاريع، وتعمل على رصد التغيرات على أرض الواقع، وتحديث قاعدة البيانات بشكل دوري لتضمن الفاعلية في تنفيذ التدخلات.
- الدائرة القانونيّة: تعمل الدائرة القانونيّة على متابعة القضايا القانونيّة المتعلّقة بالقدس، وسكانها، وترفع التوصيات المتعلّقة بالتحدّيات القانونيّة للجنة التنسيقيّة بشكل دوري، لأخذها بعين الاعتبار في عملية تصميم التدخلات.
- دائرة البحث، والمتابعة، والتقييم: تقوم هذه الدائرة بإجراء البحوث والدّراسات المسحيّة الدوريّة حول أثر التدخلات ضمن إطار الخطّة الإستراتيجيّة، وتقوم باستقبال الشكاوى من المستفيدين- إن وجدت- ودراستها ورفع التوصيات لإدارة وحدة القدس لتقوم بدورها بمعالجة كلّ قضية حسب ما تقتضي الحاجة.

المرجعية: رئيس وحدة القدس

الاجتماعات: دائمة بصفة عمل الفريق التنفيذي



أُعدت الخطة الإستراتيجيّة على منهجيّة تضمن استمرار تحديثها، وقد قامت على مبادئ عديدة لضمان تحقيق أهدافها، واهم تلك المبادئ هي:



1. الاستفادة من الدروس السابقة،و تقويم الخطط الماضية، والاستفادة من الخبرات العمليّة، والدّراسات المحليّة، والإقليميّة، والعالميّة. و المشاركة الموسّعة للأطراف ذات العلاقة .

2. اتباع مُقاربة تضمن مواءمة الخطة القطاعيّة الإستراتيجيّة، وتوجّهاتها مع التوجّهات والسّياسات الوطنيّة) أجندة السّياسات الوطنيّة، والخطط الإستراتيجيّة القطاعيّة الحكومية وتوجّهات أهداف التنمية المستدامةّ(SDGs 2030) المقرّة من قبل الأمم المتحدة .

3. ضمان استدامة أشكال التدخل سواء أكان ذلك على المستوى التّخطيطي، أم على المستوى التنفيذي والرقابي، والعمل على تأسيس أطر تنظيميّة مؤسّسية مُستدامة يُمكن البناء عليها تدريجيّاً، تحضيراً للمدينة لتصبح العاصمة الأبدية لدولة فلسطين.

4. توحيد الجهود القائمة من خلال التنسيق الفاعل بين الأطراف التي تُنفّذ برامج، وأنشطة بما في ذلك المانحين، والمؤسّسات الدوليّة الفاعلة في القدس.

5. ربط الخطة الإستراتيجيّة بنظام معلوماتي مُتكامل (نظام المنصّة التفاعلية الجيومعلوماتيّة) للمتابعة، والتقويم بحيث يربط بين المؤشّرات الوطنية للقطاعات المختلفة بعد تكييفها لتتلاءم مع واقع القدس بالإضافة إلى مُؤشّرات واضحة، للأهداف العامّة، والخاصّة، والقطاعيّة التي يتم تضمينها في الخطة.

6. إعداد الخطة الاستثماريّة، والموازنة الخاصة (البرامج والمشاريع) بالخطة بطريقة شفافة، ومنهجيّة، وعلمية تستند إلى معايير واضحة في الاختيار، ومرتبطة بالمنصة الجيومعلوماتيّة.

7. إعداد خطّة لتجنيد الأموال، وتسويق الخطّة الإستراتيجيّة بما يضمن توفير التّمويل اللاّزم من أجل تنفيذ مشاريعها ، وبرامجها.

التزم القائمون بعمليّة تطوير الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة في القدس، بتوجّهات الحكومة الفلسطينيّة السياساتيّة الخاصة، وبمنهجيّات التّخطيط الإستراتيجيّ، والاستثماريّ للهيئات المحلّية المعتمدة على "استراتيجيّة تنمية المدن".

وقد تم الاسترشاد عند إعداد الخطة بدليل " التخطيط التنمويّ المحليّ للمدن والبلديات الفلسطينيّة 2017" الصادر عن وزارة الحكم المحلّي الفلسطينيّة، و الذي يُحدّد مجموعة من الخطوات تبدأ بتشكيل فريق العمل التخطيطيّ، مُرورًا بجمع معلومات عن الوضع الحالي للهيئة/الهيئات المحلّية المعنية وتحليلها، ومن ثمّ تحديد القضايا الإستراتيجيّة الرئيسة، وتحديد الأهداف والمؤشّرات الخاصة بها، واقتراح المكوّنات الرئيسة للإستراتيجية، وصولاً إلى بلورة الخطّة التنفيذيّة الاستثماريّة، وتنتهي بوضع آلية لتنفيذ الخطة، ومتابعتها، وتقويمها. إلّا أنّ خصوصيّة وضع القدس داخل الجدار، وعدم وجود فلسطيني رسمي فيها، يستدعي أقلمة هذه المنهجيّة مع الوضع القائم هناك، من خلال إتّباع إطار تخطيطي يمزج بين مُقاربات تخطيطيّة، وتنفيذيّة مختلفة، ويشتمل بوجه خاص على الأنماط الآتية:

التّخـطيط المزدوج
Bifocal Planning/ Mixed Scanning:

وتتلخص مهمّته في إيجاد رابط محكم بين الأنشطة والتّدخلات المرحليّة على المدى القريب والمتوسط، مع الرؤية والأهداف بعيدة المدى، ما يستوجب كفاءة إستراتيجيّة عالية مبنية على إجماع عام، والتزام دائم حول الرؤية والأهداف بعيدة المدى، والقياس المستمر لمدى الاقتراب من تحقيقها، وتحديث أشكال التدخل المرحلية وفق ذلك، وفي ضوء المتغيّرات المستجدّة.

التّخطيط التفاوضي
(Negotiation Planning):

إنّ غياب الإطار المؤسّسي المناسب، وتعدّد الأطراف والمؤسّسات الفاعلة قد يؤدي إلى تضارب في المصالح بين الأطراف الفلسطينية ذات العلاقة، وإلى وجود علاقة تنافسيّة فيما بينها، ما يُصعّب الاتفاق على الأولويات، والأهداف المحدّدة للخطة الإستراتيجية والأنشطة التنفيذية المنبثقة عنها، وكذلك على أولويات تمويلها. وقد عقدت ورشات عمل واجتماعات عديدة لمعالجة هذه الاختلافات، وبناء قاعدة مُتّفق عليها بين الأطراف ذات الصلة.



التّخطيط البديل
(Alternative Planning):

وهو يتعلّق بإيجاد بدائل فلسطينية جدّية لمواجهة الخطط الإسرائيليّة الاحتلاليّة في القدس.

التّخطيط لأغراض المناصرة
(Advocacy Planning):

ومهمته تنفيذ بعض الأنشطة التخطيطيّة بهدف استخدامها لفضح الإجراءات الإسرائيليّة الاحتلاليّة المستمرّة لتهويد القدس، وخلق إلتفاف ودعم محلي وعالي حول القضايا المحقّة والعادلة للفلسطينيين المقدسيين



استعراض للخطّة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة

تعتبر الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة في القدس الشّرقيّة (2018-2022) أداة تسترشد بها القيادة الفلسطينيّة، والمجتمع الدّولي، والمؤسّسات الأهلية الوطنيّة والدوليّة، عند تطوير برامجها، وتدخلاتها التنمويّة في القدس.

ستركّز الخطة الإستراتيجيّة أساسًا على محافظة القدس، مع إعطاء الأولويّة لمدينة القدس داخل جدار الفصل العنصري، و ضمان التداخل، والعلاقة المتبادلة مع المحيط المباشر (خارج الجدار)، والمحيط الأوسع (باقي الأرض الفلسطينية المحتلة)، وتسعى الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة إلى تقوية صمود المجتمع الفلسطينيّ في مدينة القدس بخاصة، وذلك بتأسيس قاعدة صلبة، ومُتكاملة، وتشكل ضمانًا لتسوية سياسيّة عادلة. ولتحقيق هذا الهدف، تُحدّد الخطة الأولويات التنمويّة للقطاعات المختلفة، وتعالجها عبر تطوير المشاريع للفلسطينيين القاطنين في القدس الشّرقيّة.

وتنسجم الخطة الإستراتيجيّة للتّنمية القطاعيّة مع خطّة الحكومة الفلسطينيّة الحالية الهادفة إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينيّة. وتشمل الخطة (15) قطاعاً، موزّعة على ثلاث مجموعات، كما تشمل ملخص الواقع، والتحديات الأساسيّة، والنتائج المتوقّعة حتى عام (2022)، و مقترح التدخلات التي تحقّق النتائج المتوقّعة، والموازنة المقترحة. وسيتبع هذه المرحلة تعريف الأدوات والبرامج التي يجب استحداثها و/أو تنفيذها.

القطاعات التّنمويّة موزّعة على المجموعات التنمويّة الثلاثة، وهي:

القطاعات عبر القطاعية

- قطاع التعليم.
- قطاع الثّقافة والموروث الحضاريّ.
- قطاع الرّفاه الاجتماعيّ.
- قطاع الشّباب.
- قطاع الصّحة.
- قطاع المواطنة، والسّلم الأهليّ، وسيادة القانون

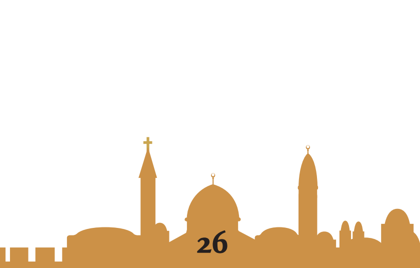
مجموعة التّنمية الاقتصاديّة

- القطاع الاقتصاديّ.
- قطاع الإسكان.
- قطاع الزّراعة.
- قطاع السّياحة والآثار.



مجموعة الحماية والتّنمية الاجتماعيّة

- قطاع البيئة.
- قطاع الإعلام والمناصرة
- قطاع التّنمية الحضريّة، والحكم المحليّ.
- قطاع النّوع الإجتماعيّ.
- قطاع تكنولوجيا المعلومات.





أولا :

خطة التدخل في مجموعة الحماية والتّنمية الاجتماعيّة


قطاع التعليم


قطاع الثقافة


الحرية عبر كرة القدم
قطاع الرفاه


قطاع الشباب


قطاع الصحة


قطاع المواطنة

قطاع التـعـليم

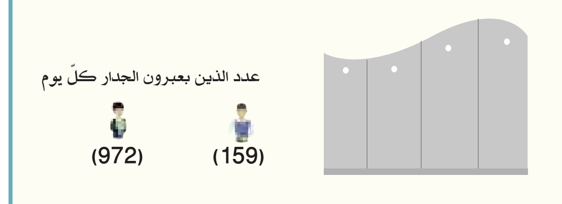
الواقع و التّحدّيات الأساسيّة:

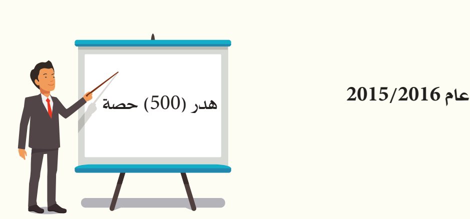
يمثّل هدف التّعليم ذو الجودة الشّاملة لتحسين حياة النّاس، وتعزيز فرص التّعلّم لديهم مدى الحياة واحداً من أهمّ الأهداف السبعة عشر ضمن خطّة التّنمية المستدامة للعام (2030)، والتي تمّ اعتمادها عالمياً في عام (2015). ويعدّ ضمان التّعليم الشّامل للجميع، وتشجيع التعلّم مدى الحياة المفتاح الأساس لأيّ حراك تربويّ وأكاديميّ شامل يهدف إلى تطوير المجتمع في المجالات كافّة، لأنّ الحصول على التّعليم الجيّد يمكّن أفراد المجتمع من كسر دائرة الفقر، وتحقيق المساواة، والعيش الكريم بصحّة واستدامة.

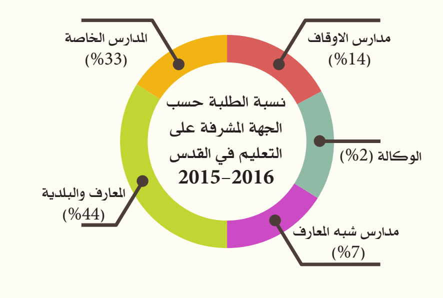
التّعليم في القدس هو ترجمة لما تعيشه المدينة من: قهر، واضطهاد، وتمييز في الخدمات. وهو يعاني من واقع مركّب، وتحدّيات كثيرة تتمثّل في انعكاس الوضع السياسيّ عليه من خلال محاولات سلطات الاحتلال السّيطرة على المنهاج وأسرلته، إضافةً إلى إعاقة أي جهد تطويريّ، وحرمان المدارس الحكومية ومدارس الأوقاف من إمكانية ترميم أبنيتها المتهالكة، أو استحداث أبنية جديدة. وقد انعكست هذه الممارسات سلباً على مجمل الوضع التعليميّ في مدارس القدس، فتدهورت بيئتها المادية، وترهلت أبنيتها، وحُرم طلبتها من المرافق المتخصّصة المختلفة كالمكتبات والمختبرات والملاعب المؤهلة. كما اكتظت المدارس، وارتفع متوسط أعداد الطلبة في الصف الواحد نتيجة لعدم كفاية عدد الغرف الصّفيّة المتوافرة، وقد قدر الاحتياج بحوالي (2،200) غرفة صفية جديدة.

ليس هذا فقط، بل تعمل سلطات الاحتلال، وبشكل منهجي على عزل القدس عن محيطها، وعلى تضييق الخناق على المواطنين المقدسيين، ولا تدخر جهداً في تهجيرهم، ومصادرة ممتلكاتهم. وكجزء من هذه السياسة: حاصرت المدينة المقدسة بجدار الفصل العنصري، وربطته بمنظومة من الحواجز العسكرية المنتشرة عبر شوارعها، وأزقّتها، ومداخلها الرئيسة، والتي تعمل على تقييد دخول المقدسيين القاطنين خارج الجدار إليها، بما فيهم الطلبة والكادر التعليمي، ممّا يعيق وصولهم إلى مدارسهم بسهولة. وقد بيّنت وزارة التربية والتعليم في تقريرها عام (2015) أنّ هناك (12) حاجزاً عسكريّاً تُحاصر المدينة المقدّسة، يعبرها الطلبة كلّ يوم للوصول إلى مدارسهم. وفي ذات الوقت، تقوم سلطات الاحتلال باقتحام المدارس من حينٍ لآخر، وتُحوّلها إلى ثكنات عسكريّة، وتُغلق بعضها. كما تقوم بالاعتداء على الطّلبة، وأولياء الأمور، والمعلّمين، والمديرين، على حد سواء، وتعمل على تفتيش الطلبة، وإذلالهم، ومصادرة حقائبهم المدرسيّة، الأمر الذي يبثّ الخوف والهلع في نفوس الأطفال في مراحل الدّراسة جميعها. هذا، وقد رصدت الوزارة هدر أكثر من(500) حصة دراسيّة في العام الدراسي (2015- 2016) نتيجة لهذه الممارسات.

وتُعدُّ ظاهرة تسرب الطلبة من أبرز التحدّيات التي تواجه العملية التعليميّة في القدس، نتيجة لتراجع الوضع المعيشيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ العام للأسر









(857) غرفة صفية غير مطابقة للمعايير الدراسية من أصل (1815) صفاً من بين كل الصفوف الرسمية للبلدية في المدارس وبساتين الاطفال.



من بين (185) مدرسة رسمية ومدارس معترف بها غير رسمية في القدس الشرقية هناك (57) وظيفة مستشار تربوي.



(7) ملاحقات قضائية لمدارس الاوقاف بالقدس بحجة عدم الترخيص او عدم تسديد الضريبة.

الفلسطينيّة المقدسيّة. وهي تختلف عن مثيلاتها في باقي محافظات الوطن. كما أشار تقرير للجمعيّة الفلسطينيّة الأكاديميّة للشؤون الدولية (PASSIA) إلى وجود تفاوت كبير بين نسبة تسرّب الطلبة في القدس الشرقية التي بلغت (13%) ونسبتها في القدس الغربية حيث بلغت (1%)[1]، ما يؤشّر إلى تدني مستوى الخدمات التعليميّة المقدَمة للطلبة الفلسطينيين في القدس الشرقية، وعدم المقدرة على استيعابهم، وضعف الوصول إلى مخرجات كميّة ونوعيّة، خاصة لذوي التحصيل المتدني. ووفق ما تبينه تقارير مديرية التربية والتعليم في القدس فإنَ التسرب من المدارس الحكومية أكثر بثلاثة أضعاف من التسرب من المدارس الخاصة. ويلعب الاعتقال والحبس المنزلي دوراً محورياً ومركزياً في ارتفاع حالات التسرب القهري لدى طلبة القدس. ويعتقد أنّ ما يحصل من أحداث وضغوطات نفسية طارئة على الطلبة وأهاليهم نتيجة الحواجز، والاعتقال، والإيذاء، وهدم البيوت، وغير ذلك من أساليب العقاب الجماعي التي يتعرض لها المقدسيين، أدى إلى ازدياد حالات التسرّب خلال العام الحالي.

وفي هذا السياق، ولكون القدس مدينة محتلّة، فإن مسؤولية تطوير قطاع التّربية والتّعليم بحسب القوانين والمواثيق الدولية ذات العلاقة تقع على عاتق سلطات الاحتلال، إلّا أنّها لا تقوم بما يترتّب عليها من التزامات تجاه المقدسيين. إذ توجب (المادة 50) من اتفاقية جنيف الرابعة على دولة الاحتلال المبادرة لاتخاذ الإجراءات التي تكفل تعليم الأطفال، وتغطية النقص الحاصل في مجال التعليم، بواسطة توفير الكادر التعليميّ، والحاجيات اللازمة لتمكين الأطفال من ممارسة تعليمهم. وتحظر على دولة الاحتلال التّدخّل في مناهج التعليم بتغييرها أو استبدالها بمناهج جديدة عندما تقول "بواسطة أشخاص من جنسيتهم ولغتهم ودينهم"[2]. كما أنّ هناك إهمالًا وقصورًا واضحين من قبل بلدية الاحتلال في الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قانون التّعليم الإلزامي؛ فوفقاً لهذا القانون "يتوجب تسجيل كافة الأطفال في المجوعة العمرية (5-15) عامًا في المدارس ويكون تعليمهم مجانيًا، أمّا فيما يخص الأطفال في جيل (16-17) عامًا، فيكون تعليمهم مجانيًا، ولكن ليس إلزاميًّا "[3].

وما يزيد أمور قطاع التعليم تعقيداً، هو تعدّد الجهات المشرفة على العملية التعليميّة في القدس وضواحيها، وذلك يعود إلى واقع مدينة القدس وخصوصيتها. حيث بلغ عدد الطّلبة في المدارس: الحكوميّة، والخاصة، والوكالة، للعام الدراسي (2016/2017) في محافظة القدس72،883)) طالباً وطالبة[4] ، بينما بلغ في مدارس شبة المعارف والبلدية الإسرائيليتين في القدس الشرقيّة (38،220) طالبًا وطالبة للعام (2015/2016)[5]. حيث تبلغ نسبة توزيع الطّلبة في مدينة القدس حسب الجهة المشرفة لعام (2015/2016) وفقًا لوزارة التربية والتّعليم، (44%) منهم يدرسون في مدارس المعارف الإسرائيليّة وبلدية الاحتلال، و(33%) يتلقّون تعليمهم في المدارس الخاصّة المعترف بها، و(14%) منهم يتلقّون تعليمهم في مدارس الأوقاف الإسلاميّة، و(2%) في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، و(7%) مدارس معترف بها غير رسمية تابعة للقطاع الخاص[6]

كما تواجه عملية الإشراف التربويّ في القدس تحدّيات عديدة، أهمها: قلّة عدد المشرفين في المديرية حيث تدنّت إلى(0.9%) فيما يجب أنّ لا تقل النسبة عن (1.3%) حسب معايير وزارة التّربية والتّعليم الفلسطينيّة، أي ما يعادل مشرف تربوي لكل(80) معلّمًا، وهو ما يتطلّب توفير (6) مراكز للمشرفين على الأقل[7]، إضافة إلى ذلك فإنّ المشرفين التربويين الفلسطينيين يُمنعون من دخول مدارس البلدية، والمعارف الإسرائيليّة لتدريب معلميها على المنهاج الفلسطينيّ، ومتابعة تنفيذه، كما أنّ منطلقات الموجّهين التربويين الفلسطينيين غير منطلقات الإسرائيليين.

ومن التحدّيات: عزوف الطلبة عن الالتحاق بالفروع المهنية. إن حال مديرية التربية والتعليم في القدس كحال باقي مديريات التربية والتعليم في الوطن من حيث الارتفاع في نسب التحاق الطلبة في فروع العلوم الإنسانيّة والعلميّة على حساب الفروع المهنية (التجاريّة، والصناعيّة، والفندقيّة). ويعود سبب ذلك إلى النقص في توفر مدارس تُلبيّ هذا الاحتياج، من جهة، وقلة الإرشاد المهني المناسب للطلبة من جهة أخرى.

وإزاء التحديات الكثيرة التي تواجه قطاع التربية والتعليم في القدس، يصبح من المهم بمكان وضع رؤية تربوية متكاملة وفق التوجهات الوطنية الفلسطينية، ينبثق عنها مجموعة من التدخلات تعمل على النهوض بالقطاع ومؤسساته، وتعزز دوره في حماية وترسيخ الهويّة الفلسطينيّة والعربيّة لدى الناشئة المقدسيين.

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع التّعليم:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 وجود جسم تربويّ فعّال ذي مرجعيّة جامعة لقطاع التّعليم في القدس والتّأسيس لمرجعية فنية موحدة للقطاع التعليمي بقيادة مديرية تربية القدس.	وضع رؤية تربويّة واضحة المعالم تضمن الأفضل لطلبة مدارس المدينة. وضع آلية للتنسيق بين الجهات المختلفة والمرجعيات المتعددة على مستوى القاعدة. وضع الخطط خاصّة تراعي القضايا المستعجلة، وتعالجها.	وزارة التربية والتعليم. الأوقاف الإسلامية. وزارة شؤون القدس والمحافظة شبكات المدارس الخاصة والكنسية. مؤسسات المجتمع المدني. لجان أولياء الأمور الرسمية. الهيئات الدولية الفاعلة في قطاع التعليم والمهتمة. اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم. المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد القرارات التي اتخذت،ونفذت، ضمن مرجعية الجسم التربوي. 2.عدد الأعضاء في الجسم التربوي، درجة تنوع ممثلي الجسم التربوي ونسبة تغطيتهم للجهات اللازمة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 50,000	خمس سنوات 250,000
2 وجود صندوق مستقل، وكفوء لدعم التّعليم في القدس، بحيث يتّسم بالشفافيّة والعدالة في توزيع الموارد، والنهوض بوضع التعليم في القدس.	تشكيل لجنة وطنية من أجل إنشاء ومتابعة الصندوق. تجنيد الأموال لدعم التعليم في القدس ضمن رؤية واضحة، وخطّة متكاملة قصيرة وبعيدة الأمد. دعم التدخلات التي يُقرّها الجسم التربويّ المذكور في البند الأول. توفير الاحتياجات المالية للنهوض بالواقع الحالي، وتنفيذ محاور الإصلاح التربوي وخطة التدخل.	وزارة التربية والتعليم. الأوقاف الإسلاميّة. وزارة شؤون القدس والمحافظة. مؤسّسات المجتمع المدني المحلية. ممثلو الدول والمؤسّسات المانحة. ممثلو البنوك، والصناديق العربية والإسلامية. المجتمع المحلي المقدسيّ ومؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1-حجم المساعدات التي تلقاها الصندوق. 2-نسبة المصروفات على التعليم من المصروفات الأخرى. 3-نسبة الدعم المخصّص، لرفع، وتأهيل طاقم العمل.	
التكلفة التقديرية بالدولار	سنويا 1,000,000	خمس سنوات 5,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 تطوير البنية التحتية في المدارس المقدسيّة لاستيعاب الطلبة، وتوفير مقاعد دراسيّة لهم، بجودة عالية.	بناء مدارس جديدة و/أو شراء بنايات لزيادة عدد الغرف الصّفيّة، وسدّ الحاجة الماسّة النّاتجة عن الاكتظاظ الكبير الموجود حالياً في الغرف الصّفيّة الموجودة. إقامة مدرسة متخصصة ومتميّزة في مجالات مختلفة، للأطفال المتميزين وذوي المواهب الخاصة. دعم مراكز الطفولة المبكرة، ودعم رياض الأطفال. توفير المعدات والتجهيزات اللازمة من: مختبرات علميّة، ومختبرات حاسوب وقاعات، وسّاحات، ومكتبات مدرسيّة، وغرف تخصصيّة للفنون، والرياضة، وذوي صعوبات التعلم، والاحتياجات الخاصة. ترميم المباني القائمة وتنفيذ الصّيانة الدوريّة لكافة المدارس داخل البلدة القديمة في القدس وخارجها.	وزارة التربية والتعليم. الأوقاف الإسلاميّة. وزارة شؤون القدس والمحافظة مؤسّسات المجتمع المدني المحلية. ممثلو الدول والمؤسسات المانحة. ممثلو البنوك والصناديق العربية والإسلاميّة. المجتمع المحليّ المقدسيّ ومؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد الغرف الصّفيّة المستحدثة. 2. عدد الطلاب في الصف الواحد في مدارس القدس. 3. عدد المدارس الجديدة التي شُيّدت. 4. عدد الأبنية التي تم شراؤها، وتحويلها إلى مدارس. 5. عدد المباني التي رُمّمت لتحويلها إلى مدارس. 6. قيمة الدعم المقدّم لمراكز الطفولة. 7. عدد المختبرات الجديدة في المدارس. 8. درجة ملاءمة الأبنية المدرسيّة في مدارس القدس ، وفق معايير الجودة.	
التكلفة التقديرية بالدولار	سنويا 5,150,000	خمس سنوات 25,750,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
4 تمكين وتطوير قطاع التّعليم والتّدريب المهنيّ، والتّقني في مدينة القدس.	إنشاء «مؤسسات» للتدريب المهني والتقني. تحديث التجهيزات في المؤسسات القائمة . توفير ما يلزم من أجل إنشاء المدارس المهنية، بناء على احتياجات سوق العمل. حملة توعية لأهميّة التّعليم المهني بناء على حاجة التخصص. توفير دعم مالي للعاملين في القطاع المعني والتقني لتحسين واقعهم.	وزارة التربية والتعليم. الأوقاف الإسلاميّة. وكالة الغوث. مؤسّسات المجتمع المدني المحلية. الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة. لجان أولياء الأمور الرسميّة. الهيئات الدولية الفاعلة في قطاع التعليم والمهتمة. اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم. المجتمع المحلي المقدسيّ ومؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. نسبة الطلبة الملتحقين بالفروع المهنية في القدس. 2. عدد المؤسّسات المقدّمة للخدمة. 3. عدد القطاعات المهنية والتقنية المستهدفة في المؤسّسات المقدّمة للخدمة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 2,000,000	خمس سنوات 10,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
5 تحسين جودة التّعليم في مدارس القدس وربطها مع سوق العمل الحالي والمستقبليّ	تطوير أطر وبرامج للتّربية الخاصّة وذوي صعوبات التعلم، لضمان توفير فرص تعلّم متساوية، وملائمة لجميع الطلبة. تطوير برامج تعنى بالطّفولة المبكرة. تأسيس مركز إرشاد وتوجيه للمعلّمين لضمان ديمومة التعلم والتّطوّر الشّخصيّ والمهنيّ. تنفيذ و /أو الاستفادة من دراسات شاملة وعميقة لظاهرة التّسرّب المدرسيّ لكلا الجنسين، والتي تشمل التفاصيل والمقترحات التي تؤمّن التدخل السليم لمواجهة هذه الظاهرة. تنفيذ دراسة شاملة وعميقة لربط مخرجات النظام التعليميّ مع احتياجات السوق المحليّ، والإقليميّ، والعالميّ الحاليّة والمستقبليّة. تطوير برامج للطلبة الموهوبين والمتميزين والرياديين في مدارس مدينة القدس . تطوير برامج لامنهجيّة في ساعات بعد الظّهر في المدارس المختلفة، والّتي تقدّم خدمات لجميع الطلّاب في مدارس القدس كافّة. تنظيم عمل ودور لجان أولياء الأمور في المدارس وتطويره. توفير دعم مالي للأفراد العاملين في سلك التّربية والتّعليم المقدسيّ، لتحسين واقعهم الاقتصاديّ المباشر، و رفع تأهيلهم التربويّ والأكاديميّ.	وزارة التربية والتعليم. الأوقاف الإسلاميّة. وكالة الغوث. مؤسّسات المجتمع المدني المحلية. الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة. لجان أولياء الأمور الرسميّة. الهيئات الدولية الفاعلة في قطاع التعليم والمهتمة. اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم. المجتمع المحلي المقدسيّ ومؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 5:	1. مؤشرات البنية التعليميّة (المبني على نتائج الخطّة الإستراتيجية الثالثة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينيّة 2014-2019). 2. مؤشرات جودة التعليم (المبني على نتائج الخطّة الإستراتيجية الثالثة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينيّة 2014-2019). 3. مؤشرات الطلبة (المبني على نتائج الخطّة الإستراتيجية الثالثة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينيّة 2014-2019). 4. عدد الأطر والبرامج المطوّرة في مجال التربية الخاصة. 5. عدد البرامج المطورة الخاصة بالطفولة المبكرة. 6. عدد الطلبة الموهوبين المنخرطين في برامج خاصة بالقدس. 7. معدلات تحصيل الطلبة في الاختبارات الوزارية. 8. درجة تحقيق مدارس القدس لمعايير البيئة (المبني على نتائج الخطّة الإستراتيجية الثالثة 2014- 2019).	
التكلفة التقديرية بالدولار	سنويا 500,000 خمس سنوات 2,500,000	

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
6 زيادة عدد المبادرات الطلابيّة الإبداعيّة في كافة التخصّصات والمجالات في القدس.	تنفيذ برامج ترعى الإبداع، في كافة مجالاته. إقامة معارض لابداعات الطلبة بين مدارس القدس والضفة الغربية. تعليم مهارات التكنولوجيا، واستخدامها بشكل محترف. تطوير التقنيات في التعلم الإلكتروني والعالم الافتراضي الرقمي.	وزارة التربية والتعليم. الأوقاف الإسلاميّة. وكالة الغوث. مؤسّسات المجتمع المدني المحلية. الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة. لجان أولياء الأمور الرسميّة. الهيئات الدولية الفاعلة في قطاع التعليم والمهتمة. اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم. المجتمع المحلي المقدسيّ ومؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 6:	1. عدد المبادرات الطلاّبية الإبداعيّة في القدس . 2. عدد المعارض الخاصة بالمبادرات الطلابيّة الإبداعيّة في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 500,000	خمس سنوات 2,500,000



التّكلفة الإجمالية	46 مليون دولار



قطاع الثّقافة والموروث الحضاريّ



قطاع الثّقافة والموروث الحضاريّ

الواقع و التّحدّيات الأساسيّة:

حظيت القدس عبر العصور المتتالية بمكانة مهمة في التنوير الثقافيّ والحضاريّ، وعلى الرغم من كلّ ما تعرضت له المدينة من هجمات واحتلال طارئ على مرّ التاريخ، ومنها عمليات التهويد الإسرائيلية، إلا أنّ حجم وتسارع الهجمة، وعملية الإبادة الثقافيّة، والحضارية للمدينة يفوق كلّ ما شهدته القدس من قبل. فبالإضافة إلى محاولات عزل القدس عن محيطها، وتضييق الخناق على سكانها وتهجيرهم، وزرع المستعمرات في أرجائها، تعمل سلطات الاحتلال وبشكل منهجيّ على طمس هويتها الثقافيّة الفلسطينيّة، واستبدالها بخطاب ثقافي وتراثي إسرائيليّ. ولم تقف تلك المحاولات عند حدّ معين، بل إنّ الاحتلال يستغل أيّ فرصة للتّعدي على الموروث الثقافيّ المقدسيّ، وتشويهه، وسرقته. فبعد أن كانت القدس المركز الثقافيّ الرئيس في فلسطين، تراجع دورها، وانتقل الفعل الثقافيّ إلى خارجها، وذلك نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال القمعية، التي لم تدّخر جهدًا في عرقلة أي نشاط ثقافيّ فلسطينيّ في المدينة، ووضع المعوقات المختلفة أمام عمل مراكزها الثقافية، وملاحقة مثقفيها وتشريدهم، ومنعهم من العمل. كما قامت بإغلاق مراكز ثقافيّة عديدة، ما اضطر بعضها إلى الانتقال إلى مدن رام الله، والبيرة، وبيت لحم، بحيث لم يتبق في المحافظة سوى ما يقدّر بـ (50) مركزًا ثقافيًا[8]، وحوالي (55) ناديًا رياضيًا[9]، ومسرحين اثنين[10]، وأربعة متاحف[11]، وأربع مكتبات شبه عامة[12]، لا تُلبّي حاجات مواطني المدينة[13]. أما مكتبتها المركزية فقد صادرتها بلدية الاحتلال - وهي لا توفر كتبًا ومراجع مهمّة عن التاريخ الفلسطيني، أو عن القضية الفلسطينيّة أو عن عمق ارتباط الشعب بوطنه، وهي تستخدم حاليًا وبشكل أساسي لأغراض التّرفيه التي لا صلة لها بالثقافة الفلسطينية، والعربيّة والإسلاميّة.

وبالإضافة إلى التحدي الأكبر المتمثل بالاحتلال وممارساته العنصرية المختلفة، يواجه المشهد الثقافيّ المقدسيّ تحدّيات أخرى عديدة، منها: غياب بنية حاضنة للثقافة المقدسيّة ومحفّزة على التنافس الإبداعيّ، وقلّة الفضاءات التي تحتضن النشاطات الثقافيّة بشكل منتظم، وانحسار المرافق الثقافيّة وضعفها، وقلّة المراكز الثقافيّة الفاعلة، والمجهّزة (كالمسارح، ودور السينما، والمعارض، والمكتبات العامة، ودور التراث المحلية، والنوادي، وأماكن التدريب على فنون المسرح، والرسم التشكيلي، والفن الشعبي بمختلف أنواعه...إلخ).

كما أن سوء توزيع الإنتاج الثقافيّ والفني، واقتصاره على مناطق محدودة، أدى إلى تدني نسبه المشاركة في الأنشطة الثقافيّة، وتحديدًا بين الفتيات والنساء، وبالأخص في المناطق المهمشة. وبهذا أضحى معظم العمل الثقافيّ نخبويًا، مما أضعف تذوق الجمهور العام له، ومشاركتهم فيه.

كما تعاني المؤسّسات المقدسيّة العاملة في الحقل الثقافي بعامة، و المؤسّسات المتوسطة والصغيرة بخاصة، من نقص الكوادر البشريّة المتخصّصة، والقادرة على نقل مهاراتها إلى الأجيال الناشئة، ومن شحّ التمويل، ومن عدم استمراريته، إذ تعتمد –غالبًا- على التمويل الخارجيّ، الأمر الذي يهدّد استقلاليتها واستدامتها.



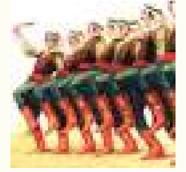
(% 35.5)
نسبة الأسر التي لديها فرد أو أفراد يرتدون اللباس الفلسطيني.

بلغ عدد المشاركين في الانشطة الثقافية التي عقدتها المراكز الثقافية التي ادلت بالبيانات في محافظة القدس خلال 2017 هو 23.085 مشاركاً موزعين حسب نوع النشاط



محاضرة	ندوات	عرضاً فنياً
(1060)	(270)	(4192)

دورة	معرض
(15263)	(2300)



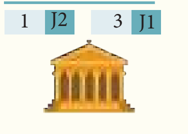
(40) فرقة ثقافية في محافظة القدس.

قدمت الفرق المقدسية (100) عرض في القدس والضفة الغربية في العام (2017).

قدمت الفرق المقدسية (30) عرضًا خارج فلسطين في العام (2017).

سينما	مكتبات	4 متاحف
(1)	(4)	3 J1 / 1 J2





تعمل (41) مؤسسة في نشاط (الفنون والترفيه والتسلية) ، بواقع (176) عاملاً، بلغ إجمالي القيمة المضافة (3.006.3) لمنطقة القدس J1 .

(12) بنداً رئيساً في قرار "البلدة القديمة في القدس وأسوارها " الذي اعتمدته لجنة التراث العالمي.



بلغ عدد المراكز الثقافية العاملة في محافظة القدس في العام 2017(50) مركزاً.



بلغ عدد الانشطة التي نفذتها المراكز الثقافية التي ادلت بالبيانات في محافظة القدس خلال 2017 هو 855 نشاطاً موزّعة حسب نوع النشاط.



ندوات	محاضرة	عرضاً فنيّاً	دورة	معرضاً
(4)	(42)	(46)	(751)	(12)

(400)محل تجاري "سنتواري" داخل أسوار البلدة القديمة.

ولتدارك هذا الوضع، تلجأ المؤسّسات للتنسيق مع رديفاتها، أو التشارك معها من أجل تنفيذ الأنشطة، أو المشاريع، أو البرامج المشتركة. ولكن هذا التنسيق لا يأخذ بُعدًا إستراتيجيّاً بعيد الأمد، بل غالبًا ما ينتهي بانتهاء الحدث أو النشاط.

أما فيما يتعلّق بالموروث الحضاريّ للقدس، فقد شكّلت المدينة عبر العصور بوتقة انصهار لحضارات، وثقافات عريقة عديدة، وامتزجت فيها ما تركه الأجداد من: معارف، وآداب، وفنون، ونمط عيش، وعادات، وتقاليد، ومعتقدات، وقيم، ومظاهر عمران، لتُكوّن في مجملها الموروث الثقافيّ-الحضاريّ المقدسيّ، بشقيه المادي والمعنوي (غير المادي)، والذي يعتبر مكوّنًا أصيلًا من مكوّنات الهوية الوطنية والإنسانيّة للمدينة المقدّسة ولمواطنيها.

وهي تُعتبر مدينة مقدّسة عند أتباع الديانات السماوية الثلاثة: اليهوديّة، المسيحيّة، الإسلام؛ ففي القدس، وبخاصة في بلدتها القديمة، التي لا تقل مساحتها عن الكيلومتر المربع الواحد، يجد المرء نفسه أمام مئات الأبنية التّاريخيّة، والمعالم، والمواقع الأثّرية ذات الأهمية الكبرى، والتي تعكس الدور الدينيّ، والثقافيّ، والتجاريّ المميز الذي لعبته المدينة على مرّ عصور التاريخ، فمنها ما هو مسيحي بيزنطيّ، أو فرنجي-أوروبيّ، وآخر عربيّ إسلاميّ بمكوّناته المختلفة: الأمويّ، العباسيّ، الأيوبيّ، المملوكيّ، والعثمانيّ. وقد اندمجت جميعها وبشكل عضويّ مع الإطار العمرانيّ الفلسطينيّ المتوارث عبر الأجيال، لتشكل معًا فسيفساء خلّابة للمشهد الحضري المقدسي، الذي يدلل على تاريخ المدينة، وعراقتها، وعلى الامتداد الطبيعيّ لصيرورتها.

غير إنّ كثير من هذه الأبنية مهملة وآيلة للسقوط. لعدم قيام سلطات الاحتلال بالحفاظ عليها، أمّا محاولات ترميمها والحفاظ على ملامحها من قبل المؤسّسات الفلسطينيّة، فتواجه على الدوام بالرّفض والعرقلة من قبل بلدية الاحتلال وسلطة آثاره، والتي لم تتوقف يومًا، عن تغيير الملامح الحضاريّة للمدينة بما يتساوق مع سياسة الأسرلة التي تنتهجها، وبخاصة في البلدة القديمة وسلوان ومحيطهما.

في ذات الوقت، يعمل الاحتلال وبشكل دؤوب على تزوير الحقائق التاريخيّة واستبدالها بخطاب ثقافيّ وتراثيّ إسرائيليّ مزوّر. فتارة يصادر ممتلكات عربيّة من عصور مختلفة، وتارة أخرى يستبدل أسماءها وأسماء أحيائها بأسماء إسرائيلية، وتارة ثالثة يروّج لها في منشوراته السياحيّة على أنها من موروثه الحضاري، إلخ.

تحتضن القدس مجموعات وجاليات عرقيّة عديدة، لكلّ منها عاداتّها وتقاليدها وموروثها الثقافيّ الخاص بها، وهذه الجاليات تتفاعل فيما بينها ومع ما هو محلي، فينتج من ذلك نسيج ثقافيّ وحضاريّ ثريّ، ومتعدّد الأطياف والألوان، سواء أكان ذلك فناً، أم أدباً، أم حرفة، أم موسيقى.. إلخ. حتى أن بعض أحياء المدينة سميت بناءً على الحرف التي يمارسها سكان هذه المناطق، أو بحسب الأصول العرقية، أو الدينية لساكنيها. فتقدّم المدينة بذلك مثالاً رائعًا للتعدّدية، والتبادل، والتفاعل بين التجمعات، والجاليات المختلفة، ما يُغني الرأسمال الثقافيّ، والفكريّ، والاجتماعيّ للمجتمع المقدسيّ.

إلا إنّ الكثير من مكوّنات الموروث الثقافيّ المقدسيّ يعاني من التراجع والتلاشي. فالمأثورات الشعبية (حكايات شعبية، وأغان وألحان شعبية، وعادات، وطقوس، ..إلخ.) وكذلك العديد من الصناعات والحرف التقليدية أصبحت مهدّدة بالاندثار. كما أن آلاف المخطوطات والوثائق تتعرض إلى التلف والسرقة بسبب عدم توفر مراكز لحفظها وترميمها. إضافة إلى ضعف الاهتمام بالمباني والمواقع الأثرية ، والمكتبات التاريخية وما فيها من مخطوطات نادرة.

بناء على الواقع السابق فإنّ من الضروريّ تضافر جميع الجهود، والعمل سويًا، لإعادة إحياء دور القدس الثقافيّ والحضاريّ باعتبارها مصدر إشعاع في الحياة الثقافيّة الفلسطينيّة، مواصلة دعم الفعل الثقافيّ الفلسطينيّ بأبعاده الروحيّة والإنسانيّة والإبداعيّة، وإبراز الهوية المقدسيّة بعمقها الفلسطينيّ، والعربيّ، وبأهميتها الدينيّة الإسلاميّة والمسيحيّة. و تنشيط العمل الثقافيّ بشكل منهجيّ وتراكمي، وتوسيع دوائر الاستهداف الجغرافيّة من خلال تنفيذ الأنشطة الثقافيّة في كافة التجمّعات السكانيّة في محافظة القدس، من أجل خلق حالة تفاعلية جماعيّة تعتمد على الإبداع الفلسطينيّ ببعده العربيّ والإسلاميّ والإنساني. إنّ نجاح الفعل الثقافيّ يقاس بمدى وصوله إلى شرائح المجتمع المقدسي المختلفة، والتأثير فيها، ومدى قدرة هذا الفعل على أن يُكوّن حراكاً يؤدّي دورًا محوريًا في السياق الفلسطينيّ السياسيّ والاجتماعيّ الراهن.

كما من الضروريّ العمل على حماية موروث القدس الحضاريّ من: التدمير، والسلب، والتّزوير، والضياع، والعمل على جمعه، وتوثيقه وصيانته، وكذلك على دعم إنتاج الرّواية الموضوعيّة التاريخية للمدينة، وصيانة نسيجها المعماري، التاريخيّ، والأثريّ، وترميمه، تمهيداً لتوريثه سليمًا للأجيال القادمة. كما أنه من المهم بمكان حماية وإحياء الصّناعات، والحرف التقليديّة كونها عنصرًا مهمًا من عناصر الهوية الثقافية الوطنية المهدّدة بالاندثار؛ فحمايتها هو جزء من حماية الهوية الوطنية من جهة، وإحياؤها يعد إسهامًا في إنعاش السياحة الثقافيّة، وفي تنمية الاقتصاد المحلي، وفي توفير دخلٍ ماديّ لآلاف المواطنين وأسرهم من، جهة أخرى.

ويستلزم هذا كله توفير سبل الدعم والحماية للمؤسّسات، والأفراد العاملين في القدس في مجالات الثقافة والتراث، والعمل على تمكينهم للقيام بعملهم، وتفعيل برامجهم، وتعزيز قدراتهم في مجابهة الضغوطات المفروضة عليهم من قبل الاحتلال، ولضمان استمرار وجودهم في المدينة المقدسة.

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع الثقافة:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 الحفاظ على الموروث الحضاريّ بشقية: الثّابت والمنقول.	القيام بالدّراسات والأبحاث حول الموروث الحضاريّ. جمع وتوثيق وأرشفة الموروث الثقافي الفلسطينيّ من: حكايات، وأمثال، ونوادر ولهجات، وقصص، ومخطوطات...الخ. إطلاق برنامج الرقمنة لجميع الوثائق التّاريخيّة ذات العلاقة بالقدس بما فيها الموروث العائليّ، والشخصي لمن يمتلكه. عرض الموروث الثقافيّ من خلال فعاليات وعروض فنية. دعم إنشاء وتجهيز فضاءات فنية مُتخصّصة (مراكز ثقافية، ومتاحف، ومسارح، ودور سينما، وأماكن عرض وتدريب فرق مسرحيّة وفنيّة وغيرها) . تنشيط وتوسيع نطاق الفعاليات الفنيّة بهدف تعميق، وتعزيز الوعي الثقافيّ المتعدّد والمنفتح. زيادة عدد المعارض المحلّية المعنية بالصناعات التقليديّة، و الموروث الحضاريّ والثقافيّ المتكامل (الأكلات الشعبيّة، والفنون ، الأمثال ...إلخ)	وزارة الثقافة وزارة الأوقاف، ومؤسّساتها ذات العلاقة. وزارة السياحة والآثار. محافظة القدس. المؤسّسات الحكوميّة وشبه الحكوميّة. المؤسّسات الأهليّة، ومؤسّسات القطاع الخاص، والمؤسّسات الفعالة في الحقل الثقافيّ. الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة. الهيئات الدوليّة الفاعلة في قطاع الثقافة. المجتمع المحلي المقدسيّ ومؤسّسات القطاع الخاص. الهيئات المحليّة. الاتحادات والرّوابط. المؤسّسات الأجنبيّة العاملة في الحقل الثقافيّ، والممولون. المؤسسات الدولية الرسمية وشبه الرسمية.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد المعارض المحلية للصناعات التقليديّة والموروث الحضاريّ والثقافيّ. 2. عدد الفعاليات الفنيّة ،و نوع الفعاليات الفنيّة ،و أماكن عرضها. 3. أعداد الفضاءات الفنيّة المتخصّصة، والمنشأة في محافظة القدس حسب النوع(مركز،ومسرح،ومكان عرض، وسينما، وفرق عرض) 4. أعداد الأبحاث والكتب الصادرة في موضوع الموروث الحضاريّ. 5. عدد الوثائق التاريخيّة للقدس المضافة إلى برنامج الرقمنة. 6. عدد الوثائق الخاصة بالموروث الثقافيّ في القدس التي تم أرشفتها. 7. عدد الأنشطة الفنيّة المعروضة وذات العلاقة بالموروث الثقافيّ.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 800,00	خمس سنوات 4,000,0000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 تركيز الجهود المبذولة لتعميم الرّواية التاريخيّة الفلسطينيّة (Narrative) وتسويقها بشتى الأدوات والطرق.	القيام بدراسة بحثيّة حول الاحتياجات الحاليّة والمستقبليّة للمكتبات والمراكز الثقافية. دعم المراكز الثّقافيّة والبحثيّة للمساهمة في إظهار الرّواية الفلسطينيّة، وطرح رواية فنيّة فلسطينيّة للمقيمين والزوار. تقديم الدعم اللازم للمكتبات والمراكز الثّقافيّة الفلسطينيّة القائمة في محافظة القدس من خلال دراسة احتياجاتها المستقبليّة، ليتسنى لها المساهمة في إظهار الرّواية الفلسطينيّة. زيادة وتعزيز الأنشطة والمهرجانات الفنيّة التي تؤكد على الهويّة الفلسطينيّة للمدينة	وزارة الثقافة. مؤسّسات المجتمع المدني الثقافيّة. الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة. الهيئات الدوليّة الفاعلة في قطاع الثقافة. المجتمع المحلي المقدسيّ ومؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. أعداد الفرق الفنيّة الفاعلة في القدس، وأعداد الأعضاء المنتسبين لها. 2. أعداد المهرجانات المنفّذة في القدس. 3. أعداد المكتبات العامة. 4. أعداد المراكز الثقافيّة التي تمّ دعمها لإظهار الرواية الفلسطينيّة. 5. أعداد البرامج والمبادرات المنفّذة لإظهار وتعزيز الرواية الفلسطينيّة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 800,000	خمس سنوات 4,000,000
3 زيادة الحضور الثقافي الفلسطينيّ عالميّاً.	إضافة المعالم التّاريخيّة في القدس إلى لائحة التّراث العالميّ. زيادة المشاركة الفلسطينيّة بأنشطة فنيّة مقدسيّة متخصّصة في العالم (معارض، ورسم، وصور، وفرق موسيقى، ومسرح، وأفلام....الخ استضافة أنشطة ثقافيّة عربيّة ودوليّة في القدس.	الرئاسة الفلسطينيّة. وزارة الثقافة. وزارة السياحة والآثار. محافظة القدس. الهيئات الدوليّة ومؤسّسات الأمم المتّحدة ذات العلاقة. المؤسّسات الأكاديميّة الفلسطينيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. أعداد المعالم التاريخيّة في القدس المضافة إلى لائحة التراث العالميّ. 2. أعداد المهرجانات الدّوليّة التي شاركت فيها الفرق أو المؤسّسات المقدسيّة بأنّشطة فنيّة . 3. أعداد المهرجانات والعروض الدّوليّة، والعربيّة المقامة في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 500,000	خمس سنوات 2,500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
4 الارتقاء بمستوى وجودة الانتاج الثقافيّ من خلال الاستثمار في البني المؤسّساتية الثقافيّة ودعم الإبداع ورعاية الموهوبين.	رفع مستوى الجهوزيّة الإداريّة والماليّة والمؤسّساتية للمراكز والمرافق الفنيّة والثقافيّة القائمة. تنمية المواهب الفنيّة وتعزيز الإبداع الفنيّ والثقافيّ، و بخاصة لدى الشباب والأطفال. توفير مراكز للتّعليم والتدريب في مجالات الفنون الكافة.	وزارة الثقافة. محافظة القدس. المؤسّسات الحكوميّة وشبه الحكوميّة. المؤسّسات الأهليّة. مؤسّسات القطاع الخاص. المؤسّسات الفعالة في الحقل الثقافيّ. الهيئات الدولية الفاعلة في قطاع الثقافة. المجتمع المحلي المقدسيّ.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. أعداد العاملين في حقل الثّقافة المقدسيّ. 2. أعداد المؤسّسات الثقافيّة النشيطة، والفعّالة في القدس. 3. نسبة التطور في موازنات المؤسّسات الثقافيّة. 4. أعداد الطلاب في المجالات الفنيّة، والثقافيّة المختلفة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 500,000	خمس سنوات 2,500,000
5 زيادة الوعي بقيمة الموروث الحضاريّ للهويّة الفلسطينيّة وأهميته بين أبناء الشّعب الفلسطينيّ.	تكثيف الأنشطة التّعليميّة لمختلف الفئات بمن فيهم طلبة المدارس، وزيارة الأماكن، والمعالم التّاريخيّة، والأثريّة والمراكز الثقافيّة في القدس. مواصلة صيانة، وترميم الأبنية التّاريخيّة ذات القيم التّاريخيّة والجماليّة والفنّيّة في المدينة، وعدد من مراكز القرى التّاريخيّة في المحافظة، وتحويلها إلى مؤسّسات اجتماعيّة/ثقافيّة فاعلة.	وزارة الثقافة. وزارة التربية والتعليم. محافظة القدس. المؤسّسات الحكوميّة وشبه الحكوميّة. المؤسّسات الأهليّة . مؤسّسات القطاع الخاص. المؤسّسات الفعالة في الحقل الثقافي. الهيئات الدوليّة الفاعلة في قطاع الثقافة. المجتمع المحلي المقدسيّ.
المؤشرات الخاصة بالهدف 5:	1. أعداد البيوت التقليديّة المرمّمة والمصانة. 2. أعداد الرّحلات المدرسيّة خلال العام الدراسيّ إلى القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 3,000,000	خمس سنوات 15,000,000
التّكلفة الإجمالية	**28 مليون دولار**	




قطاع الرّفـــــــاه الاجتماعيّ



قطاع الرّفـــاه الاجتماعيّ

الواقع و التّحدّيات ألأساسيّة:

تعيش محافظة القدس ظروفاً أمنيّة وسياسيّة مُضّطربة للغاية، تلقي بظلالها على مجمل الوضع الاقتصاديّ، والمعيشيّ، والإنسانيّ للمواطنين الفلسطينيين. ويأتي هذا كنتيجة مباشرة لسياسة التهجير، والتمييز المنظّمة التي يطبقها الاحتلال الإسرائيليّ ضد الفلسطينيين المقدسيين، إذ تراجعت معدلات النّمو الاقتصاديّ، وازدادت معدّلات الفقر في أوساطهم. فبحسب الإحصائيّات الصادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني تبلغ نسبة الفقر للأفراد وفقاً للاستهلاك الشهري في محافظة القدس (4.6 %) في حين بلغت في الضفة الغربية(17.8 %)[14] . وبين الأفراد ذوي التّحصيل الأكاديميّ للمرحلة الإعدادية وصلت إلى (41 %) ، تليها المرحلة الثانوية (16 %)[15]، ويعود تفاقم ظاهرة الفقر بالأساس إلى عدم توافر فرص عمل لائقة، والذي ينعكس في تدني نسب مشاركة القوى العاملة في سوق العمل بين الأفراد (15) سنة فما فوق في محافظة القدس، والتي وصلت في العام (2016) إلى حوالي (30.3 %) فقط[16]. أي أن حوالي ثلثي الفئة العمريّة (15) عاماً فأعلى هم خارج نطاق القوى العاملة. ومن الجدير ذكره أن نسبة مشاركة الإناث أقل بكثير، والتي تقدر بحوالي (6.6 %)[17].

وفي ظل الظروف الاقتصادية هذه، والمقترنة بالسياسات والممارسات العنصريّة من قبل سلطات الاحتلال، أمسى المواطن الفلسطينيّ المقدسيّ يعاني الأمرّين من أجل تغطية تكاليف معيشته المختلفة، وتوفير حاجاته الأساسيّة من: مأكل، وملبس، وتغطية تكلفة السّكن الباهظة، والإنفاق على تعليم الأبناء في المدارس والجامعات، وتسديد الضرائب العالية المفروضة عليه، والتي لا تتناسب مع مستويات دخله، وغيرها. وقد أصبح الوضع يهدد وبشكل كبير الأمن الغذائي والمعيشي لفئات واسعة من المجتمع المقدسي، ويعرضهم إلى حالة من الانكشاف والحرمان في جميع مراحلهم العمريّة، وبخاصة الفئات المهمشة والضعيفة مثل، ذوي الإعاقة، والمسنيّن، والأرامل، والأيتام، والأسر الفقيرة.

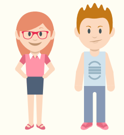
وقد واكب هذا بروز ظواهر اجتماعيّة، وسلوكيات سلبية وخطيرة، تمثلت بانتشار العنف، والجريمة، والإدمان على المخدّرات، والزّواج المبكّر للفتيات، وارتفاع نسب الطلاق، والتّسرب من المدارس، وتفشي عمالة الأطفال. كما أصبح المجتمع المقدسي يعاني من انتشار الأزمات النفسيّة، وبخاصة بين صفوف الأطفال، جراء أعمال العنف، والبطش والتنكيل التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المواطنين - وأحياناً قليلة - نتيجة للعنف داخل الأسرة.

(5.5 %) من الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية تحصل على مخصصات الرفاه الاجتماعي.



(1800) أسرة مقدسية تتلقى مساعدات (ماديةوعينية) من الجمعيات الفلسطينية الخيرية وعددها (376) .

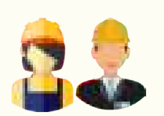
(3000) أسرة فلسطينية تتلقى مساعدات (مادية وعينية) من مكاتب مديرية التنمية الاجتماعية في محافظة القدس.



سجلت المحاكم الشرعية والكنسية في محافظة القدس (3263) عقد زواج

سجلت محافظة القدس (614) حالة طلاق من ضمنها (190)حالة في الفئة العمرية من (15-19) سنة

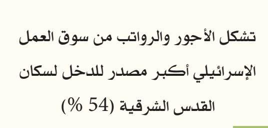
نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (15) سنه في المحافظة بلغت (35.2%) .



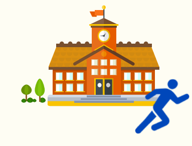
نسبة الأفراد الذين أعمارهم (60) سنه فاكثر في المحافظة بلغت (6.7 %)



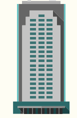
نسبة تسرّب الطلبة في القدس الشرقية بلغت (13 %)



بلغت نسبة المشاركة للإناث في القوى العاملة (6.6 %) بينما بلغت نسبة مشاركة الذكور (54.4 %)



تشكل الأجور والرواتب من سوق العمل الإسرائيلي أكبر مصدر للدخل لسكان القدس الشرقية (54 %)



مخصّصات التامين الوطني التي تمثل (21 %) من مصادر الدخل في القدس الشرقية



الأجور والرواتب من القطاع الخاص، وتبلغ نسبتها (13 %) في القدس الشرقية



(453) مساعدة إنسانية تم تقديمها من قبل وزارة شؤون القدس، لعام (2017).

وعلى الرّغم من الوضع الصعب والاحتياجات الكثيرة للمقدسيين، إلا أنّ نظام الرّفاه الاجتماعيّ في القدس الشرقية التابع لبلدية الاحتلال،لا يقوم بواجبه تجاههم؛فالخدمات التي يقدّمها بسيطة، وغير كافية، فيوجد للرفاة الإجتماعي (19) مكتب رفاه اجتماعي لخدمة السكان الاسرائيلين في القدس الغربية، فيما له(4)مكاتب فقط تخدم (11،451) عائلة فلسطينية في القدس الشرقية[18]، وذلك لا يتناسب مع حجم الضرائب التي يدفعونها. فبينما يشكل الفلسطينيون حوالي (37 %) من السكان في القدس، إلاّ أنّ البلدية لا تنفق عل المناطق الفلسطينية أكثر من (10 %) من ميزانيتها الإجمالية[19]، مما يعكس حجم التمييز والتحيز في توزيع الموازنات وتقديم الخدمات. ولا تتجلى هذه السياسة التمييزية في حجم الموازنات المرصودة لخدمة المواطنين المقدسيين فقط، إنما تنعكس أيضاً في نوعية الخدمة المقدّمة، وعدم تغطية كل الاسر الفلسطينيّة.

في ذات الوقت، وكجزء من سياسة الأسرلة للمدينة المقدسة، وتهجير سكانها الفلسطينيين، لا تدّخر سلطات الاحتلال جهداً في تضييق الحياة على المقدسيين ووضع الصعوبات أمامهم في شتى المجالات. فعلى سبيل المثال، على المواطن الفلسطيني أن يُثبِت، وباستمرار، أن القدس مركز حياته طبقاً لقوانين الاحتلال العنصرية، وإلا فإنه يفقد حق الإقامة بالمدينة، وبالتالي الحق في تلقي المساعدة والخدمات من مكاتب الرفاه الاجتماعي التابعة للاحتلال. وإضافة إلى التعقيدات التي تفرض على المواطن المقدسي لإثبات مكان سكنه باستمرار، فإن سلطات الاحتلال لا تتوقف عن اتخاذ الإجراءات، ووضع العراقيل المختلفة التي تقلّ بمجملها وصول المواطن المقدسي لهذه الخدمات، والتمتع بها بشكل سلس وسريع، ما يترتب عليه من نقص في الخدمات الاجتماعيّة والإرشاديّة والترفيهيّة المناسبة، مهددة بذلك رفاه المواطن الفلسطينيّ واستقراره في القدس، وبالأخص العائلات والأفراد المقدسيين الذين فقدوا حق الإقامة فيها.

ولتخفيف العبء على المواطنين الفلسطينيين، تقوم بعض الجمعيات الخيرية والمؤسّسات الأهلية الفلسطينية والدولية بتقديم العون، وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية، وتنفيذ البرامج الإرشادية لفئات عديدة من المجتمع المقدسي، كلٌ حسب ما هو متوفر لها من إمكانيات، إلاّ أنها لا توفر مساعدات للفقراء أو كبار السن فيما يتعلق بمخصّصات البطالة، أو مخصّص الشيخوخة. كما تقوم وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينيّة بتوفير الخدمات في محافظة القدس والتي تتركز في المناطق خارج جدار الفصل العنصري من خلال ثلاث مكاتب[20].

وإزاء هذا كلّه، سيتم العمل في المرحلة القادمة على تخفيف العبء الاجتماعي على المواطنين المقدسيين من خلال تطوير سلّة خدمات اجتماعيّة مُستدامة وفعّالة في القدس، وتمكين المؤسّسات الفلسطينيّة الفاعلة، ورفع قدراتها لتصبح أكثر قدرة على توفير الخدمات المتنوّعة ذات الجودة العالية في قطاع الرّفاه الاجتماعيّ.



الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع الرّفاه الاجتماعيّ:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 تقليل نسبة الفقر في محافظة القدس.	تنفيذ مسوحات بالعينة لمستويات الفقر في المناطق المختلفة في محافظة القدس. إنشاء قاعدة معلومات وبيانات إلكترونيّة مُحدّثة، ومُمنهجة، وشاملة عن احتياجات قطاع الرّفاه الاجتماعيّ في القدس. إقامة مشاريع مُدرّة للدخل خاصة بالأسر الفقيرة. دعم الأسر التي تترأسها الإناث، وتطوير مشاريع خاصة بها.	وزارة التنمية الاجتماعيّة. مؤسّسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الرفاه الاجتماعيّ. جهاز الإحصاء الفلسطينيّ. الاتحادات والأطر النقابيّة المختلفة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. متوسط دخل الأسرة الشهريّ. 2. مصدر دخل الأسرة. 3. متوسط استهلاك الأسرة الشهريّ 4. عدد الأسر الفقيرة و نسبة الفقر 5. عدد الأسر التي تتلقّى مساعدات. 6. عدد الأسر المحتاجة والتي لا تتلقى مساعدات فجوة الفقر 7. عدد الأسر التي تعاني من فقر مدقع، و نسبة الفقر المدقع. 8. نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر، وعدد الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 350,000	خمس سنوات 1,750,000
2 تعزيز الإستدامة الماليّة لمؤسّسات الرّفاه الاجتماعيّ وبرامجها السنويّة.	دعم مشاريع مُدرّة للدّخل في المؤسّسات والجمعيّات الّتي تُقدّم خدمات الرّفاه الاجتماعيّ. توفير مصادر تمويل موثوقة ومستدامة (إنشاء وقفيات، وعقد اتفاقيات مع مؤسّسات قطاع خاص لتمويل مستدام..إلخ). تعزيز المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى مؤسّسات القطاع الخاص من خلال: تنفيذ حملات حشد، ومناصرة حول أهمية المسؤوليّة الاجتماعيّة للقطاع الخاص فيما يخصّ دعم مؤسّسات قطاع الرفاه الاجتماعيّ.	وزارة التنمية الاجتماعية. محافظة القدس ووزارة القدس. الاتحادات والأطر النقابيّة ذات الصلة. القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. رفع نسبة الدخل الوارد من مشاريع مُستدامة في المؤسّسات العاملة في الرفاه الاجتماعيّ. 2. حجم التمويل المقدّم من مؤسّسات القطاع الخاص لقطاع الرفاه الاجتماعيّ. 3. نسبة التمويل الذاتي لمؤسّسات قطاع الرفاه الاجتماعيّ.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 800,000	خمس سنوات 4,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 توافّر مصادر معلومات متنوّعة حول خدمات الرّفاه الاجتماعيّ في القدس، واستخدامها من قبل الجمهور.	إصدار دليل معلومات عن المؤسّسات الاجتماعيّة الفلسطينيّة في القدس والخدمات التي توفرّها، وتحديثها سنويّاً، ونشرها إلكترونيّاً ورقياً. تنظيم لقاءات تعريفيّة -مناطقيّة- بالمؤسّسات الاجتماعيّة والخدمات الّتي تقدّمها. تطوير التخصّصيّة، وتوزيع الأدوار، والتكامل بين المؤسّسات في القدس. إنشاء صفحات تفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعيّ تجمع بين المستفيدين ومقدّمي الخدمات. تقوية أنظمة التوثيق و المتابعة، والتقويم داخل مؤسسات قطاع الرّفاه الاجتماعيّ بمشاركة الشّركاء كافّة.	وزارة التنمية الاجتماعيّة. الاتحادات والأطر النقابيّة المختلفة. مؤسّسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الرّفاه.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. وجود الدليل للمعلومات (نعم / لا). 2. تحديث الدليل ليتضمّن :عدد المؤسّسات بحسب نوع الخدمة، وعدد البرامج بحسب كلّ مؤسّسة ، وعدد المستفيدين من كل مؤسّسة ، وعدد المستفيدين حسب مكان السكن. 3. مدى استخدام الدليل؟ 4. عدد ورشات العمل التوعويّة وعدد المشاركين فيها. 5. عدد المتابعين لمواقع التواصل الاجتماعيّ.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 150,000	خمس سنوات 750,000
4 رفع كفاءة وكفايات مؤسّسات الرفاه الاجتماعيّ في القدس.	المساهمة في تطوير البنية التّحتيّة، وتحديث التّجهيزات في المؤسّسات الّتي تقدّم خدمات الرّفاه الاجتماعيّ، والإيواء، والرعاية في القدس. تطوير كفاءات الكوادر البشرية العاملة في المؤسّسات ومهاراتها. تطوير البنية المؤسّساتيّة، وبناء القدرات الملائمة للرفاه الاجتماعيّ. تعزيز التزام المؤسّسات بمعايير الإدارة السليمة.	وزارة التنمية الاجتماعيّة. الاتحادات والأطر النقابيّة المختلفة. مؤسّسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الرفاه. محافظة القدس. وزارة شؤون القدس. القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. عدد المؤسّسات التي تمّ تطوير بنيتها التّحتيّة، وتجهيزاتها التي تقدّم خدمات الرفاه. 2. عدد المستفيدين من برامج التدريب المنظمة. 3. عدد الملتحقين بورش العمل. 4. عدد المؤسّسات التي لا يوجد فيها نظام تحويل مهني. 5. عدد المؤسّسات التي تسترشد بمعايير الإدارة السليمة بحسب تقييم (Ponat) لتطوير قدراتها.[1]	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 500,000	خمس سنوات 2,500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
5 زيادة فرص حصول المواطنين على خدمات متنوّعة ذات جودة في الرّفاه الاجتماعيّ من المؤسّسات الفلسطينيّة.	تبادل المعلومات، وتنظيم المساعدات الاجتماعيّة النّقديّة، وغير النّقديّة، وتنسيقها بين المؤسّسات الفاعلة في قطاع الرفاه في محافظة القدس. رفع فعالية المؤسّسات بما يضمن العدالة والشفافيّة في توزيع الخدمات المختلفة التي تُقدّمها مؤسّسات القدس، وجمعياتها (التّمكين الاقتصاديّ، والحماية الاجتماعيّة، والاستجابة للطّوارئ، والإرشاد والتّأهيل النّفسيّ-الاجتماعيّ، والرّعاية، والإيواء للأسرى والمعوّقين، والمسنيّن، والنساء، والأطفال). تعزيز المشاركة المجتمعيّة، وخلق الآليات الّتي تمكّن المواطنين والمستفيدين من تدخلات الحماية الاجتماعيّة من المساهمة، والمشاركة في تصميم هذه التّدخلاّت، وتنفيذها، وتقويمها.	وزارة التنمية الاجتماعية. الاتحادات والأطر النقابيّة المختلفة. مؤسّسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الرفاه الاجتماعيّ. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. القطاع الخاص .
المؤشرات الخاصة بالهدف 5:	1. عدد الأسر المحتاجة والتي لا تتلقّى أيّة مساعدات. 2. عدد البرامج التي تمّ تنفيذها في التمكين الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ. 3. عدد المؤسّسات الفاعلة في قطاع الرفاه الاجتماعيّ، التي تلتزم بالمشاركة المجتمعيّة. 4. عدد مؤسّسات القطاع الخاص التي تُموّل مؤسّسات الرفاه الاجتماعيّ.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 2,000,000	خمس سنوات 10,000,000

التّكلفة الإجمالية	19 مليون دولار



قطاع الشّباب المقدسيّ

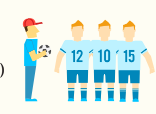


قطاع الشّباب المقدسيّ

الواقع و التّحدّيات الأساسيّة :

يتمتّع المجتمع الفلسطينيّ بما فيه المقدسي بشريحة فتيّة عريضة،إذ تصل فيه نسبة الشّباب من الفئة العمريّة (15-29) عامًا إلى حوالي (30 %)[21] من السّكان. وقد لعب الشّباب ولا زال دورًا تاريخيًا في بلورة الوعي والانتماء الوطني للقضية الفلسطينيّة، إلّا أنّ هذا الدور يواجه جملة من التحديات في القدس، تؤثر على واقعهم وعلى بنية المجتمع كلّها، والمتّصلة بالواقع السّياسيّ والأمنيّ الخاص الّذي تعيشه القدس، من: أسرلة، وتهجير، وعزل التجمعات السّكانيّة بعضها عن بعض، وزرع المستعمرات فيما بينها، وفصلها عن محيطها من خلال بناء جدار الفصل العنصري. ويواكب ذلك تطبيق سياسات احتلالية واحلالية ممنهجة، ذهبت بعيداً في استخدام كلّ السّبل لمُحاربة كلّ أشكال العمل الوطنيّ لدى الشباب في جميع المجالات: (التّعليم، والمشاركة، والتّمكين الاقتصادي، والدّيمقراطية، والمساواة، والتّنمية المستدامة... إلخ). كما سعت هذه السياسات إلى ربط الشّباب بسوق العمل الإسرائيليّ، وإغراقهم بالمخدّرات، والمغريات المختلفة، وبثّ الشّعور بانعدام الأفق والمستقبل في أوساطهم، وتعميق اغترابهم عن قضيتهم وانتمائهم الوطنيّ والمجتمعيّ، وسلخهم عن تراثهم، وجذورهم، وقيمهم. وقد ترافق هذا كلّه مع استمرار تردّي الوضع الاقتصاديّ العام، وانتشار البطالة، وبخاصّة في صفوف خرّيجي الجامعات.

كما يواجه الشّباب المقدسيّ تحدّيات أخرى، تبدأ بالعزل القسري الذي يفرضه الاحتلال على القدس، وشبابها عن محيطهم الفلسطينيّ، والمحاولات الدّؤوبة لتجهيلهم وحرفهم عن قضيتهم الأساسية، وإغراقهم في مشاكل الحياة اليوميّة. وتمارس سلطات الاحتلال كل أنواع القمع والعنف ضدهم، وتقوم باعتقالهم بالجملة، سواء فعليّاً (داخل السجن) أم عبر الاعتقال المنزلي المنتشر بالقدس بكثرة، إضافة إلى فرض عقوبة تُعرَف ب "خدمة الجمهور" على بعضهم، والتي تستمر لأشهر طويلة، الأمر الذي يؤدي إلى: منعهم من مزاولة عملهم أو عرقلة تعليمهم المدرسي أو الجامعي، مما يغلق الأفق أمام طموحاتهم ومستقبلهم. كما يفتقد الأطفال والشباب المقدسيّون الرعاية اللازمة بعد تجربة الاعتقال داخل سجون الاحتلال، وبخاصة أن الاحتلال يعاقب أسرى القدس كلّهم، و يمنعهم من ممارسة حقّهم في العمل؛ مجرد اعتقالهم؛ وذلك في محاولة منه لتدمير مستقبلهم، وكسر إرادتهم، وثنيهم عن الدفاع عن مدينتهم ووطنهم.



(54) ناد ومنشاه رياضية في محافظه القدس
(6) بحاجة لترميم - (6) مشاريع بحاجة لاستكمال.

9 مؤسسات شبابية فاعلة في محافظة القدس
تهتم في (التوعية والإرشاد، التمكين، و التأهيل، والتبادل الشبابي، معسكرات شبابية، وأعمال تطوعية).

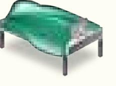



بلغ معدل البطالة في القدس (15.4 %) لعام 2016.

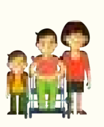
أما معدل البطالة في الفئة العمرية (15 - 19) سنة فبلغ (49.3 %) لعام 2016.



بلغ عدد المعتقلين القاصرين (754) معتقلا في المحافظة عام 2016.

استشهد (29) فلسطينياً في القدس الشرقية عام(2016و2017)، إضافة إلى استشهاد (15) فلسطينياً في محافظة القدس.



أصيب (148)فلسطينياً في القدس الشرقية عام (2016) و (1013) فلسطينياً عام (2017) في القدس الشرقية،وأصيب (1306) فلسطينياً في محافظة القدس عامي(2016 و 2017).



بالتوازي، تعمل سياسة الاحتلال على خلخلة البنية الاجتماعيّة للأسرة المقدسيّة، وتحاول باستمرار نشر الآفات الاجتماعيّة في أوساط الشّباب، مع عدم وجود مراكز تأهيل وعلاج كافية لهذه الآفات (آفة المخدرات). إضافةً إلى ذلك، يعاني الشباب المقدسي من ارتفاع نسبة التسرب من المدارس، ومن العنف الأسري، وقلّة المرافق المتاحة لهم في القدس الشرقيّة. كما يعانون من ارتفاع مستوى البطالة في أوساطهم، وضيق فرص العمل أمامهم، الأمر الذي يدفع كثيرين منهم للتوجه نحو سوق العمل الإسرائيلي كأيدي عاملة غير ماهرة، وبخاصة في الفنادق والمطاعم، وذلك في ظل عدم تبني واضح لسياسة التعليم البديل أو التدريب المهني والحرفي. إن هذا الأمر يجعل الشباب مستهلكين غير منتجين في مجتمعهم .

كما يصطدم الشّباب المقدسيّ الطامح بالزّواج وإنشاء أسرة بارتفاع إيجارات الشقق السكنيّة داخل مدينة القدس، إضافةً إلى قلّة المساحات المسموح البناء عليها، وفي حال توافرها تكون إجراءات الحصول على رخصة البناء، أو شراء مسكن باهظة التكاليف بشكل خيالي، بحيث لا يستطيع الشّاب المقبل على الحياة الزوجيّة تكبّدها، الأمر الذي يدفع أعداد كبيرة من الشّباب المقدسيّ إلى التوجه للسكن في التجمّعات الفلسطينيّة المحيطة بجدار الفصل العنصري، وذلك حفاظًا على حقّهم بالإقامة في مدينة القدس. ولكن بناء هذه التجمعات غير آمن، وهي مكتظة جدّاً بحيث تنعدم فيها الخصوصية للشباب. ويخلق هذا الاكتظاظ بيئة خصبة للجريمة والآفات الاجتماعية المدمرة.

وعلى الرغم من الارتفاع الباهظ في أسعار المساكن، إلا أن المقدسيين محرومون من الاستفادة من القروض الحسنة والميسرة من البنوك الفلسطينيّة أو من صندوق الاستثمار الفلسطينيّ، وذلك في حال عدم عملهم في مؤسسات الدولة الفلسطينيّة ، وعليه يشعر الشّاب المقدسيّ بأنه متروك لوحده دون أي دعم أو إسناد من أي جهة.

وعلى الرغم كلّ الظروف الصعبة سابقة الذكر، إلا أنَّ الشباب المقدسيّ لا زال يمثّل نموذجاً حيًّا في شتّى المجالات. فعلى الرّغم من كل الأزمات التي تعصف به، والسّياسات الممنهجة التي تمارسها سلطات الاحتلال ضده، إلاّ أنه لا يزال محور التّغيير وأساس نهضة مجتمعه المقدسيّ الفلسطينيّ العربيّ، ويثبت دائماً بأنّه المبادر لمواجهة التحدّيات التي تواجهه. ويتمثّل ذلك في ازدياد عدد المجموعات الشبابية التطوعيّة في مدينة القدس، وتطور أعداد المنتسبين لها، ونوعية أنشطتها. بحيث لم تستطع منظومة القمع التي ينتهجها الاحتلال ضده من النيل من انتمائه لأرضه، أو إضعاف حراكه الشعبيّ المدافع عنها. وقد تجلّى دور الشباب الطليعيّ وبشكل كبير في هبّات القدس الأخيرة.

إنّ دخول أشكال جديدة من تّكنولوجيا المعلومات، والّتي كان أبرزها: انتشار الانترنت و مواقع التّواصل الاجتماعيّ، خلقت نمطًا جديدًا من التخاطب والحوار، وكذلك فرصًا ومنابر جديدة لدى الشّباب، والتي يمكن توظيفها لتوعيتهم، وبلورة توجّهاتهم الفكريّة، وسلوكهم، وتفاعلهم مع المجتمع بمكوّناته المختلفة،

ومن أجل تعزيز دور الشباب المقدسيّ والنهوض به، سيتم في المرحلة القادمة تنفيذ مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى: حمايتهم، وتمكينهم، وتقليل مستويات البطالة في أوساطهم، وذلك من خلال العمل على خلق فرص العمل اللائق لهم، وضمان تمتّعهم بالحقوق المختلفة كالحقّ في العمل، والتّعليم، والتّدريب، والحق في خدمات الرّعاية الصّحيّة، والمشاركة في الأنشطة الثّقافيّة والرّياضيّة. وسيتم العمل وبشكل خاص على تأهيل الشباب من ذوي الإعاقة، وعلى دمجهم في شتى المجالات بشكل يضمن مشاركتهم الفعالة والمنتجة في مجتمعهم، وضمان حياة كريمة لهم.

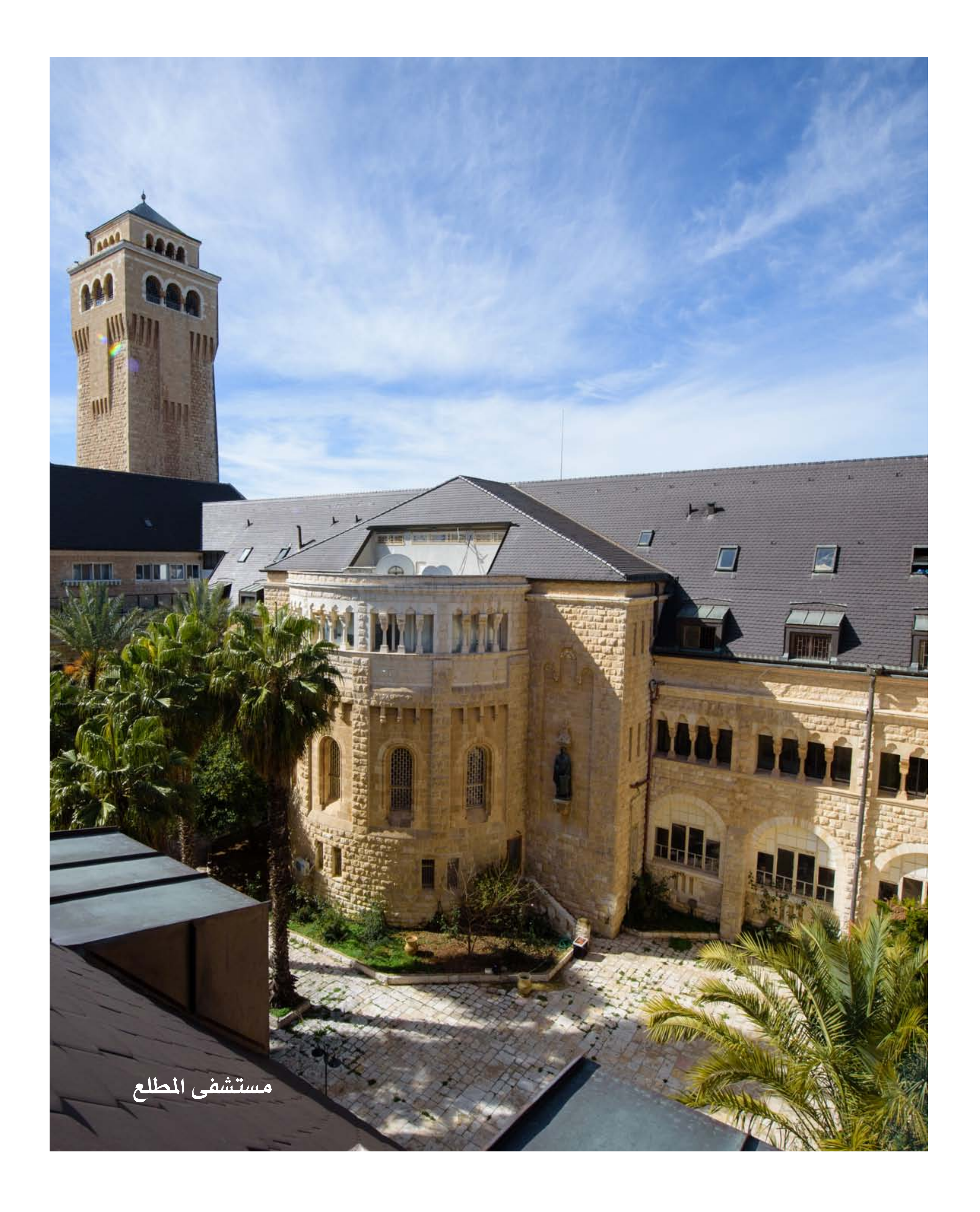
وكذلك سيتم العمل على توفير بيئة صحيّة للشباب المقدسي، تتميّز بالنّمو، والإبداع، والرّياديّة، والقدرة على المنافسة في مجالات العمل المختلفة، والتي بالتأكيد ستعمل على دمجهم في الحياة العامّة، وعلى تعميق انتمائهم، وهويتهم الوطنية، وعلى تعزيز من مشاركتهم السّياسيّة والمدنيّة، وتعظيم دورهم في مُقاومة الاحتلال سلميّاً، على طريق تحقيق تطلّعات الشّعب الفلسطينيّ في: نيل الحرّيّة، والاستقلال، وبناء دولته الوطنية، وعاصمتها القدس.

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التّدخل في قطاع الشّباب المقدسيّ:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 مشاركة فاعلة ودور حقيقي للشّباب في الحياة المجتمعيّة المدنيّة التي تتّسم بالدّيمقراطيّة والتعدّدية في مختلف النواحي.	تنفيذ برامج التثقيف السياسيّ، والمدني لدمج الشّباب في الحياة العامّة، وتعزيز المشاركة السّياسيّة والمدنيّة للشّباب المقدسيّ في محافظة القدس . تعزيز وبناء قدرات الشّباب القياديّة، ورفع كفاءتهم وقدراتهم. مساندة وتمكين البرامج والمشاريع التي تُؤثّر على تكريس النهج الديمقراطيّ والتعدّديّة. تعزيز وتطوير المراكز الشبابيّة، وتوسيع نطاقها جغرافيّاً. تنفيذ أنشطة تطوّعية للشّباب والشّابات. إنشاء بنى تحتية رياضية لممارسة الأنشطة المتنوعة.	محافظة القدس ووزارة القدس. المجلس الأعلى للشّباب، والرياضة (مركز الوسط). الاوقاف الاسلامية والمسيحية. المؤسّسات الشّبابيّة، والنوادي الفاعلة في القدس. الهيئات والمؤسسات الدولية الشّريكة. الاتحادات الرياضيّة والتّجمعات الشبابيّة. وزارة التّربية والتّعليم العالي. الجامعات والمؤسّسات الأكاديميّة في القدس.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. نسبة مشاركة الشّباب (الذكور والإناث) في الأندية والاتحادات والأنشطة المختلفة . 2. نسبة الكوادر الشّبابيّة (الذكور والإناث) المقدسيّة الملتحقة ببرامج التدريب والتأهيل . 3. عدد الأنشطة والمشاريع الشّبابيّة المختلفة المقامة في القدس(رياضيّة ، وثقافيّة ، واجتماعيّة) . 4. نسبة مشاركة الشّباب (الذكور والإناث) في عضوية، ورئاسة الهيئات الإداريّة للمؤسّسات والجهات الفاعلة. 5. نسبة مشاركة الشّباب(الذكور والإناث) في جمعيّات ومنظمات أهلية غير حكوميّة لتمثيل القدس . 6. عدد المرافق والمنشآت والمراكز الشّبابيّة المستخدمة. 7. عدد ونوعيّة الأنشطة التطوعيّة التي نفّذها الشّباب (الذكور والإناث).	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 800,000	خمس سنوات 4,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 فرص عمل متوافرة للشباب في كافة القطاعات لتقليل البطالة، ومكافحة فقر العائلات الناشئة، والأزواج الشابة.	دراسة احتياجات الشّباب لفرص عمل في قطاعات حالية ومستقبليّة، وكيفيّة تلبيتها بطريقة ممنهجة وعلميّة من خلال التواصل المباشر مع الجهات المختصة والشباب.	وزارة التنمية الاجتماعية.
	المبادرة لإطلاق برامج تشغيل تُسهّل على أصحاب العمل في القطاعين الأهلي والخاص لاستيعاب أكبر عدد من الشّباب الباحثين عن فرص عمل، وبخاصة الخريجين الجدد.	وزارة الاقتصاد الوطني.
	إنشاء بوابة إلكترونيّة لتشغيل الشّباب (مؤقت أو دائم).	الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في القدس.
	دعم المشاريع الصّغيرة، والمتوسّطة، ومتناهية الصغر لفئة الشباب .	المجلس الأعلى للشباب والرياضة مركز الوسط.
	إنشاء حاضنة أعمال للشّباب الرياديين.	المؤسسات الشبابية والنوادي الفاعلة في القدس.
	إيجاد مشاريع جديدة لتشغيل فئة الشّباب.	الهيئات والمؤسسات الدولية الشريكة.
	تعزيز قدرات الشّباب الحرفيّة.	مؤسسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. نسبة البطالة في أوساط الشباب المقدسيّ 2. معدّلات البطالة للخريجين حسب التخصّصات للخريجين. 3. التوزيع النسبي للشّباب حسب النشاط الاقتصاديّ، و حسب القطاع. 4. عدد المشاريع المتوسطة، والصّغيرة، ومتناهية الصّغر التي تمّ تأسيسها. 5. عدد المشاريع المتوسّطة، والصغيرة التي تم تحديثها وتطويرها.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,600,000	خمس سنوات 8,000,000

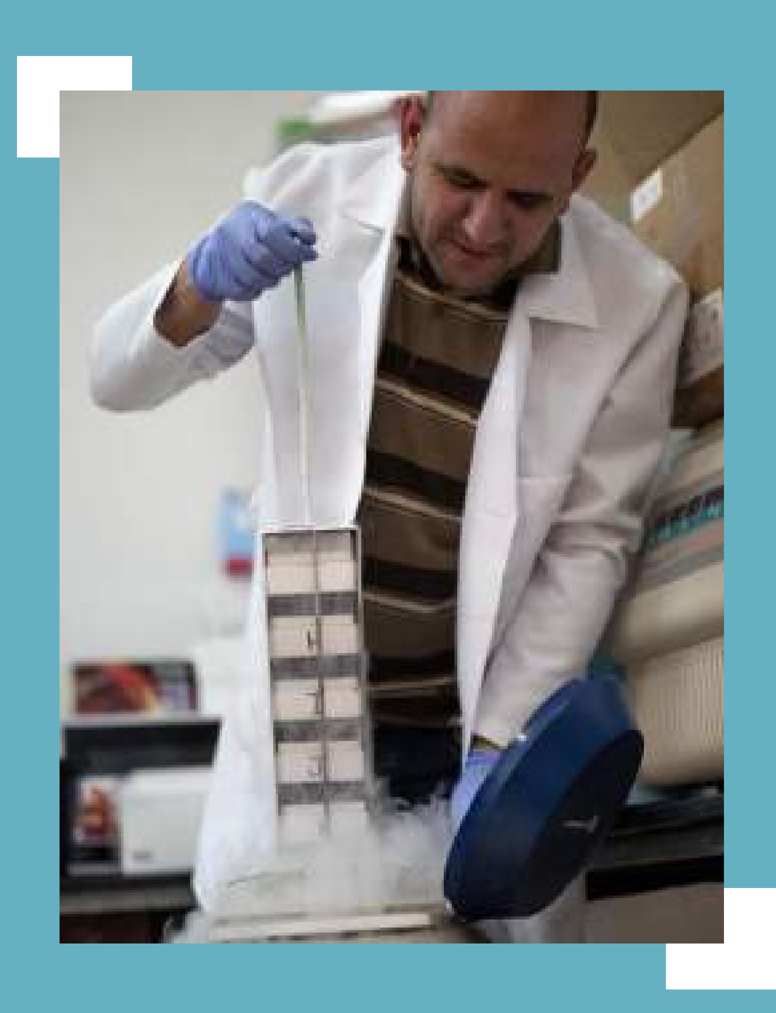
الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 توفير خدمات تربويّة وإرشادية للشّباب، وتطوير مهاراتهم الفرديّة.	تنفيذ برامج تثقيف صحي، واجتماعيّ للمراهقين والشّباب. دعم وتطوير برامج التعليم المستمر للجامعات، والكلّيات، والمعاهد المقدسيّة لتطوير المهارات الفرديّة للشّباب. توفير برامج إرشاد مجتمعيّة للشّباب والأزواج الشابة . خلق برامج مسائية في المدارس، لتوفير فرص استكمال تعليم للمتسربيّن من المدارس.	وزارة التنمية الاجتماعيّة. المجلس الأعلى للشّباب، والرياضة مركز الوسط. المؤسّسات الشبابيّة والنوادي الفاعلة في القدس. الهيئات، والمؤسّسات الدولية الشّريكة. مؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد البرامج التثقيفيّة المنفّذة، وعدد المشاركين. 2. عدد البرامج المستهدفة لفئة الشّباب ونوعيتها. 3. عدد الشّباب الملتحقين في برنامج التّعليم المستمر.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000
4 حماية الشّباب من تعاطي المخدّرات.	عمل دراسة مسحية حول أنواع الإدمان وعدد المدمنين. تنفيذ برامج توعويّة حول الإدمان ومخاطره في المدارس والمؤسّسات الشّبابية. تنظيم حملات مجتمعيّة لمحاربة الإدمان، بجميع أنواعه. تطوير مراكز فطام، وتأهيل للمدمنين على المخدرات. تطوير برامج مواكبة لمتابعة المتعافين من المخدّرات، ودمجهم في المجتمع.	وزارة التنمية الاجتماعيّة. المجلس الأعلى للشّباب، والرياضة (مركز الوسط). المؤسّسات الشبابيّة، والنوادي الفاعلة في القدس. الهيئات، والمؤسّسات الدوليّة الشّريكة. مؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4	1. عدد البرامج التوعويّة التي نُفّذت ، وعدد المشاركين فيها. 2. عدد المدمنين ونوعيّة الإدمان. 3. عدد المتعافين من تعاطي المخدّرات.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,000,000	خمس سنوات 5,000,000
التّكلفة الإجمالية	**18 مليون دولار**	



مستشفى المطلع



قطاع الصحة



قطاع الصحة

الواقع والتّحدّيات الأساسيّة :

من أهم التّحدّيات الّتي يواجهها القطاع الصّحيّ في القدس هو خضوعه لسيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيليّة، وممارستها سياسات وإجراءات الرّقابة على عمله، وفي الوقت نفسه تنصّلها من مسؤوليّتها عن دعم المؤسّسات الصّحيّة العربيّة في المدينة، و عدم سماحها للحكومة الفلسطينيّة بالعمل في القدس بحرية.

كما يعاني المقدسيون الفلسطينيون من التّهميش والتّمييز الإسرائيليّ في الحصول على الخدمات الصّحيّة الجيّدة والمناسبة، حيث توجد في القدس أعلى معدّلات انتشار الأمراض المزمنة، وفي مقدّمتها: أمراض القلب، والسّرطان، والسّكريّ، كما يوجد أعلى معدّلات العوامل الخطرة ، والسّلوكيّات السّلبيّة مثل: معدلات تعاطي التّبغ، والكحول، والمخدّرات.

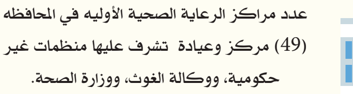
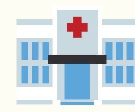
تُقدّم خدمات الرّعاية الصّحيّة في القدس من خمسة أطراف مختلفة، وهي:

أوّلًا- الجزء الأكبر تُقدّمها صناديق المرضى الإسرائيليّة، والّتي تُعدُّ الجهة الأكبر الّتي تقدّم خدمات الرّعاية الصّحيّة للفلسطينيين القاطنين في القدس،فقد أبرمت تلك الصناديق عقودًا كثيرة مع قطاع الصّحة الخاص، والمنظّمات غير الحكوميّة ؛ لتقديم خدمات خاصّة بالرّعاية الصّحيّة الأوليّة، وعقودًا مع بعض المستشفيات في القدس الشرقيّة لتقديم الخدمات الصحيّة السّريريّة.

ثانيًا-قطاع المنظّمات غير الحكوميّة والجمعيّات الخيريّة والذي يقدّم خدمات الرّعاية الصّحيّة الأوليّة، والخدمات السّريريّة، والمتخصّصة من خلال سبعة مشافٍ فلسطينيّة في القدس الشرقيّة، وبعض المراكز غير الربحيّة.

ثالثًا- القطاع الخاصّ، ويتكوّن من: عيادات، وصيدليّات، ومختبرات، ومستشفى للتّوليد.

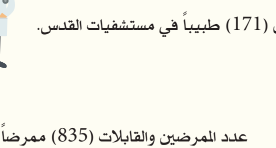
رابعًا- وكالة غوث وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تقدّم خدمات صحيّة للّاجئين من خلال أربع عيادات: عيادتين داخل الجدار، وعيادتين خارج الجدار. كما توفّر (الأونروا) إمكانية تحويل

عدد مراكز الرعاية الصحية الأوليه في المحافظه (49) مركز وعيادة تشرف عليها منظمات غير حكومية، ووكالة الغوث، ووزارة الصحة.



(7) مستشفيات عاملة بسعة (698) سريراً.

عدد العمليات الجراحية في مستشفيات القدس (19 ألفاً و436).

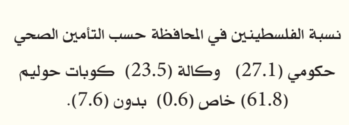
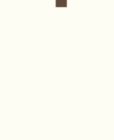


عدد أطباء الاختصاص (262)طبيباً في مستشفيات القدس.

عدد الأطباء العامين (171) طبيباً في مستشفيات القدس.



عدد المرضين والقابلات (835) ممرضاً وقابلة في مستشفيات القدس.

نسبة المؤمنين في المحافظة في التامين الاسرائيلي بلغت

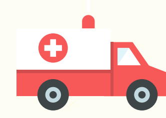
J1: (%95.5) J2: (%66)

نسبة الفلسطينين في المحافظة حسب التأمين الصحي

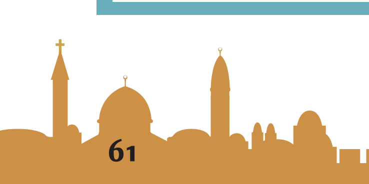
حكومي (27.1) وكالة (23.5) كوبات حوليم (61.8) خاص (0.6) بدون (7.6).



عدد الاخراجات في مستشفيات القدس عام 2016 (50555).



(12) سيارة اسعاف لجمعية الهلال الاحمر.



اللّاجئين إلى مستشفيات القدس عند الحاجة. وتعدّ (الأونروا) المنظّمة الوحيدة التيّ تقدّم خدمات رعاية صحيّة أوليّة شاملة للّاجئين القاطنين في القدس.

خامسًا- تدير وزارة الصّحة الفلسطينيّة من خلال مُديرية صحّة مُحافظة القدس (27)[22] مركزًا للرّعاية الصّحيّة الأوليّة والتّخصّصيّة، منها: مركز طوارئ تخصّصي تعليميّ، ومركز للأمراض النّفسيّة للأطفال يُعالج مرضى التّوحّد والإضطرابات السّلوكيّة والمرضيّة مع التّأهيل، كما تغطّي وزارة الصحة الفلسطينية خمسة تجمّعات سكانيّة في خارج الجدار وهي: بيت إكسا، والشّيخ سعد، والنّبي صموئيل، وحي الخلايلة، والزّعيّم، إضافة إلى الخدمات الوقائيّة والصّحّة العامّة لكلّ التّجمّعات في محافظة القدس.

أمّا خدمات الطّوارئ في القدس الشرقيّة، فتُقدّم من جمعيتين هما: نجمة داوُد الحمراء الإسرائيليّة، الّتي ترفض العمل في بعض المناطق في القدس الشرقيّة بحجج أمنيّة، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني،الّتي بدأت تقديم خدمة الطوارئ منذ عام (2006) ، فتمتلك (12) سيارة إسعاف فقط، وسبعة وعشرين مختصًا طبيًا للحالات الطّارئة، وفريقًا من المتطوّعين.

إنّ شبكة مستشفيات القدس الشّرقيّة هي جزء أساسيّ من النّظام الصّحيّ الفلسطينيّ، حيث تشكّل أسرة مستشفيات القدس (11 %) من مجموع الأسرة المتوافرة في فلسطين، إلّا أنّها تعاني من مديونية عالية. وتقدّم هذه المستشفيات خدمات صحيّة لعشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين من القدس وخارجها، وتستقبل سنويًا ما يقارب (35) ألف مريض محوّل من وزارة الصّحّة الفلسطينيّة؛ للحصول على خدمات غير متوافرة في مراكز الوزارة في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة ، بما يعادل (42 %) من مجموع الحالات المحوّلة للعلاج خارج مراكز الوزارة. وهذا بالتّالي يُسهم في خفض تكلفة العلاج خارج فلسطين، وبالتّحديد في المؤسّسات التابعة لسلطات الاحتلال باهظة التّكاليف [23].

وتأسيسًا على هذا الملخص السّريع حول قطاع الصحة في محافظة القدس، هناك حاجه لبناء نظام صحيّ تتكامل فيه الخدمات الصّحيّة الأوليّة، والسّريريّة، والصّحة النفسيّة، للمقدسيين تحت إشراف جسم وطنيّ موحّد، وتعزيز وصول الخدمات الصحيّة بجودة عالية، للفئات المهمّشة، وذوي الاحتياجات الخاصّة والشّيخوخه، والعمل على تقديم خدمات الصّحة النّفسيّة بشكل مستقرّ ودائم.



الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع الصحة:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 شبكة خدمات وطنيّة للرّعاية الصّحيّة الأوليّة، والصّحة العامّة في القدس.	تطوير البنية التحتيّة للعيادات الصحية التي تُقدّم خدمات صحيّة للمقدسيين، وتأهيل طاقمها. إنشاء عيادات صحيّة تُقدّم خدمات صحيّة بمستوى عالٍ. إنشاء خدمات تعزيز الصّحة العامة للمقدسيين.	وزارة الصحة الفلسطينية شبكة مستشفيات القدس القطاع الخاص وغير الحكومي العامل في الصّحة. المؤسّسات الدولية والمحلّيّة ذات العلاقة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد المراكز الجديدة للرّعاية الصحيّة الأوليّة والصّحة العامة التي تم إنشاؤها. 2. عدد المراكز التي تمّ تطوير بنيتها التحتيّة . 3. عدد الكوادر الصحيّة العاملة في قطاع الصّحة التي تم تدريبها. 4. عدد المراكز الصحيّة التي تقدّم خدمات الأمومة والطفولة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,000,000	خمس سنوات 5,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 نظام متكامل للرّعاية الصّحيّة الثانويّة تقدّمها مستشفيات القدس.	رفع القدرة الاستيعابيّة، وتطوير الأقسام السّريريّة والبنية التّحتيّة في مستشفيات القدس الشّرقيّة، وبخاصة في غرف العناية المركّزة. استحداث خدمات غير متوافرة، وتطوير التّجهيزات والإمكانات لتقديم الرّعاية الطبيّة المتخصّصة في مستشفيات القدس من أجل توطين الخدمات. تطوير خدمات الإسعاف والطّوارئ في المشافي. توفير الخدمات اللوجيستيّة من المبيت والنقل والمواصلات للمرضى المحوّلين للعلاج في مستشفيات القدس الشرقيّة، والمرافقين من محافظات الوطن.	وزارة الصّحة الفلسطينيّة. شبكة مستشفيات القدس. القطاع الخاص والأهلي العامل في الصّحة. المؤسّسات الدوليّة والمحلّيّة ذات العلاقة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد الاختصاصات الطبيّة المستحدثة في المشافي. 2. عدد الأقسام التي تمّ تطويرها. 3. عدد أقسام الطوارئ والإسعاف في المشافي التي تمّ تطويرها. 4. عدد الأسرة المخصّصة لمبيت المرضى المحوّلين ومرافقيهم من المحافظات الأخرى.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 2,000,000	خمس سنوات 10,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 استدامة جودة خدمات الرّعاية الصّحيّة والعمل على رفع هذه الجودة.	تطوير قدرات العاملين في القطاع الصّحيّ والتّعليم الصّحيّ المتخصّص، والبحث الصّحيّ. تطوير نظم المعلومات الصّحيّة المتكاملة (الوطنيّة) في مؤسّسات الرّعاية الصّحيّة في القدس، وتوفير المعلومات، ورصد الوضع الصّحيّ للمقدسيين.	وزارة الصحة الفلسطينية. شبكة مستشفيات القدس. القطاع الخاص والاهلي العامل في الصحة. المؤسسات الدولية والمحلية ذات العلاقة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد الدورات التدريبيّة، أو عدد المشاركين في الدورات التدريبيّة حسب المهنة. 2. نسبة العاملين الذين شاركوا في دورات التعليم المستمر. 3. عدد المؤسّسات التي تمّ إدخال فيها أنّظمة المعلومات المحوسبة. 4. عدد المؤسّسات الصحيّة التي تُطبّق معايير الجودة وسلامة المريض. 5. نسبة رضى المستفيدين من الخدمات الصحيّة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 250,000	خمس سنوات 1,250,000
4 خدمات الصّحة النّفسيّة تتوفر للمقدسيين بالمجان وبشكل مستقر ودائم.	تطوير القدرات المؤسّسيّة في مجال تقديم الرّعاية الصّحيّة والنّفسيّة المجتمعيّة. تطوير قدرات العاملين في مجال تقديم الرعاية الصحيّة النّفسيّة المجتمعيّة.	القطاع الأهلي العامل في الصّحة وزارة الصّحة. المؤسّسات الدوليّة والمحليّة ذات العلاقة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. عدد مراكز الرّعاية الصّحيّة النّفسيّة المجتمعيّة التي أُنشئت، أو المراكز التي تمّ تطوير قدراتها. 2. نسبة/ عدد العاملين في مجال تقديم الرّعاية الصّحيّة النّفسيّة المجتمعيّة المشاركين في التعليم المستمر. 3. نسبة رضى المستفيدين من خدمات الصّحة النّفسيّة. 4. عدد برامج الصّحة النّفسيّة المجتمعيّة المنفّذة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 250,000	خمس سنوات 1,250,000
5 تعزيز خدمات الإسعاف والطوارئ.	تطوير وحدات الإسعاف والطوارئ، وزيادة عددها، والعمل على توفير زيادة سيارات الإسعاف لديها. تطوير قدرات العاملين في مجال الإسعاف والطوارئ وزيادة عددهم.	وزارة الصّحة الفلسطينيّة. الهلال الأحمر الفلسطينيّ. المؤسّسات الدوليّة والمحليّة ذات العلاقة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 5:	1. عدد سيارات الإسعاف التي تمّ توفيرها. 2. عدد الكادر المؤهل في تقديم خدمات الإسعاف والطوارئ. 3. عدد مراكز الإسعاف والطوارئ التي تمّ تطوير قدراتها.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 500,000	خمس سنوات 2,500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
6 وصول الخدمات الصحيّة للفئات المهمّشة وذوي الاحتياجات الخاصّة والشّيخوخه و برامج متخصصة بجودة عالية لهذه الفئات.	برامج لحماية الفئات المهمّشة ودعمها وخصوصا الأم، والطّفل، والأشخاص، والعائلات الّذين لا تشملهم مظلّة التّأمين الصّحّي الإسرائيليّ. إنشاء مراكز تأهيل ومراكز لذوي الاحتياجات الخاصة. برامج تطوير خدمات التّأهيل، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصّة. تطوير الرّعاية الصّحّية للمسنيّن في المؤسّسات الصّحّية.	القطاع الأهلي العامل في الصحة. وزارة الصحة. المؤسسات الدولية والمحلية ذات العلاقة. وزارة التنمية الاجتماعية.
المؤشرات الخاصة بالهدف 6:	1. عدد العاملين في مجال تقديم الرّعاية الصّحيّة للأمهات والأطفال وتمّ تدريبهم. 2. عدد الأمهات والأطفال المستفيدين من الخدمة . 3. عدد برامج الحماية المنفّذة لدعم الأمهات والأطفال. 4. عدد العاملين في مجال تقديم الرّعاية لذوي الاحتياجات الخاصة وتمّ تدريبهم. 5. عدد المراكز التي أُهّلت لذوي الاحتياجات الخاصة. 6. عدد ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من الخدمة .	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 500.000	خمس سنوات 2,500,000
7 تطوير قدرات العاملين في القطاع الصّحيّ والتعليم الصّحيّ المتخصّص، والبحث الصّحيّ.	تطوير نظام التعليم الصّحيّ المستمر، وبشكل دوري في جميع التخصّصات. تعزيز دور التخصّصات الطبيّة المساندة كالعلاج الطبيعيّ والوظيفيّ، وغيره ،ونشر الوعي بأهميتها.	وزارة الصّحة الفلسطينيّة. شبكة مستشفيات القدس. القطاع الخاص والأهلي العامل في الصّحة. المؤسّسات الدوليّة والمحليّة ذات العلاقة. وزارة التنمية الاجتماعيّة. الجامعات الفلسطينيّة. المجلس الطّبي، نقابة الأطباء، ونقابة المهن الصّحيّة المختلفة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 7:	1. عدد الدورات التدريبيّة، أو عدد المشاركين في الدورات التدريبيّة حسب المهنة. 2. نسبة العاملين الذين شاركوا في دورات التّعليم المستمر. 3. عدد المنشورات المنشورة المتعلّقة بزيادة الوعي.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000
التّكلفة الإجمالية	**23.5 مليون دولار**	





قطاع المواطنة والسّلم الأهليّ وسيادة القانون



قطاع المواطنة والسّلم الأهليّ وسيادة القانون

الواقع والتّحدّيات الأساسيّة:

يتمثّل التّحدّي الأساس لمواطنة المقدسيين الفلسطينيين في فرض سلطات الاحتلال إجراءات عديدة فيما يتعلّق بمواطنة المقدسيين، من خلال فصل المواطنة عن الأرض، وذلك عبر ضم الأرض إلى دولة الاحتلال بشكل غير شرعيّ، ونزع حقوق المواطن في ملكيتها وحيازتها، بل قيام سلطات الاحتلال بنزع حقّ المواطنة الفلسطينيّة ذاتها، وذلك عبر اعتبار فلسطيني القدس " مواطنين أردنيين مقيمين دائمين في الأرض المحتلة". وينطوي هذا التعريف الإسرائيليّ المفروض على أمرين: الأول، هو اعتبار الفلسطينيين مواطنين أردنيين، وذلك منافٍ للواقع خصوصاً بعد فك الارتباط مع الأردن عام (1988) والثاني، اعتبارهم مقيمين دائمين تحت دولة الاحتلال، وذلك تعبير مضلل من ناحيتين: الأولى، أنّ القدس أرض محتلة، ولا تتبع دولة الاحتلال، والثانية، ليس هناك ديمومة للمواطنة، بل تقوم سلطات الاحتلال بنزع صفة الإقامة الدائمة في حال ثبت عيش المواطن المقدسيّ (7) سنوات خارج القدس، كما تنزع هذه الصفة لأسباب أمنية، ما يؤدي إلى حرمانهم من السّكن في القدس، وبالتالي حرمانهم من جميع الحقوق المرتبطة بالإقامة.

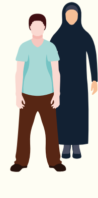
وعلى المستوى القانونيّ، يعاني المقدسيون من ثلاثة تحدّيات قانونيّة، وهي:

1- إلغاء الإقامات (تم سحب أكثر من (14) ألف إقامة منذ 1967).

2- تقييد تسجيل الأطفال (أكثر من (10) آلاف طفل غير مسجّل في سجل سّكان سلطات الاحتلال).

3- تقييد لَمِّ الشمل للمقدسيين، وذويهم من الضّفّة الغربيّة، وقطاع غزّة، وسوريا، وإيران، والعراق، ولبنان.

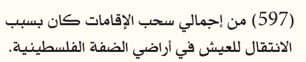
وفي هذا النطاق يعتبر الدفاع القانوني عن المواطنين الفلسطينيين أمام الدوائر والمحاكم الإسرائيلية ضرورة ملحة لحماية حقوقهم في الإقامة، والتسجيل في سجل السكان، ومعاملات لم الشمل، وغيره من المعاملات ذات الصلة بتثبيت الحق في الإقامة. وهذا التدخل لا يغير بأي حال من الواقع القانوني لعدم شرعية الإحتلال أو أي من تدابيره الإدارية أو التشريعية أو القضائية، ولكنها وسيلة لوضعه امام إلتزاماته التي قررها القانون الدولي الإنساني باعتباره السلطة القائمة بالإحتلال.



صادر الاحتلال الإسرائيلي خلال العام (2017) نحو (2،100) دونم من أراضي الفلسطينيين.



تم تقديم (17،616) طلباً لتسجيل الأولاد من زواجات مختلطة لوزارة الداخلية.



(597) من إجمالي سحب الإقامات كان بسبب الانتقال للعيش في أراضي الضفة الفلسطينية.



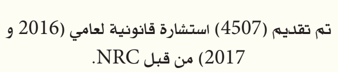
(23) مؤسسة فلسطينية بما يشمل (المؤسسات الأهلية) في القدس الشرقية، أغلقتها السلطات الإسرائيلية منذ عام (2001).

بلغ مجموع حالات تطبيق قانون أملاك الغائبين عام 2017، في شتى مناطق القدس نحو (8) حالات على خلفية النزاعات العائلية و (7) حالات على خلفية استيطانية، و (12) حالة وضع يد، بسبب أثر القانون الذي يسري على اعتبار المواطنين في مناطق السلطة الوطنية ممن يملكون أراضٍ في القدس على أنهم في حكم الغائبين.

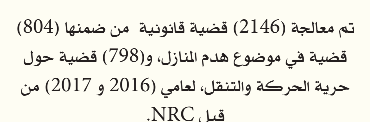




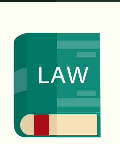
(231) قضية قانونية (أتعاب محامين/مصروفات و مساعدات قانونية) تم معالجتها من قبل وزارة شؤون القدس لعام (2017).



تم تقديم (4507) استشارة قانونية لعامي (2016 و 2017) من قبل NRC.



تم معالجة (2146) قضية قانونية من ضمنها (804) قضية في موضوع هدم المنازل، و(798) قضية حول حرية الحركة والتنقل، لعامي (2016 و 2017) من قبل NRC.

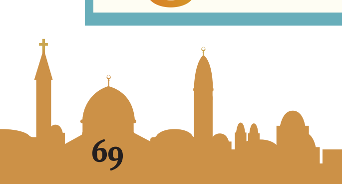




تقديم (743) استشارة تقنية، من ضمنها (325) استشارة في قضايا MAPPING المسح القانوني ، لعامي (2016 و 2017) من قبل NRC.



التزم (98 س%)من المقدسيين بدفع ضريبة السكن في القدس، وذلك لدواعي تثبيت حق الإقامة في القدس، ولإمكانية تحصيل هذه الديون بسهولة وفق القانون على الأفراد.



قامت سلطات الاحتلال الاسرائيليّ بإجراءات كثيرة ضد المواطنين المقدسيين منها: منع المؤسّسة الرسميّة الفلسطينيّة من العمل في المدينة، وإغلاق كثير من المؤسّسات الوطنية الفلسطينيّة العاملة في القدس، وعزل أحياء القدس بعضها عن بعض بإقامة تجمّعات استيطانية في المساحات الفاصلة بينها، وإحاطتها بتجمّعات استيطانيّة أخرى، كما أخرجت عدداً من التجمعات السكانية والأحياء الفلسطينيّة من حدود المدينة المقدّسة، وأدخلت في حدودها مستوطنات يهوديّة خلف تلك الأحياء الفلسطينيّة، وذلك لتحقيق أغلبيّة ديمغرافية يهوديّة في القدس، ولجأت في سبيل تحقيق ذلك إلى وقف أعمال تسوية الأراضي، وفرض قيود صارمة على معاملات التسجيل، ونقل الملكية العقارية، مما أدى إلى تفاقم النزاعات بين المواطنين المقدسيين، وتعقيد حياتهم في المجالات كلّها، وظهور بوادر للتفكّك داخل المجتمع المقدسيّ، وزيادة النزعات الداخلية بين المواطنين المقدسيين، مما يشكل تهديداً للسلم الأهلي ومساساً بأمنه الإجتماعيّ والإنسانيّ، ويؤثر سلباً على وحدة النسيج الإجتماعيّ الفلسطينيّ في القدس، وتماسكه ليستطيع الصمود أمام إجراءات التهويد والأسرلة التي تقوم بها سلطات الاحتلال.

وفي هذا النطاق تعتبر الوسائل البديلة لحلّ النزاعات وخاصة التحكيم والوساطة، تدخلات قانونية فعالة في النزاعات المدنية والتجارية بين المواطنين المقدسيين، تساهم بتوفير بديل نزيه، ومحايد عن المحاكم الإسرائيلية، وبشكل خاص في النزاعات العقارية. كما أن تفعيل دور التحكيم المؤسسي يساهم في تسهيل تطبيق القانون الفلسطيني في القدس المحتلة كلّما اختاره أطراف النزاع، مما يؤسس لعودة ربط القدس بالإطار التشريعيّ والقضائيّ الفلسطينيّ التي حرمت منه منذ احتلالها، وفرض الولاية القضائية الجبرية عليها في العام 1967م.

يعتمد هذا التدخل والتخطيط البديل الذي يؤدي إلى الإنفكاك التدريجي عن مؤسّسات الإحتلال القضائية، ودوائره التنفيذية في النزاعات المدنية والتجارية، ويؤسس بنية تحتية قانونية لمؤسسات قطاع العدالة للدولة الفلسطينية في كل وقت تتسع فيه ولايتها القضائية لتشمل كامل إقليم دولة فلسطين المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن سيادة القانون يصعب تحقيقها في ظل الاحتلال، ولذلك فإنّ تعزيز قيم المواطنة بالمشاركة، والتسامح، والتّطوع، وإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية كقيمة عليا، هي وسائل ناجعة لتعزيز المناعة الوطنية، وحماية منظومة السلم الأهلي، وهي كفيلة بتحقيق مستوى مرتفع لسيادة القانون بأدوات قانونية وطنية تتصدّى للإحتلال وتعزّز صمود المواطنين، وتكفل لهم حياة آمنة على أنفسهم، وعائلاتهم، وممتلكاتهم.



الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع المواطنة والسّلم الأهليّ وسيادة القانون

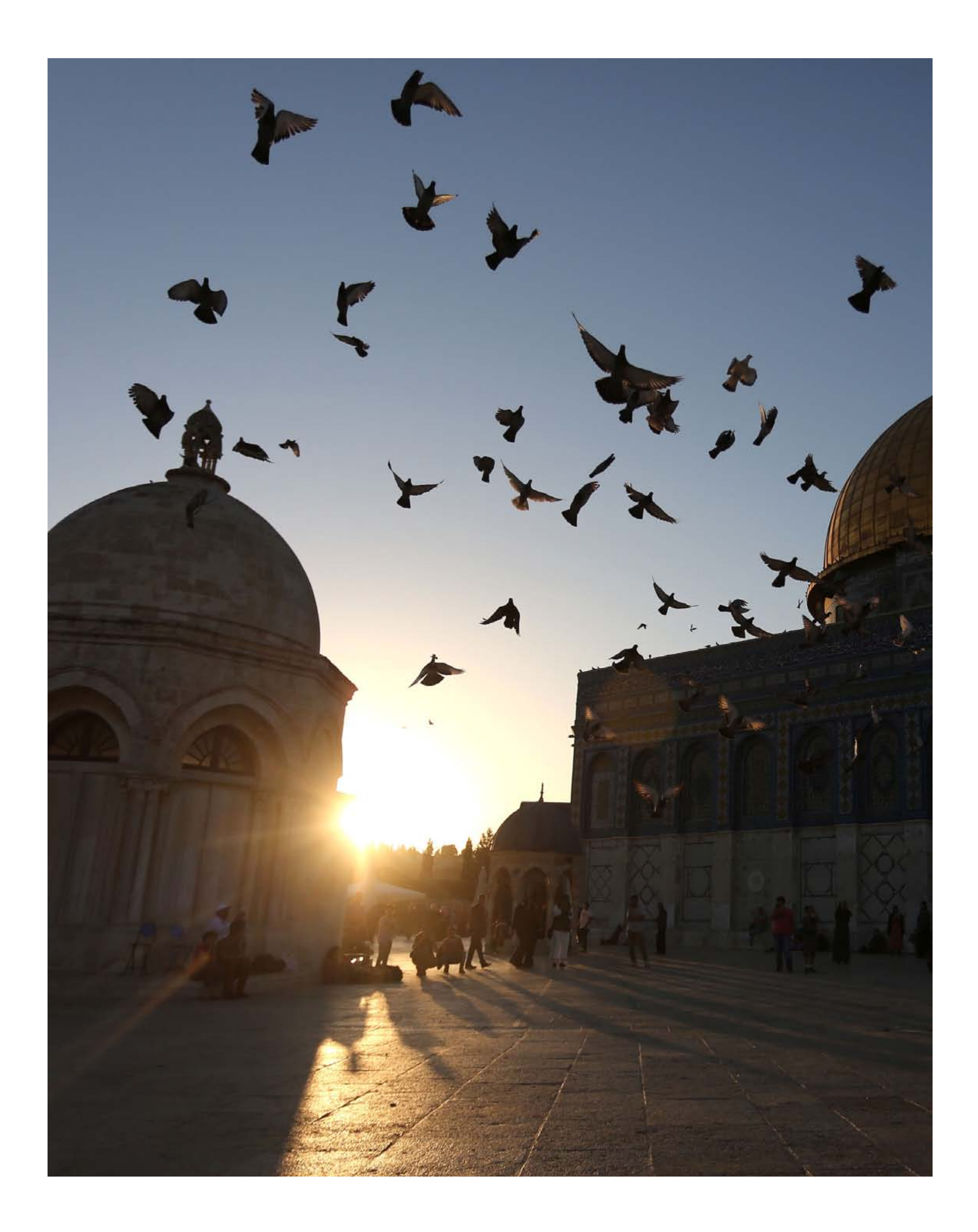
الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 توفير الدّعم القانونيّ المجانيّ الكافي والكفؤ للمقدسيين الفلسطينيين أمام الدّوائر الحكوميّة ومحاكم سلطات الاحتلال.	توحيد جهود مؤسّسات مقدّمي الدّعم القانونيّ للمواطنين من خلال مأسسة شبكة مؤسّسات مقدمي الدعم القانونيّ، لتضم الجميع مع تنسق العمل حسب الاختصاص.	وزارة شؤون القدس والمحافظة.
	توفير الموارد البشريّة والماليّة اللاّزمة لتقديم الدّعم القانونيّ المجانيّ للمواطن المقدسيّ.	المؤسّسات والجهات المقدّمة للخدمات القانونيّة للمواطنين.
	تقديم الاستشارات بشكل مجاني لكافة الفئات.	المؤسّسات المحليّة الدوليّة الداعمة لهذا القطاع.
	دعم المرافعات القضائيّة أمام الدّوائر الحكوميّة ومحاكم سلطات الاحتلال، للقضايا ذات البعد الوطني (مصادرة الأراضي، والاستيلاء على العقارات).	
	توفير الدعم لرفع قضايا ذات بعد مجتمعي.	
	تقديم دعم في العيادات القانونيّة.	
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد الجهات المقدّمة لخدمات المواطنين. 2. عدد الاستشارات القانونيّة المقدّمة. 3. عدد المستفيدين من الاستشارات القانونيّة. 4. عدد القضايا التي تولّى المحامون معالجتها، أو الترافع فيها أمام محاكم سلطات الاحتلال ، وعدد المستفيدين .	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 600,000	خمس سنوات 3,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 وجود شبكة مناصرة محلّيّة ودوليّة فعالة تركّز على قضايا القدس.	العمل على تشكيل شبكة حقوقيّة للمناصرة الدّوليّة تهتم بمشاكل القدس، وتعمل ضمن إستراتيجيّة محدّدة للضّغط على المجتمع الدّوليّ للتحرّك ومواجهة الانتهاكات الحقوقيّة الجسيمة، والممنهجة ضدّ الفلسطينيين. العمل على تشكيل شبكة حقوقيّة للمناصرة المحليّة تهتم بمشاكل القدس. تطوير كادر فلسطيني لقيادة وإدارة حملات المناصرة. دعم تطوير مراكز الأبحاث المقدسيّة . تقوية الشبكات المؤسّسيّة المقدسيّة.	وزارة شؤون القدس والمحافظة. المؤسّسات والجهات المقدّمة للخدمات القانونيّة للمواطنين. المؤسّسات المحلية الدولية الداعمة لهذا القطاع. البعثات الدبلوماسيّة في القدس.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد الحملات التي نفذّت للضغط على المجتمع الدوليّ وموضوعاتها. 2. عدد ورش العمل المنفّذة من لجان المناصرة الحقوقيّة الدوليّة بالمشاركة مع شبكات المناصرة المحلية. 3. عدد حملات المناصرة المحليّة التي نفّذت لمتابعة مشاكل القدس، ونوعيتها. 4. عدد الأنشطة التي نفّذت لمتابعة مشاكل القدس.	
التّكلفة التّقديريّة	سنويا 700,000	خمس سنوات 3,500,000
3 المجتمع المقدسيّ قادر على حلّ النزاعات خارج إطار المحاكم.	تشجيع المشاريع الّتي تهدف إلى تعزيز ثقة المواطن الفلسطينيّ باللجوء إلى الوسائل البديلة لحلّ النزاعات بين الفلسطينيين كالتحكيم والوساطة. توسيع مظاهر الولاية القضائية الفلسطينية في القدس. توفير قاعدة بيانات حول النزاعات التي لجأت إلى الوسائل البديلة لحلها. تشجيع تشكيل لجان محلية في الأحياء للمساهمة في حلّ النزاعات بين المواطنين.	وزارة شؤون القدس والمحافظة. المؤسّسات والجهات المقدّمة للخدمات القانونيّة للمواطنين. المؤسّسات المحليّة الدوليّة الداعمة لهذا القطاع.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد البرامج المنفّذة، التي تهدف إلى تعزيز الوسائل البديلة لحلّ النزاعات. 2. عدد القضايا المرفوعة أمام القضاء الفلسطينيّ أو باللجوء إلى الوسائل البديلة لحلّ النزاعات. 3. عدد المحاكم العاملة في محافظة القدس. 4. عدد مراكز الشرطة والأفراد العاملين في محافظة القدس. 5. عدد اللجان المحلية التي تمّ تشكيلها في الأحياء.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 500,000	خمس سنوات 2,500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
4 مشاركة أوسع للمواطنين المقدسيين في تعزيز المناعة الوطنيّة والمجتمعيّة المستندة إلى قيم المواطنة و حماية السلم الأهلي.	إطار مفاهيمي عملي للمواطنة الفلسطينيّة في القدس. توفير موارد ماليّة وبشريّة مُدربّة لنشر مفهوم المواطنة، ومبادئها لدى المقدسيين. تنفيذ مبادرات وأنشطة تُعزّز قيم المواطنة والمشاركة المجتمعيّة. بناء أُطر وطنيّة وشعبيّة لسدّ الفجوة الناجمة عن غياب القدرة على إنفاذ القانون الفلسطينيّ في القدس.	المؤسّسات الحكوميّة. مؤسّسات المجتمع المدني. المؤسّسات المحليّة والدوليّة الداعمة لهذا القطاع.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. عدد ورش العمل والندوات حول تعزيز قيم المواطنة والمشاركة المجتمعيّة. 2. عدد الدراسات الهادفة إلى تعزيز قيم المواطنة والمشاركة المجتمعيّة. 3. عدد المبادرات والأنشطة الهادفة لتعزيز قيم المواطنة والمشاركة المجتمعية. 4. عدد الأطر الوطنية الشعبية الهادفة لسد الفجوة الناجمة عن غياب القدرة على إنفاذ القانون الفلسطيني في القدس. 5. عدد تدخلات الأطر الوطنية والشعبية في حماية السلم الأهلي. 6. عدد المبادرات والأنشطة التي تم تنفيذها والتي من شأنها تعزز المواطنة والمشاركة المجتمعية. 7. عدد الأطر الوطنية والشعبية واللجان المستخدمة لجسر الفجوة الناجمة عن غياب القدرة على إنفاذ القانون الفلسطيني في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000


التّكلفة الإجمالية

10 مليون دولار





ثانياً:

مجموعة التّنمية الاقتصاديّة


القطاع الاقتصادي


قطاع السياحة


قطاع الإسكان


قطاع الزراعة

القطاع الاقتصاديّ

الواقع و التّحدّيات الأساسيّة:

تعيش محافظة القدس أوضاعًا اجتماعيّة واقتصاديّة صعبة، نّاجمة أساساً عن الاحتلال الذي طال أمده، فالصّدمات الّتي يتعرّض لها اقتصاد المدينة المقدّسة طيلة نصف قرن من الزمان عصفت بنسيج القدس الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وأضعفت من روابطها الاقتصاديّة مع عُمقها الطّبيعيّ في باقي الأرض الفلسطينيّة (الضّفة الغربيّة وغزّة) ، وأضرّت كثيرًا بصلاتها مع الأردن والبلدان العربيّة المختلفة.

وقد كان لبناء جدار الفصل العنصريّ، وفرض الحصار على المدينة الأثر الأكبر في عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني، وإلحاقها بالاقتصاد الإسرائيليّ، وتعميق اعتمادها عليه.

ومن تبعات تردّيّ الوضع الاقتصاديّ: تراجع معدّلات مشاركة القوى العاملة، وتوجّه عدد كبير من العاملين المقدسيين للعمل في السوق الإسرائيليّ، حيث يشكّل العمل في الداخل الفلسطينيّ المحتل المصدر الرئيس لدّخل عديد من العائلات المقدسية.

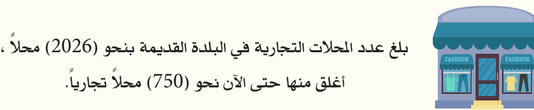
وقد أشارت إحصائيات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ للعام (2016) إلى أنّ معدّل المشاركة في القوى العاملة في محافظة القدس وصلت إلى (30.3 %)[24]، وهي تقلّ بحوالي (15.5 %) عن نسبة مشاركة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينيّة، والّتي بلغت (45.8 %)[25]. كما وصلت نسبة العاملين المقدسيين في الداخل الفلسطينيّ المحتل في العام (2016) إلى (32.7 %)[26]، مع العلم أنّ هذه النّسبة قد شهدت تناقصًا مضّطردًا في السنوات الأخيرة، والّتي كانت (42.9 %) في العام (2011)[27].

والجدير ذكره أنّ هذه النسبة أعلى بكثير من مثيلتها لدى العاملين في إسرائيل، والمستوطنات القادمين من باقي الأرض الفلسطينية، والتي بلغت (16.7 %) في الربع الأول لعام (2016)[28]. مقابل ذلك، فإنّ سهولة دخول العمال المقدسين إلى السوق الإسرائيليّ قد قلّل معدّل البطالة للأفراد في سنّ (15)عامًا فما فوق في محافظة القدس، والذي بلغ (17.9 %) مقارنة مع (23 %) في الأراضي الفلسطينيّة (في الضّفة الغربيّة (26.7 %) و (34.1 %) في قطاع غزّة)[29].

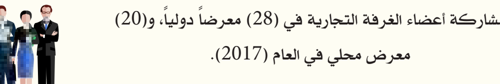
يُعاني الاقتصاد المقدسيّ من سّياسات سلطات الاحتلال التّمييزيّة، والمتحيّزة والمتمثّلة في تراجع الخدمات العامّة، والمرافق الأساسيّة المتوافرة للسكان الفلسطينيين، وبفرض القيود عليهم في مجال تراخيص البناء، والتوسّع العمرانيّ، وممّا زاد الوضع تدهورًا: محدودية الفرص والموارد المتاحة، وقلّة المؤسّسات الماليّة القادرة على تمويل النّشاطات التّجاريّة والعقاريّة، وتوفير القروض الشّخصيّة للأفراد، والمشاريع الاقتصاديّة والصناعيّة. كما أنّ هناك نقصًا عامًّا في الخدمات التّجاريّة، ومرافق البنية التّحتيّة مع تكلفة عالية لمثل هذه الخدمات.

ومن التّحديات الّتي يواجهها القطاع الاقتصاديّ، والصّناعيّ: المناخ الاستثماريّ الضّعيف، وتدني حجم الاستثمار، وتسرّب رأس المال إلى خارج القدس، وضعف التّنسيق بين مختلف القطاعات مثل: (التّعليم، والاقتصاد، والتّمويل، ...إلخ)، بالإضافة إلى فقدان خدمات العمّال من الضّفة الغربيّة.

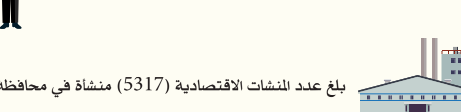
ومن أبرز النّتائج المترتّبة على ما سبق: ازدياد المصاعب أمام النّشاطات التّجاريّة، والصناعيّة داخل المدينة، و إضعاف قدرة المنتجات الفلسطينيّة على التّنافس والصّمود في وجه المنتجات الأخرى، و ضمور الخاصيّة التّفضيليّة للقدس



بلغ عدد المحلات التجارية في البلدة القديمة بنحو (2026) محلاً ، أغلق منها حتى الآن نحو (750) محلاً تجارياً.



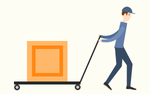
مشاركة أعضاء الغرفة التجارية في (28) معرضاً دولياً، و(20) معرض محلي في العام (2017).



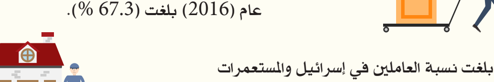
بلغ عدد المنشات الاقتصادية (5317) منشاة في محافظة القدس



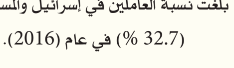
بلغت نسبة العاملين (عمالة تامة، وعمالة ناقصة متصلة بالوقت) في محافظة القدس (84.6 %) في العام 2016.



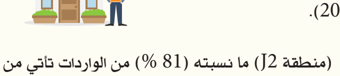
نسبة العاملين في فلسطين من محافظة القدس عام (2016) بلغت (67.3 %).



بلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات (32.7 %) في عام (2016).



(منطقة J2) ما نسبته (81 %) من الواردات تأتي من دولة الاحتلال مقارنة بـ (3.7 %) من الدول العربية



(منطقة J2) ما نسبته (93 %) من الصادرات تذهب الى دولة الاحتلال.



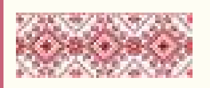
(30 % - 40 %) من السوق التجاري في رام الله يتكون من مستثمرين من القدس.



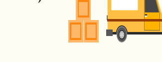
(12) منشاة حرفية ما زالت تنتج في القدس (يعمل فيها (103) عامل وعاملة في هذه المهن) (61 %) في التطريز.

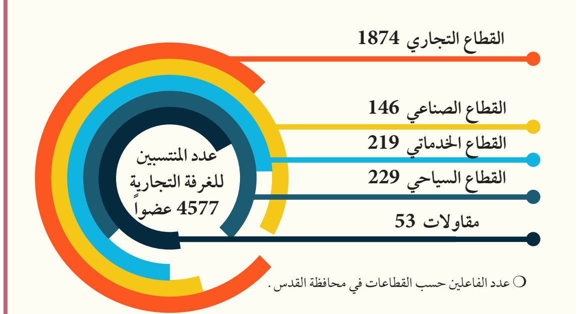


(85 %) من مصادر المواد الخام يتم الحصول عليها من الضفة أو مناطق الداخل الفلسطيني.



توزع العاملون من محافظة القدس حسب الحالة العملية في عام 2016 بواقع (3.7 %) أرباب عمل، و(14.2 %) يعملون لحسابهم، و(81.6 %) مستخدمون بأجر، و(0.5 %) يعملون أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر.





عدد الفاعلين حسب القطاعات في محافظة القدس .

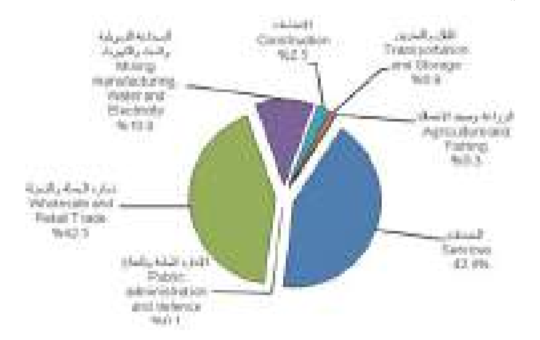
كمركز اقتصاديّ صناعيّ رئيس للفلسطينيين، ممّا سبب تقلّص الحجم النّسبيّ لاقتصاد مدينة القدس بالمقارنة مع باقي الأرض الفلسطينيّة.

اضافة الى بعض الصعوبات الجوهرية ومنها:

- الضرائب والرسوم المرتفعة والمفروضة من قبل سلطات الاحتلال داخل مدينة القدس، حيث تلعب دورًا أساسيًا في التحديات التي يواجهها أصحاب الأعمال والقطاع الاقتصادي بشكل خاص داخل مدينة القدس، حيث تصل هذه الضرائب الى مستويات عالية؛ وعليه،فإن الكثير من أصحاب رؤوس الأموال داخل القدس يتوجهون للاستثمار في مناطق أخرى.
- ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات وصعوبة الترخيص ومحدودية التصنيفات داخل المخطط الهيكلي(بلدية الاحتلال) الأمر الذي يساهم سلبًا في توسع ونشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن عنصر التكلفة المرتبطة بالموقع وسلالة وسهولة الحصول على التراخيص، تعتبر أساسية من أجل استمرار وتوسع الأعمال والنشاطات التجارية المختلفة.
- عدم السماح للمؤسسات الفلسطينية سواء (الحكومية)أو الخدماتية والتجارية، مثل : اتحاد الغرف التجارية، اتحاد الغرف الصناعية، بالعمل داخل المدينة مما أدى إلى اضعاف للمنشات الاقتصادية المحتلفة، حيث توفر تلك المؤسسات جميع الخدمات من خدمات تدريبية وارشادية واجرائية، وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني داخل المدينة، يعاني من قلة الخدمات المكملة الأساسية، على سبيل المثال: صعوبة التصدير في حالة إصدار التراخيص والأوراق اللازمة مثل: شهادات المنشأ، والاضطرار الى الخروج خارج المدينة لاستكمال تلك المعاملات الرسمية، وانعكاس ذلك على العمليات التشغيلية لتلك المنشات.
- القوانين والاجراءات والتسهيلات الاقتصادية الاسرائيلية لا تطبق على الفلسطينيين داخل المدينة، وكذلك عدم تمكن القطاعات الاقتصادية المختلفة أيضًا داخل مدينة القدس، من الاستفادة من الحوافز الاستثمارية الموفرة والمطبقة من قبل الحكومة الفلسطينية (قوانين تشجيع الاستثمار) حيث لا يسمح الاحتلال للحكومة الفلسطينية بتطبيق السياسات داخل المدينة.
- اجراءات نقاط المرور والحواجز العسكرية الاحتلالية للتبادل التجاري ما بين مدينة القدس، وباقي مناطق الضفة الغربية والتي تساهم في طول الاجراءات وارتفاع التكاليف، والمواد الخام، وبالتالي الأسعار، وتؤدي إلى انخفاض التجارة الداخلية بين المدن والمناطق الفلسطينية المختلفة مع محافظة القدس.

مساهمة القطاعات الاقتصاديّة الرئيسة في الاقتصاد المقدسيّ:

يُبيّن الشّكل التّالي التّوزيع النسبيّ لإجمالي القيمة المضافة المتولّدة في محافظة القدس (منطقة J1) حسب النشاطات الاقتصاديّة المختلفة[30]. تشير البيانات إلى هبوط في غالبية النّشاطات الاقتصاديّة، والاستثمارات الخاصّة، واقتصار مساهمتها بالأساس على قطاعيّ الخدمات والتجارة،



والتي بلغت (42.8 %) و(42.5 %) على التوالي من إجمالي القيمة المضافة للقدس خلال العام (2016) ، بينما تتعثّر، أو تكاد تختفي القطاعات الإنتاجيّة الأخرى، ولاسيّما قطاع البناء، وقطاع الصّناعة التّحويليّة.

وعلى الرّغم من أهمية قطاع السياحة في فلسطين نظرًا لمركزها التاريخيّ والدّينيّ ليس فقط في المنطقة بل وفي العالم كله، إلّا أنّه يساهم بما نسبته (8.6 %) فقط من الناتج المحليّ الإجماليّ، وذلك بحسب الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ للعام (2016)، ومن المكن مُضاعفة هذه النسبة، وبخاصة إذا تمّ الاستفادة من المكانة الدينيّة والتاريخيّة التي تتمتّع بها مدينة القدس [31].

أمّا القطاع الصناعيّ، فتقدر مساهمته بحوالي (10.9 %) من إجمالي القيمة المضافة المتولّدة. حيث أنّه ما زال يعاني من ضيق قاعدته المتشكّلة من الصّناعات البسيطة، والورش الصّغيرة. ويُعزى هذا بشكل رئيس إلى انخفاض نسب الإقراض ونسب التصدير، وارتفاع تكلفة العمالة مقارنة بالدول المجاورة؛ لذلك يتوجّب على أصحاب القرار الاهتمام بهذا الجانب، وتشجيع بعض الصناعات التي تتميّز بها فلسطين بما فيها مدينة القدس، لما تتمتّع به من مكانة خاصة محلّيًا، وإقليميًّا، وعالميًا تجعل الاهتمام بها ضرورة فلسطينيّة، و عربيّة، وإسلاميّة.

كما تشير التقارير الصّادرة عن وزارة الزّراعة والجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ إلى أنّ القطاع الزراعيّ يشكل ما نسبته (0.3 %) تقريبًا من إجمالي الناتج المحليّ الإجماليّ لمحافظة القدس، وهي أقل بكثير من قدرته، ما يؤكّد ضرورة التركيز عليه من قبل الجهات المعنية، وتطويره لما له من أهمية خاصة في حماية الأرض من المصادرة، وفي تعزيز صمود المزارعين.

أمّا قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فنسبة مساهمته قليلة جدًّا، ولا يمكن توفير بيانات حولها، غير أنّه يمكن الإشارة إلى أنّ عدد المنشآت العاملة في محافظة القدس في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد بلغ (68) منشأة،بحسب تعداد المنشآت للعام (2012)[32].

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في القطاع الاقتصاديّ:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 تمكين قطاع التجارة بأشكاله المختلفة في القدس.	توفير مساحات من الأراضي للاستثمار ، وإنشاء أماكن تسوّق. تعزيز صمود التاجر المقدسيّ من خلال فتح الآفاق أمامه للوصول إلى الأسواق الجديدة. تسهيل الوصول لمصادر المواد الخام، والآلات. دعم مشاريع استثماريّة صغيرة، ومتوسطة، ومتناهية الصّغر مستدامة و مدرّة للدّخل ، والتّركيز على الصّناعات الحرفيّة والتّقليديّة. تنشيط مختلف الرّابطات المهنيّة، والنقابات، وغرف التّجارة، وإنشاء الجمعيّات التعاونيّة .	وزارة الاقتصاد. وزارة الخارجيّة. الغرفة التجاريّة الصناعيّة، والزراعيّة في القدس، وسلطة النقد الفلسطينيّة. شبكة المصارف. مؤسّسات الضمان المحليّة والدوليّة ذات العلاقة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد أماكن التسوق في القدس. 2. عدد المشاريع الاستثمارية التي تلقت دعماً.	
التّكلفة التّقديريّة	سنويا 2,100,000	خمس سنوات 10,500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 دعم تجار مدينة القدس، وبخاصة الحرفيين، ومنحهم تسهيلات مصرفيّة.	إنشاء آليّة مع سلطة النّقد الفلسطينيّة والمصارف الفلسطينيّة لتمكين تلك المصارف من منح التسهيلات اللّازمة للمقدسيين ، على أن يشارك الجميع في تقاسم المخاطر وإدارتها . تطوير البرامج التدريبيّة المطوّرة للحرف والمهن في القدس. توفير الدعم الخاص لترميم المحلات التجاريّة.	وزارة الاقتصاد. وزارة السياحة والآثار. المؤسّسات،والبعثات الدبلوماسيّة الفاعلة في هذا القطاع. هيئة المدن الصناعيّة الفلسطينيّة. الاتحاد العام للصناعات. سلطة النقد الفلسطينيّة شبكة المصارف. مؤسّسات الضمان المحليّة والدوليّة ذات العلاقة. الغرفة التجاريّة الصناعيّة والزراعيّة في القدس. المؤسّسات الفاعلة في الترميم.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد برامج التدريب في التعليم المهنيّ والحرفيّ. 2. نسبة التجار الذين تلقّوا دعماً وتسهيلات مصرفيّة في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 تحسين فرص وصول المنتجات إلى الأسواق المحليّة والإقليميّة والدوليّة.	إنشاء نظام معلوماتي مُحوسب لتسجيل كميات المنتجات التي يتم إدخالها وبيعها في الأسواق المستهدفة، وكذلك أسعار الجملة التي يعتمدها التجار في تداولهم التجاريّ بشكل يوميّ ونشر هذه البيانات عبر قنوات متنوّعة من تكنولوجيا المعلومات. ترويج المنتجات المقدسيّة، والحرفيّة في الداخل والخارج من خلال إقامة معارض متنوّعة. تحسين جودة المنتج الفلسطينيّ، بهدف تعزيز ثقة المستهلك الفلسطينيّ به. الترويج للمنتجات المقدسيّة والحرفيّة من خلال اقامة معارض للمنتوجات، والربط التجاريّ مع مناطق الأخرى. تعزيز المشاركة المقدسيّة في المعارض والمبادرات المحليّة، والإقليميّة، والدوليّة.	وزارة الاقتصاد. وزارة الحكم المحلي و الهيئات المحلية. محافظة القدس. وزارة الاتصالات. 5.الغرفة التجاريّة الزراعيّة الصناعيّة في القدس.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد المؤسّسات الصناعيّة والسياحيّة، والتجارية في القدس 2. عدد العاملين في المؤسّسات الصناعيّة والسياحيّة والتجاريّة في القدس. 3. القيمة المضافة. 4. عدد المعارض الترويجيّة لمناطق القدس. 5. نسبة تمثيل مؤسّسات القدس في المعارض والمبادرات المحليّة، والإقليميّة، والدوليّة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,000,000	خمس سنوات 5,000,000
4 منطقة صناعيّة ناجحة وفعالة في محافظة القدس لتوفير فرص عمل.	إنشاء المناطق الصناعيّة في القدس وضواحيها. الحفاظ على الشّركات الموجودة، وتعزيز صمودها. تجميع وإنشاء الصناعات كلها داخل المنطقة الصّناعيّة، ودعوة المستثمرين من الفلسطينيين أينما كانوا لإنشاء صناعات فيها. منح الصّناعات والمنتجات داخل المنطقة الصّناعيّة(التي تحت السيطرة الفلسطينيّة) تسهيلات ضريبيّة وجمركيّة، بشرط تشغيل أيدي عاملة من أبناء القدس. الاستثمار بالمشاريع المختارة في المنطقة الصناعيّة، وتقديم المنح لجذبها.	وزارة الاقتصاد الوطني. غرفة التجارة والصناعة والزراعة في القدس. هيئة المدن الصناعيّة. المؤسّسات المحليّة والدوليّة العاملة في هذا القطاع. مؤسّسات التعليم المهنيّ والتقنيّ في المحافظة. البعثات الدبلوماسيّة في القدس.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. عدد الشركات والمصانع في المنطقة الصناعيّة. 2. عدد العاملين من القدس في المنطقة الصناعيّة حسب الجنس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 3,000,000	خمس سنوات 15,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
5 **قطاع صناعة متطوّر وقادر على المنافسة، والعمل على تعزيز البيئة الاستثماريّة المشجّعة لزيادة الإنتاج المحليّ كبديل للاستيراد.**	توفير مساعدات فنّيّة وإداريّة، وتسويقيّة للمؤسّسات الّتي تدعم تطوير قطاع الصّناعة في القدس. توفير القروض الميسرة لتمويل المشاريع الصّناعيّة. عمل حملات ترويجيّة لصناعات المقدسيّة . تقديم حوافز خاصة للمنتجات الزراعيّة والصناعيّة الموجّهة لسوق التصدير . توفير تعليم مهني وتدريب عملي وعلمي لأصحاب المشاريع الصّغيرة و المتوسطة. توفير مساعدات فنّيّة، مثل التّدريب والاستشارات للمشاريع الرّياديّة، وتحفيز المنافسة لدى الشّباب المقدسيّ. توفير الدّعم للمشاريع الرّياديّة والمشاريع التّطويريّة، وإنشاء حاضنات الأعمال؛ لتبنّي ودعم تطوير الشّركات النّاشئة وإنجاحها، وتزويدها بموارد الدّعم، والخدمات المصمّمة والمدارة.	الحكومة. وزارة الاقتصاد الوطني. وزارة المالية. محافظة القدس. المؤسّسات المحليّة والدوليّة العاملة في هذا القطاع. مؤسّسات التعليم المهني والتقنيّ في المحافظة. المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقنيّ، وهيئة المدن الصناعيّة الفلسطينيّة. الاتحاد العام للصناعات. سلطة النقد الفلسطينية. شبكة المصارف. مؤسّسات الضمان المحلّية، والدولية ذات العلاقة. الغرفة التجارية الصناعيّة والزراعيّة في القدس.
المؤشرات الخاصة بالهدف 5:	1. نسبة المشاريع التي حصلت على دعم لتطوير قطاع الصناعة في القدس. 2. عدد دورات التدريب المهنيّ، لأصحاب المشاريع الصّغيرة. 3. عدد المساعدات الفنّيّة والاستشارات المقدّمة للمشاريع الرّياديّة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,000,000	خمس سنوات 5,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
6 **تعزيز القدرة الإنتاجيّة الذاتية (أي مصلحة اقتصادية).**	تطوير نظام معلومات دقيق، وواضح عن المنتجات الفلسطينيّة في الأسواق، ومدى ملاءمة الاحتياجات المحلية بذلك. إقامة قاعدة بيانات شاملة حول قطاع الصّناعة في القدس. تحديد أولويات السّوق الفلسطينيّ من السلع الاستهلاكيّة والوسيطة بناء على تحليل قواعد البيانات. تعزيز استهلاك منتجات قطاع الصّناعة المقدسيّ في السّوق الفلسطينيّ، وأسواق الخارج. التشبيك مع القطاع الصناعيّ الدوليّ.	وزارة الاقتصاد. القطاع المصرفي. جهاز الإحصاء الفلسطيني. المؤسسات المحلية والدولية العاملة في هذا القطاع.
المؤشرات الخاصة بالهدف 6:	1. نسبة زيادة الاستهلاك من منتوجات القطاع الصناعيّ المقدسيّ في السوق الفلسطينيّ. 2. عدد الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم مع القطاع الصناعيّ الدوليّ.	
التّكلفة الإجمالية بالدولار	سنويا 100,000	خمس سنوات 500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
7 رفد سوق الأعمال المقدسيّ بمشاريع ريادية.	تطوير ودعم حاضنات للأعمال . استحداث وإيجاد مُسّرعة أعمال لدعم الرياديين، وتجهيزهم لتطوير مشاريعهم . استحداث برامج تشبيك فعّالة، وشبكة داعمين احترافيين لتشبيك الرياديين مع مشاريع داخل فلسطين، ودول الوطن العربيّ والعالم. إيجاد آليات لجلب الاستثمارات، والتمويل للمشاريع الرياديةالمقدسيّة تكون مرتبطة بصندوق ضمان في حال تعثر المشاريع الاستثمارية في القدس. دعم الشركات المقدسيّة المتميزّة ،والوصول إلى الأسواق العالمية .	وزارة الاقتصاد. وزارة الخارجيّة. الغرفة التجاريّة الصناعيّة، والزراعيّة في القدس ،وسلطة النقد الفلسطينيّة. شبكة المصارف. مؤسّسات الضّمان المحليّة والدّوليّة ذات العلاقة. هيئة تشجيع الاستثمار. الجهات الدّوليّة المانحة في قطاع الاقتصاد والاستثمار. القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 7:	1. عدد الأفراد المقدسيين المشاركين في المشاريع الريادية. 2. عدد المشاريع التي تقبل للاحتضان. 3. عدد المشاريع التي تتحوّل إلى شركات فاعلة من خلال مُسرّعات الأعمال. 4. عدد العاملين في الشركات الناشئة. 5. عدد المنتسبين لبرامج تدريبيّة حول الريادة في مرحلة التّعليم العالي والعام. 6. عدد المؤسّسات الداعمة العاملة في المشاريع الريادية في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,000,000	خمس سنوات 5,000,000
التّكلفة الإجمالية	**42 مليون دولار**	


قطاع الإسكان



قطـاع الإســكان

الواقع و التّحدّيات الأساسيّة :

يعاني المقدسيون من أزمة إسكان حادة، فالكثّافة السكانيّة في محافظة القدس هي الأعلى بالمقارنة مع محافظات الضّفّة الغربيّة، وذلك نتيجة للسياسات العنصريّة التي تنتهجها سلطات الاحتلال، والتي تعمل على تحديد وتقنين استخدامات الأراضي بما يخدم ويعزّز الحفاظ على غالبيّة يهوديّة في المدينة، وذلك عن طريق: التّحكّم في النّموّ الطّبيعيّ، والتّوسّع العمرانيّ للمقدسيين، والحدّ من تطور الأحياء الفلسطينيّة في المدينة بهدف تضييق الخناق عليهم وتهجيرهم. وقد وضعت إسرائيل عراقيل كثيرة أمام المواطنين الفلسطينيين للحصول على السّكن الكريم والآمن.

يواجه قطاع الإسكان تحدّيات كثيرة، منها ما يتعلق بالقوانين الإسرائيليّة التمييزية المتمثّلة بقوانين الأراضي، وقوانين التّخطيط والتّنظيم، وقوانين التّرخيص، والّتي يتطلّب التّعامل معها بذل جهد، ووقت، وموارد مالية، وفنية كبيرة جدًا، ومنها: ما يتعلق بمشاريع التّخطيط الهيكلي الحضرية، ومصادرة الأراضي والمنازل، وهدم البيوت، وفرض القيود على تطوير المنازل والشّقق القائمة.

ولعلّ التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع الإسكان هو عدم إمكانية تغطية الطلب المتنامي على الشّقق السكنية نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان، حيث يحتاج المقدسيون لبناء ما يقارب (2،000) وحدة سكنّية سنويًا، والّتي لا يتمّ المصادقة حتّى على نصفها. ويعود هذا النقص الحاد إلى الغياب المقصود للمخطّطات الهيكلية للأحياء الفلسطينيّة، وشح الأراضي المخصّصة للسكن من جهة، وارتفاع سعر الأراضي، والتكلفة العالية للبناء، من جهة ثانية، وعدم توفّر إمكانات التّمويل العقاريّ، من جهة ثالثة. وهي أمور تدفع المقدسيين إلى البناء بدون ترخيص، ومواجهة خطر الهدم، والمخالفات الباهظة، حيث أنّ هناك حوالي (25) ألف مبنى مهدّد بالهدم[33].

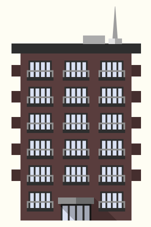
ويعدُّ الوضع الإسكاني داخل البلدة القديمة بالقدس أحد التحدّيات الرئيسة التي تواجه القطاع؛ فكثير من المنازل تحتاج إلى عملية إصلاح وترميم جزئية أو كاملة، وبعضها الآخر يحتاج إلى توسيع، أو إضافة غرف جديدة لها إلّا أنّه يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند تنفيذ مثل هذه التّدخّلات من أجل الحفاظ على التراث المعماري للبلدة القديمة، وصيانته من أجل الحفاظ على الهوية العربيّة للمدينة.

هدم (190) منشاة في القدس الشرقية لعام (2016)، تضرر جراءها (989) شخصاً من ضمنهم (463) طفلاً.

هدم(142) منشاة في القدس الشرقية لعام (2017)، تضرر جراءها (631)شخصاً، من ضمنهم (283) طفلاً.

هدم(154) منشأة في محافظة القدس لعام (2016).

هدم (56)منشأة في محافظة القدس لعام (2017).



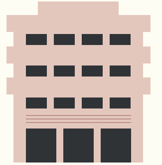
شهد العام 2017 بناء نحو 283 منشأة سكنية منها مشاريع إسكان وعمارات متعددة الطوابق بواقع (932) شقة سكنية ،وإذا كان متوسط كلفة ترخيص الشقة الواحدة نحو (40) ألف دولار في المتوسط، فهذا يعني أنّ البلدية قد جنت ما يعادل (38) مليون دولار كرسوم لهذه التراخيص.

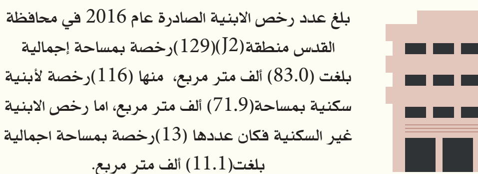
متابعة (412) ملفاً يختص برخص البناء من قبل العيادة الفنية في وزارة شؤون القدس لعام (2017).

متابعة (399) ملفاً يختص بقضايا مخالفات البناء من قبل وزارة شؤون القدس لعام (2017).



(25) ألف منشأة شيدت بشكل غير قانوني بسبب الإجراءات التمييزيّة في البناء.





بلغ عدد رخص الابنية الصادرة عام 2016 في محافظة القدس منطقة(J2)(129)رخصة بمساحة إجمالية بلغت (83.0) ألف متر مربع، منها (116)رخصة لأبنية سكنية بمساحة(71.9) ألف متر مربع، اما رخص الابنية غير السكنية فكان عددها (13)رخصة بمساحة اجمالية بلغت(11.1) ألف متر مربع.



يدفع تجار مدينة القدس(6) ضرائب رئيسية سنويا منها ضريبة الارنونا وتتراوح ما بين (320 - 350) شاقل للمتر المربع الواحد.

مساحة المحل (50) متراً تقريبا يوجد (1276) محلاً في البلدة القديمة اي أنهم يدفعون ما يعادل 22 مليون شاقل فقط ارنونا محلات تجارية.

(25،000) مبنى في كفر عقب وشعفاط.

أمّا المناطق خارج الجدار مثل: أحياء كفر عقب، وعناتا، وواد أبو الحمص وغيرها؛ فتعاني من سريان وضع يمكن وصفه بأنّه حالة من الفوضى ناجمة عن عدم وضوح الوضع القانونيّ والسّياسيّ فيها، بسبب وجود الجدار كأمر واقع، وبسبب عدم اهتمام بلدية الاحتلال، حيث أُقيمت أبراج سكنيّة بكثافة عالية دون إيجاد حلول لمشاكل البنية التّحتيّة، لذلك فإنّ الشّقق السّكنيّة في هذه المناطق رخيصة الثّمن نسبيًّا، وهي تلقى رواجاً بالمقارنة مع أسعار الشّقق داخل جدار الفصل العنصريّ، ولكنها لا تتماشى مع أي معايير محلية أو دولية للتخطيط والبناء.

وفي ظلّ هذه الظروف يجد المقدسيّ نفسه وحيدًا في مواجهة هذه الصّعاب، ولذلك هناك حاجة ماسّة لوجود خطّة إستراتيجيّة فلسطينيّة قابلة للتنّفيذ والتّمويل؛ لمواجهة تحدّيات قطاع الإسكان في مدينة القدس، والّتي تعدّ وسيلة مهمّة للتّصدّي لسّياسات سلطات الاحتلال، وللدفاع عن حقّ الإنسان الفلسطينيّ في السّكن المناسب.



الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع الإسكان:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 توفير مظلّة مؤسّساتيّة مسؤولة على تطوير قطاع الإسكان، وعلى صندوق خاصّ لدعم قطاع الإسكان في القدس، وتمويله من مصادر خارجيّة وداخليّة.	رسم خطّة إستراتيجيّة للإسكان تستهدف تطوير الأحياء المختلفة في مدينة القدس، وتحديد آليات تنفيذها . إيجاد آليّات عمليّة ومرنة للتّمويل العقاريّ للمقدسيين بقروض مُيسّرة من خلال المؤسّسات البنكيّة الفلسطينيّة للمساعدة في تحمّل العبء الماديّ الكبير لتوفير السّكن الكريم. تشجيع العمل على توفير البناء عن طريق دعم مشاريع، وتشكيل جمعيّات تعاونيّة تقوم بمواجهة صعوبات توفير السّكن بشكل جماعي (20 جمعيّة تعاونيّة خلال خمس سنوات). مساندة المؤسّسات العاملة في مجال تطوير قطاع الإسكان ودعمها.	المؤسسات والجهات الدولية المانحة. الصناديق العربيّة والإسلاميّة. القطاع المصرفيّ الفلسطينيّ. مستثمرون ومؤسّسات القطاع الخاص الوطنيّ. الحكومة. المجلس الفلسطينيّ للإسكان الاتحادات والجهات ذات العلاقة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد الجهات المانحة(محلّيّة،وخارجيّة) التي تُقدّم دعماً للمشاريع في قطاع الإسكان . 2. قيمة الدّعم المالي المقدّم للجهات ذات العلاقة بمشاريع الإسكان. 3. عدد الأشخاص المستفيدين من المنح المقدّمة لقطاع الإسكان عبر(البنوك، وجمعيات،وجهات أخرى). 4. عدد المنح، أو التمويل المقدّمة للمستفيدين ، حسب آلية التمويل. 5. عدد الجمعيات التعاونيّة التي تُقدّم مشاريع في الإسكان. 6. مجموع الأفراد المشاركة بجمعيات تعاونية إسكانية.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 10,000,000	خمس سنوات 50,000,000

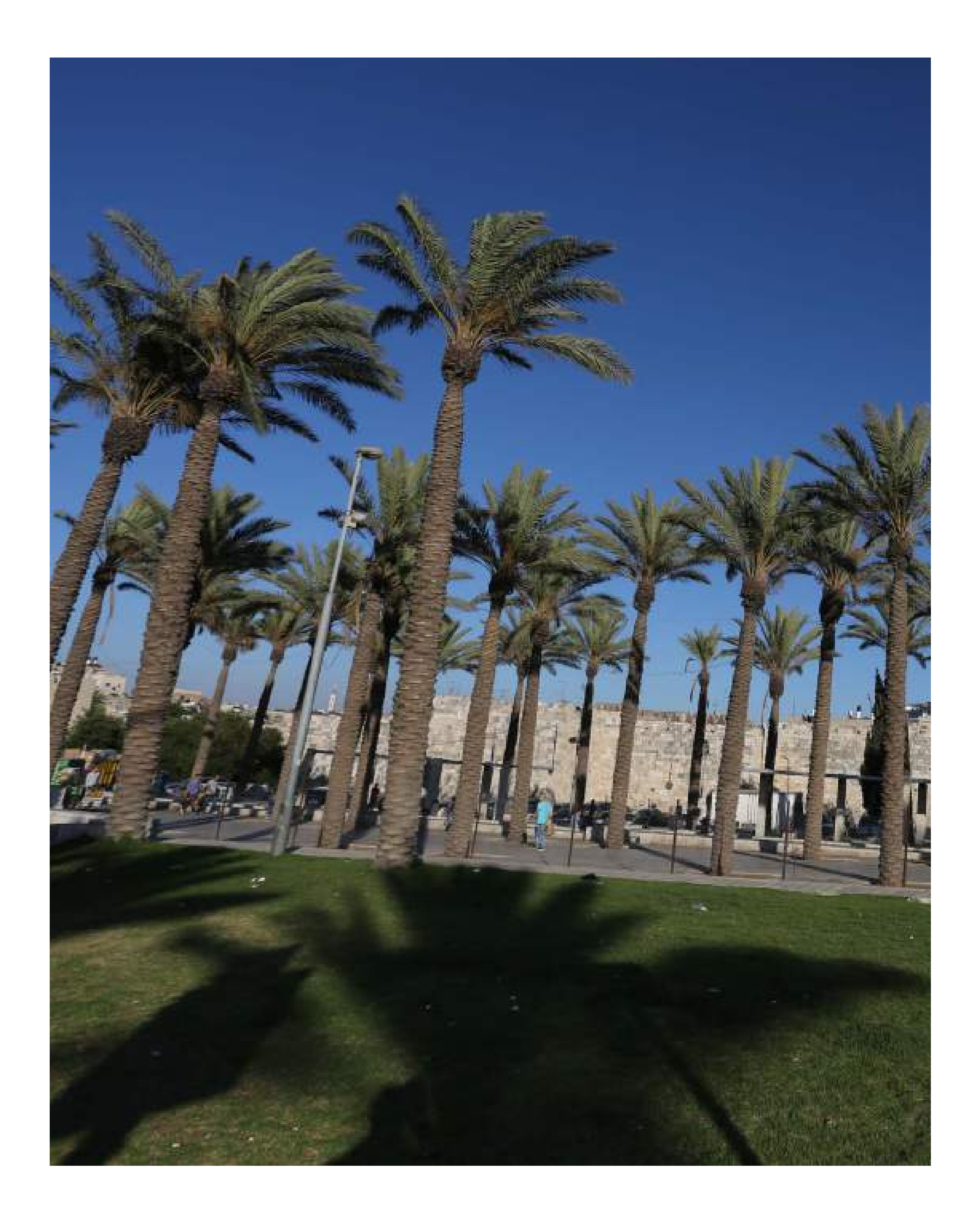
الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 **تحسين وضع المباني القائمة، ولا سيّما في البلدة القديمة ومحيطها**	دعم مشاريع ترميم، وإعادة تأهيل المباني السّكنيّة داخل البلدة القديمة وخارجها. مُساندة المؤسّسات الّتي تعمل على ترميم المباني، وإعادة تأهيلها للاستخدام بغرض السكن، وتقديم الدّعم اللازم لها.	المؤسّسات والجهات الدوليّة المانحة. الصناديق العربيّة والاسلاميّة. المؤسّسات الأهليّة العاملة في هذه القطاعات مثل: مؤسّسة التعاون، وجمعية الرفاه والتطوير. وزارة السياحة والآثار. المجلس الفلسطينيّ للإسكان. جامعة القدس (كليّة الهندسة). البنك الإسلاميّ للتنمية.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد المباني التي رُمّمت داخل البلدة القديمة وخارجها. 2. عدد المباني التي بحاجة إلى ترميم. 3. قيمة الدعم المقدّم للمؤسّسات الداعمة في قطاع الإسكان. 4. عدد المباني حسب استخدام المبنى (للسكن فقط، للسكن والعمل معاً، للعمل فقط، مغلق، خالي، مهجور، تحت التشطيب). 5. عدد المباني حسب مادة البناء الخارجية (حجر نظيف، طوب اسمنتي، اسمنت مسلح، أخرى). 6. عدد المباني حسب سنة التأسيس. 7. عدد الوحدات السكنية حسب حيازة المسكن: (ملك، مستأجر، دون مقابل، أخرى). 8. مساحة الوحدات السكنية حسب حيازة المسكن (م2): (ملك، مستأجر، دون مقابل). 9. عدد الأسر المستفيدة من مشاريع ترميم واعادة تاهيل الشقق السكنية.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 2,000,000	خمس سنوات 10,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 **بناء وحدات سكنيّة ومشاريع إسكان تُساعد على تلبية الحاجة الملحّة للسّكن.**	تنفيذ المسوحات الميدانيّة اللّازمة للحصول على إحصاءات دقيقة،حول الاحتياجات السكنية والأراضي المسموح البناء فيها، وذلك لعدم وجود بيانات موثّقة ودقيقة في القدس بسبب الوضع السّياسيّ في المدينة . دعم إعداد مشاريع تنظيم للأراضي بهدف تغيير تصنيفها، والحصول على الموافقة على إقامة مشاريع إسكان تعاونيّة، وزيادة عدد الوحدات السكنيّة . طرح مشاريع إسكان في الأحياء المختلفة من مدينة القدس، ومنها إسكانات تعاونيّة وشعبيّة تستهدف الأزواج الشّابة، وذوي الدخل المحدود، وتقوم على مبدأ الإيجار المنتهي بالتّمليك. إيجاد طرق لتقليل تكلفة البناء ،وبخاصة من ناحية البنية التّحتيّة، وإيجاد طرق لتقليل تكلفة الشّقق، وبالتّالي تقليل أسعار بيعها.	مركز الإحصاء الفلسطينيّ. المؤسسات والجهات الدوليّة المانحة. الصناديق العربيّة والاسلاميّة. القطاع المصرفي الفلسطينيّ. المستثمرون. مؤسسات القطاع الخاص. المجلس الفلسطينيّ للإسكان. الاوقاف الاسلامية والمسيحية
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. مساحة الأراضي المسموح البناء فيها. 2. عدد الشُّقق التي نحتاجها. 3. عدد الشُّقق التي شيدت. 4. عدد السكان حسب: نوع التجمع السكاني (حضر، وريف، ومخيم)، والجنس (ذكور وإناث)، والتركيب العمري. 5. قيمة الوحدة السكنية حسب نوع المسكن: (فيلا، ودار، وشقة، أخرى). 6. النقص في عدد الوحدات السكنية. 7. اجمالي الدخل الشهري للأسرة. 8. عدد القروض الممنوحة للأفراد بغرض السكن . 9. عدد الجمعيات التعاونية الإسكانية. 10. مجموع الأفراد المشاركة بجمعيات تعاونية إسكانية.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 20,000,000	خمس سنوات 100,000,000



160 مليون دولار

قطاع الإسكان



قطاع الزّراعة



قطاع الزّراعة

الواقع و التّحدّيات الأساسيّة:

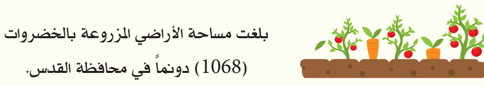
شكّل القطاع الزّراعيّ بمكوّناته، وفروعه المختلفة ولا يزال، أحد أهم دعائم الصّمود الفلسطينيّ في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيليّ. غير أنّ الإنتاج الزراعيّ في محافظة القدس يعدّ- وكما ذكر سابقًا- متواضعًا، حيث لم تزد نسبة مساهمته من إجمالي القيمة المضافة المتولّدة في العام (2016) في محافظة القدس عن (0.3 %)[34]. وقد أشارت الإحصائيّات الصادرة عن كتاب القدس الإحصائي السنوي لعام (2017) أنّ نسبة الأسر التي تمارس نشاطًا زراعيًّا ولو على مستوى الحديقة المنزلية لا تتعدى (8 %)، في حين أنّ نسبة الأسر التي تربي ثروة حيوانية لا تتعدى (3 %)[35]. كما أشارت إلى أنّ قيمة أنتاج معاصر الزيتون في محافظة القدس بلغت حوالي(350) ألف دولار أمريكي.

يعود تواضع الإنتاج الزراعيّ في القدس إلى أسباب أغلبها تتعلق بالاحتلال، وممارساته؛إذ يكافح المزارع المقدسيّ لحماية أرضه من المصادرة،حيث تلجأ سلطات الاحتلال إلى تطبيق القانون العثمانيّ لنزع ملكيّة الأراضي غير المستغلّة. ويكابد كثير من المزارعين من أجل الوصول إلى أراضيهم- الّتي تمّ عزلها خلف الجدار -عبر بوابات يتحكّم بها المحتلّ. كما يتحكّم المحتلّ بمقدرات الإنتاج من: مياه، وأسمدة ،وعلاجات، وأشتال، ويفرض أسعارًا وشروطًا تعجيزيّة على المزارعين، ومربي الماشية داخل حدود مدينة القدس من أجل الحصول عليها.

كما يواجه المزارع المقدسيّ تحدّيات مماثلة تتعلّق بالبنية التّحتيّة من عدم وجود آبار للرّيّ، أو خطوط وقنوات لنقل المياه، وعدم توافر الطّرق الزّراعيّة، ومصادر الطّاقة. إضافة الى وجود تحدّيات أخرى تتعلق بالتّسويق ممثلة في: عدم وجود وحدات تخزين ملائمة للمنتج، وعدم القدرة على منافسة بضائع الاحتلال، وحاجة المزارع الماسة للتّنوّع في الأصناف، والوصول بها إلى الجودة المطلوبة.

أمّا مربو الثّروة الحيوانيّة في المحافظة؛ فيعانون من حرمانهم من الوصول إلى المراعي، ومن زراعة المحاصيل العلفيّة خلف الجدار، ومن ارتفاع أسعار الأعلاف والخدمات البيطريّة، والطّاقة، ومن قلّة الأنواع المحسّنة من المواشي، وعدم القدرة على إدخال الزّراعة السّمكيّة إلى المحافظة.

ومن هنا فإنّه يجب علينا اعتماد سلسلة تدخلات تدعم قدرات المربيّن، والمزارعين، والمرأة الريفيّة، والبدوية على الصّمود والتحدي، وتسعى إلى جعل الشّباب والنّساء ينخرطون في أعمال زراعيّة تحقّق لهم سبل العيش الكريم، والرفاه، وتقع ضمن مستوى التحديات التي تواجه المزارعين.



بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات (1068) دونماً في محافظة القدس.



بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية (4400) دونماً في محافظة القدس،بلغ حجم انتاجها (573) طناً.



بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالبستنة الشجرية 22855 في محافظة القدس،بلغ حجم انتاجها 10524طن.



بلغ عدد الطيوروالبياضة المرباه في محافظة القدس (75400) طير.

بلغ عدد المزارع البياضة في محافظة القدس (13) مزرعة.



بلغ عدد الطيور اللّاحمة المرباة في محافظة القدس (3،081،400)طير

بلغ عدد المزارع اللاحمة في محافظة القدس (23) مزرعة.



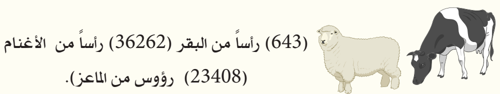
عدد الالات الزراعية في محافظة القدس (35)آلة.



عدد الينابيع في محافظة القدس (17).



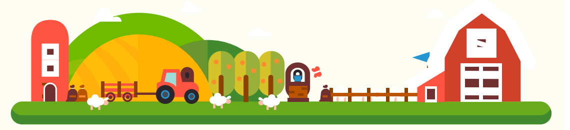
بلغت خلايا النحل في محافظة القدس (2693) خلية.



(643) رأساً من البقر (36262) رأساً من الأغنام (23408) رؤوس من الماعز.

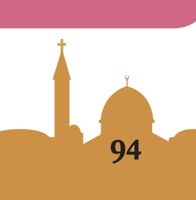
جرى تاهيل وزراعة (250) دونماً من الغطاء النباتي في مخماس عام (2017).

وزرع (20،820) شتلة مثمرة في محافظة القدس لعام (2016-2017).



الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع الزراعة:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 المساهمة في حماية الرّقعة الزّراعيّة في محافظة القدس وتطويرها.	استصلاح الأراضي الزراعيّة وتسييجها، والذي يشمل: (بناء جدران الاستناديّة، وشقّ وتأهيل الطّرق الزّراعيّة، وزراعة أشتال). إنشاء وصيانة آبار فرديّة وجماعيّة لتجميع مياه الأمطار ، واستغلالها في الزراعة. إنشاء وتأهيل بيوت بلاستكيّة، و بركسات للتّربية الحيوانيّة. توفير وحدات طاقة بديلة. بناء قدرات المزارعين وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعيّ. صيانة المنشآت الزّراعيّة القديمة في القدس الشّرقيّة. تأهيل الغطاء النباتي عن طريق زراعة غابات أو استزراع وتأهيل المراعي.	وزارة الزراعة. محافظة القدس. المجالس المحليّة، والقرويّة، واللجان الشّعبيّة. المؤسّسات المحليّة والدوليّة والصّناديق المتخصّصة في تطوير البنى التحتيّة الزراعيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. مساحة الأراضي التي تم استصلاحها. 2. أطوال الجدران الاستناديّة التي تم بناؤها. 3. كمية مياه الأمطار التي تمّ جمعها. 4. عدد الأشتال التي تمّ زراعتها. 5. مساحة البيوت البلاستيكيّة التي تمّ إنشاؤها. 6. عدد الحظائر التي تمّ تأهيلها . 7. عدد دورات التدريب للمزارعين، وعدد المستفيدين.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 700,000	خمس سنوات 3,500,000
2 دعم مشاريع إنتاجيّة وتعاونيّة زراعيّة.	إنشاء مشاريع إنتاجيّة، مثل مشاريع صغيرة مُدرّة للدّخل في الرّيف والجمعيات الصّغيرة، مثل: تربية الأغنام، والنّحل، واستغلال الحدائق المنزليّة، والتّصنيع الغذائيّ .وكذلك إنشاء، وتطوير نظم الزراعة المائية نظراً لفعاليتها في توفير المياه والمساحات، ومُضاعفة كميات الإنتاج، والحصول على غذاء صحي وآمن. إنشاء جمعيّات تعاونيّة. تأهيل قدرات النّساء المزارعات. دعم حدائق منزليّة منتجة.	وزارة الزراعة. محافظة القدس. المجالس المحليّة، والقرويّة، واللجان الشعبيّة. المؤسّسات المحليّة، والدوليّة، والصناديق المتخصّصة في تطوير البنى التحتيّة الزراعيّة. مستثمرون.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد المشاريع التي تم تنفيذها ونوعيتها. 2. عدد الجمعيات التعاونيّة التي تمّ إنشاؤها وتخصّصاتها. 3. عدد الدورات التدريبيّة التي استهدفت نساءً ريفيات، وعدد المستفيدين. 4. عدد الأغنام التي تمّ دعمها. 5. عدد الحدائق المنزليّة المنتجة التي تمّ دعمها.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 300,000	خمس سنوات 1,500,000



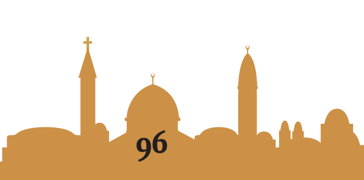
الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 دعم القدرة التسويقيّة والإنتاجيّة للمزارع.	إدخال سلالات مُحسّنة للثّروة الحيوانيّة، والأصناف النّباتيّة. بناء غرف تبريد مركزيّة، وتوفير وحدات ثلّاجات متنقّلة. توفير علف يتمّ بيعه للمزارع بأسعار زهيدة. توفير خدمات بيطريّة و علاجيّة للمزارعين. توفير مستلزمات، وأدوات، ومعدّات زراعيّة. توفير مُستلزمات زراعيّة لشجر الزّيتون للتّقليم، والعناية، وكذلك توفير المصائد الهرمونيّة . فتح أسواق جديدة، وقنوات تسو يقيّة للمزارعين المقدسيين. إنشاء نظام معلوماتي مُحوسب لتسجيل كميّات المنتجات التي يتمّ توريدها، وبيعها في الأسواق المركزية المستهدفة، وكذلك أسعار الجملة التي يعتمدها التجار في تداولهم التجاري بشكل يومي ونشرها عبر قنوات متنّوعة من تكنولوجيا المعلومات .	وزارة الزراعة. محافظة القدس. المجالس المحليّة، والقرويّة، واللجان الشعبيّة. المؤسّسات المحليّة والدوليّة، والصناديق المتخصّصة في تطوير البنى التحتيّة الزراعيّة. الجمعيات التعاونيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد السلالات المحسّنة للثروة الحيوانيّة، والأصناف النباتية. 2. عدد غرف التبريد التي شُيِّدت. 3. عدد الثلاجات المتنقلة التي تمّ توفيرها. 4. كمية الأعلاف المدعومة بأسعار رمزية. 5. عدد الخدمات البيطريّة والعلاجيّة المقدّمة للمزارع. 6. عدد الوحدات والآلات الزراعيّة التي تمّ شراؤها. 7. عدد الأسواق التسويقيّة الجديدة لمزارعي القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 400,000	خمس سنوات 2,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
4 الدعم والإرشاد الزراعيّ.	تشكيل لجنة لتوثيق الأضرار الزّراعيّة النّاتجة عن ممارسات الاحتلال، وفضح ممارساته، وتقدير حجم الأضرار . تأسيس صندوق للتعويض عن الأضرار، وصندوق للطوارئ. الاهتمام بالإرشاد الزّراعيّ، ورفع كفاءة المزارع.	وزارة الزراعة. محافظة القدس. المجالس المحليّة، والقرويّة، واللجان الشعبيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. نسبة المشاريع التي تلقّت تعويضات عن الإضرار من صندوق التعويضات. 2. عدد ورش العمل المتخصّصة في الإرشاد الزراعي. 3. عدد المزارعين الذين تلقّوا تدريباً عمليّاً وعمليّاً. 4. حجم الإضرار المادية الناتجة عن ممارسات الاحتلال.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 300,000	خمس سنوات 1,500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
5 **تعزيز الترابط الاقتصادي بين مناطق «ج» والمناطق الأخرى في المجال الزراعيّ.**	استخدام مكثّف للحيز المتوفر من الأراضي الزراعيّة في مناطق «ج» لاستثمارات جديدة، في إنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الغذائية المقامة في بقية المناطق. دعم البنية الزراعيّة للتجمعات البدوية في منطقه ج (من بركسات، وأعلاف، وأغنام، ومياه). توفير تسهيلات مصرفيّة وضمانات للإقراض الخاص المخصّص للاستثمار الزراعيّ في مناطق (ج).	وزارة الحكم المحلي. وزارة الزراعة. محافظة القدس. المستثمرون الكبار.
المؤشرات الخاصة بالهدف 5:	1. عدد القروض المقدّمة للاستثمار الزراعيّ في مناطق ج. 2. عدد المشاريع الزراعيّة لدعم التجمعات البدوية.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 300,000	خمس سنوات 1,500,000

التّكلفة الإجمالية	**10 مليون دولار**

قطاع الزّراعة





قطاع السّياحة والآثار



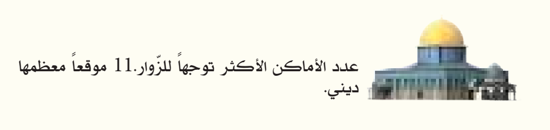
قطاع السّياحة والآثار

الواقع و التّحدّيات الأساسية:

تواجه الأوضاع السياحية في القدس أخطارًا عديدة، لعلّ من أهمها: الحصار المفروض عليها قسرًا، والذي يهدف الى فصلها عن الجسم الفلسطينيّ، وحرمان أهلها ومؤسّساتها، وفنادقها، ومطاعمها، ومرافقها المتنوعة من التّمتع بالنّشاط المحليّ، والوافد لتنشيط الأسواق المحليّة من ناحية، ولربط المواطن والزائر بالمؤسّسات التّراثية والثّقافية من ناحية أخرى. وهذا الأمر إنّ استمر سيعمّق تهميش المدينة اقتصاديًا وثقافيًّا ومجتمعيًّا، ويضعف قدراتها على خدمة أبنائها، وتوفير الأمان، والمستقبل لهم، كما يضعف من قدرتها على الحفاظ على التراث، والثقافة، وتعزيز الهوية الفلسطينيّة المقدسيّة.

هذا الوضع سيقود إلى غياب وضعف التركيز والبحث، والتطوير الواجب في تقديم الروايات الإسلاميّة والمسيحيّة والحضاريّة، التي مرّت على المدينة خلال العقود الماضية، ما يجعل المجال منفردًا لرواية سلطات الاحتلال بتجلّياتها السّلبية. ويتوجب الإشارة هنا إلى أنّ القدس قد فقدت خلال العقدين الماضيين مكانتها سياحيًّا وثقافيًّا على المستوى المحلّي الوطني، حتى بالمقارنة مع بعض المدن الفلسطينيّة الأخرى، وخسرت نصف طاقتها الاستيعابية كمقصد تراثيّ، ومركز سياحيّ، وثقافيّ فلسطينيّ على المستوى المحلّي، والإقليميّ، والدوليّ، حيث تضاءل عدد الفنادق، وأغلقت مجموعة كبيرة من المتاجر السياحيّة، واختفت مجموعة كبيرة من الحرف الفلسطينيّة، وتهمّشت النشاطات الثقافيّة في ظل قلّة بل ندرة الإصدارات والمنشورات والأبحاث في هذا الصدد. وكل ذلك بسبب سياسات الاحتلال التهجيريّة للسكان، والتهويديّة للمدينة، والتي تهدف إلى السيطرة الكاملة على السّياحة، واحتكارها، وتهميش قطاع السياحة الفلسطينيّ بل وإلغائه.

ومن جانب آخر، تقوم سلطات الاحتلال بإجراء عدد كبير من التنقيبات الأثريّة في المدينة عن طريق سلطة الآثار الإسًرائيليّة، والكشف عن عشرات الآلاف من القطع الأثريّة المصنوعة من موادّ مختلفة، والتي يتم عرضها في متاحف سلطات الاحتلال، مما تسبب في افتقار القدس إلى المتاحف الوطنية، لعرض اللُّقى الأثرية، والمواد الإّثنوغرافيّة، حيث يوجد في مدينة القدس متحفان ،وهما: متحف دار الطّفل العربيّ، والمتحف الإسلاميّ. ولكن هذين المتحفين يفتقران للإمكانات، ولا يفتحان للجمهور إلّا لساعات قليلة.



عدد الأماكن الأكثر توجهاً للزّوار.11 موقعاً معظمها ديني.

بلغ عدد المؤسسات التي تعنى بأنشطة خدمات الإقامة والطعام في (J1) (410) لعام 2017.

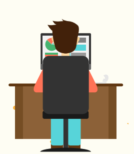
بلغ عدد الفنادق في(J1)(24)فندقًا، توزع النزلاء في فنادق القدس حسب الجنسية (الاتحاد الاوروبي، اسيا ، الولايات المتحدة وكندا).



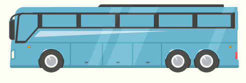
عدد الإدلاء السياحيين في محافظة القدس500 دليل سياحي.



معدل زوّار مدينة القدس هو ثلاثة ملايين ونصف كل سنة، نزل منهم في فنادق القدس الشرقية 177.606 سائح.



عدد المكاتب السياحية 50 مكتب سياحة تعمل في السياحة الوافدة.



عدد باصات "السياحة".300 باص سياحي تتبع لـ 15 شركة سياحية.



بلغ عدد المطاعم الخاصة " بالأكل الفلسطيني" والتي تعنى في السياح 43 مطعماً، منها (23) مطعماً يخدم السياح.

أمّا المتحف الوطني الفلسطينيّ (الذي سُمّي باسم «روكفلر» بعد الاحتلال)، والّذي هو تحت إدارة سلطات الاحتلال منذ عام (1967)، فإنّه يعرض مواده بطريقة تروّج الرواية الإسرائيليّة، وتلغي الوجود الفلسطينيّ، بالإضافة إلى الضغوط السّياسيّة المتواصلة على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، لتأكيدها على القرارات الدّوليّة التي تنص على عدم وجود سيادة إسرائيلية على مدينة القدس، وإدانتها أعمال التنقيب التي تقوم بها سلطة الآثار الإسرائيليّة في المدينة.

ولذلك علينا، استعادة مركزية السّياحة، والثقافة في مدينة القدس، وما يترتب على ذلك من إدارة، وتطوير، من أجل وضعها على الخارطة السّياحيّة الفلسطينيّة، والإقليميّة، والدّوليّة، والعمل على منع إغلاق مؤسّسات سياحيّة أو ثقافيّة جديدة، وعلى إعادة فتح وتشغيل ما قد أغلق منها.

وفي هذا الصّدد يجب العمل على إدارة كافة الموارد والكفاءات المقدسيّة، وربط القدس كمقصد سياحيّ فلسطينيّ مع بقية فلسطين بشكل مهني، ومدروس، ومخطط تقوده المؤسّسات المهنية العاملة في المدينة، والعمل على ربط القدس دوليًا من خلال بناء مجموعة من العلاقات والتوأمات السّياحيّة، والتراثيّة، والثقافيّة. ولأهمية السّياحة كقطاع أساسي محرك وداعم للاقتصاد المقدسيّ، وكقطاع متواصل بقوة مع القطاعات الأخرى مثل: القطاع الثقافيّ، والتعليميّ، والتّجاري، والمؤسّسات القاعدية، ولكونه قطاعًا حاميًا، ومعزّزًا للتّراث الثقافي ومفتاحًا للتّميز، يجب العمل على إيجاد التبادل الثقافي والحضاري، وبناء السمعة الإيجابية والتغلب على الدعايات السلبية التي تبثُّها سلطات الاحتلال حول القدس الفلسطينيّة و أهلها، كما يجب العمل على معالجة عدد من التحدّيات والنّهوض بها، وهي:

1- تعزيز الهوية المقدسيّة الفلسطينيّة، وحماية التّنوع الحضاري في القدس:

يتمثل هذا التحدي في العمل على تحديد عناصر الهوية بمستواها الفردي، والبرامجي، والخدماتي؛ فعلى المستوى الفردي، علينا تحديد ما يميز القدس والمقدسيّ عن منافسيه محليًا وإقليميًا ودوليًا، وذلك فيما يتعلّق بأسلوب الترحاب والخدمة، وحسن الضيافة، وطرق تقديم الطعام والشراب، وما إلى ذلك من محدّدات للهوية الفردية كالإرشاد السّياحيّ، والاستقبال الجماهيريّ. كما يجب تصميم البرنامج المتنوّع السّياحيّ، والثقافيّ، والدّينيّ المتميّز فلسطينيًا. وأخيرًا علينا أنّ نُصمّم مستوى وهوية جودة الخدمة، والإنتاج الحرفي، والخدماتي، والمهني من أجل إعادة بناء المصداقية والانطباعات الإيجابية في عقول زوّار المدينة، وعواطفهم.

2- التّرويج للقدس كمقصد سياحيّ ثقافيّ تراثيّ فلسطينيّ ودينيّ:

ويتمثّل ذلك من خلال: فهم كافة مكوّنات المدينة، وعناصر الجذب فيها، وترويجها كمقصد سياحيّ، وليس فقط كمحطة سياحيّة، وبالتالي العمل على رفع قدراتها التنافسيّة، وإمكانياتها على استقطاب الأسواق السياحيّة المختلفة، وتعزيز موقعها كمدينة على الخارطة العالمية السّياحيّة.

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية الإستراتيجيّة الخماسيّة، فإنّ الأمر يستدعي النهوض بالقطاع السياحيّ المقدسيّ بالدرجة الأولى، ومن ثم الانّطلاق إلى ربطه، وتشبيكه مع مؤسّسات محلّية، وإقليميّة، ودوليّة عديدة.

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع السياحة والآثار:

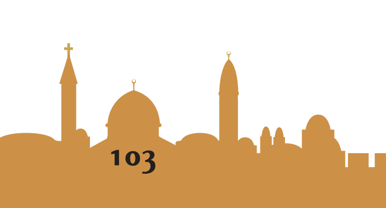
الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 تنظيم وتعزيز قدرات المؤسّسات السياحيّة والأفراد على جذب السياحة الداخليّة والخارجيّة.	إيجاد وتشكيل شراكات محليّة وبخاصة مع القطاع التجاريّ والثقافيّ والتعليميّ، ومع المؤسّسات القاعدية الفاعلة. تطوير الكوادر المقدسيّة سياحيّاً، وإيجاد فرص عمل متنوّعة لها. تشكيل جسم تنسيقي، وتنظيمي في القدس لدعم السياحة ووضع الخطط التنفيذيّة له. تخطيط استراتيجي شامل للسياحة المقدسيّة يشمل خطط التواصل، والنشاطات، والمناسبات، وخطط الطوارئ، والإدارة الإستراتيجيّة، والبيئية، وتوظيف الموارد، والقيادات السياحيّة الثقافيّة. نسج توأمات سياحيّة وثقافيّة دولية مع القدس، وتشبيك المدينة بحيث لا تعزل عن محيطها المحليّ، والإقليميّ، والدوليّ. زيادة القدرة الاستيعابيّة للفنادق والمرافق السياحيّة في القدس الشرقيّة. توفير قروض مُيسّرة لتشجيع الاستثمار في القدس. تطوير وتوسيع قطاع النقل السياحي .	وزارة السّياحة الفلسطينّية. المؤسّسات السياحيّة، والثقافيّة، والتعليميّة العاملة في القدس. الغرفة التجارية. وزارة الثقافة. محافظة القدس. وزارة الأوقاف والمراجع المسيحيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد الرحلات المحليّة. 2. عدد الرحلات ضمن السياحة المحليّة، والسياحة الخارجيّة. 3. عدد الفنادق. 4. نسبة إشغال الغرف. 5. عدد النزلاء حسب الجنسية. 6. عدد ليالي المبيت حسب الجنسيّة . 7. عدد إشغال الغرف. 8. معدل الإقامة. 9. عدد مذكّرات التفاهم مع الشركات الدوليّة والإقليميّة. 10. عدد الزوار المحليين والوافدين.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,000,000	خمس سنوات 5,000,000

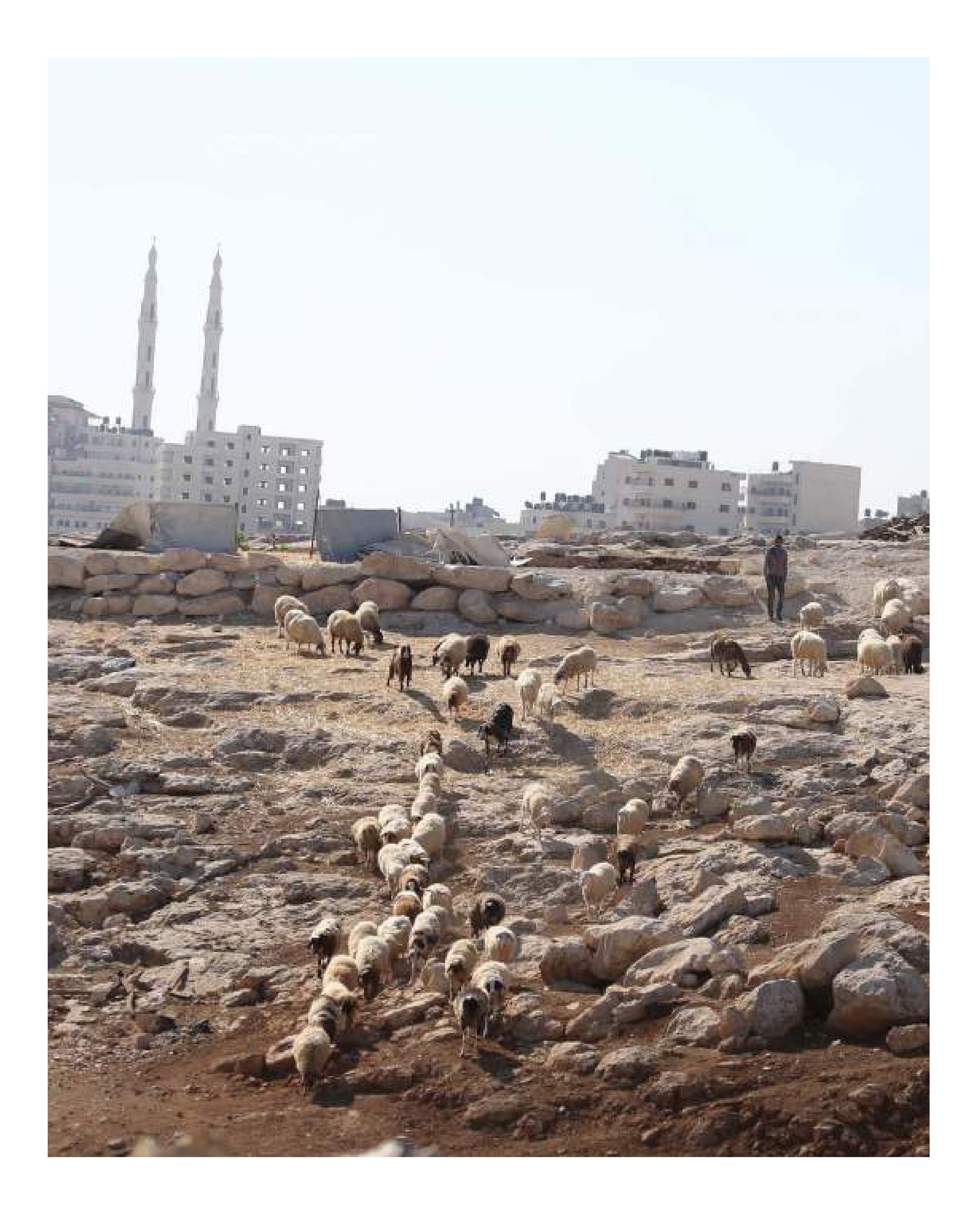
الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 ترسيخ الهوية المقدسيّة الفلسطينيّة السياحيّة.	بحث وتوثيق كافة الموارد والكفاءات التي تُعزّز الهوية السياحيّة، والثقافيّة المقدسيّة، والتي تدعم قواعد العمل المهني الجماعيّ.	وزارة السياحة.
	تصميم برامج وصفحات الكترونيّة، وتطبيقات للهواتف الذكيّة والأكشاك الإلكترونيّة.	وزارة الثقافة.
	تطوير تطبيق إلكتروني عن المواقع، والمعالم التّاريخيّة، والأثريّة في القدس؛ لإظهار الرّواية الفلسطينيّة الموضوعيّة.	وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة.
	تطوير برامج سياحيّة فلسطينيّة مقدسيّة متنوّعة؛ دينيّة وثقافيّة، ومجتمعيّة، تتميز بهوية محليّة وربطها مع أشكال السياحة الأخرى في فلسطين.	وزارة العمل.
	تطوير جودة المنتج السياحيّ من أجل تعزيز الثقة بالخدمة، والحرفة، والإنتاج المقدسيّ.	محافظة القدس.
	إيجاد مقاصد سياحيّة صغيرة في الأسواق المهمّشة، وتوظيف مساحات النوادي، والمؤسّسات الثقافيّة؛ لبناء مقاصد سياحيّة تخدم الزائر ، والمجتمع المحلي على حد سواء.	المؤسسات السياحية والثقافية العاملة في القدس.
	تطوير الحرف التقليديّة والأيقونيّة المقدسيّة.	الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في القدس .
	تنظيم البرامج التراثيّة، والثقافيّة، وتوظيف مواسم القدس الدينيّة والوطنيّة لذلك.	الأوقاف والمراجع المسيحية.
	تطوير برامج سياحيّة تربط السياحة في القدس مع مواقع و مدن فلسطينية أخرى.	ممثلون عن المؤسسات الثقافية والتعليمية والمجتمعية. المؤسسات الحرفية والتعليمية والمهنية.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد النشرات والإصدارات السياحيّة المنشورة. 2. عدد التطبيقات والتصاميم الإلكترونيّة الخاصة بالسياحة. 3. عدد البرامج الفلسطينيّة المقدسيّة(دينيّة، وثقافيّة، ومجتمعيّة) التي تمّ تنفيذها. 4. عدد المقاصد السياحيّة الصغيرة المنشأة. 5. عدد دورات تطوير الحرف المقدسيّة. 6. عدد دورات تطوير الأدلاء السياحيين، وعدد المنتسبين لها. 7. أعداد المواقع، والمعالم الأثريّة المحميّة والمدارة- والمضافة إلى التطبيق الإلكترونيّ.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,200,000	خمس سنوات 6,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 ترويج القدس عاصمة فلسطين السياحيّة.	تصميم علامة تجاريّة.	وزارة السياحة.
	نشر إصدارات سياحيّة، وثقافيّة، ودينيّة،وكتب تعريف (بروشورات) مبنيّة على علامة تجاريّة واضحة، ومتفّق عليها لتعزيز brand المقدسيّ.	وزارة الثقافة.
	عمل دراسات للبحث عن أسواق جديدة وطرق اختراق هذه الأسواق.	وزارة الخارجيّة الفلسطينيّة.
	تطوير الشراكات البرامجيّة المتخصّصة، وبناء علاقات مهنية مع جهود شبيهة في العالم	وزارة العمل.
	توظيف وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعيّ، والإنترنت، والتكنولوجيا.	محافظة القدس.
	حضور مجموعة من المعارض ترويجاً للقدس.	المؤسّسات السياحيّة والثقافيّة العاملة في القدس.
	تنظيم رحلات تعريفيّة لوكالات السياحة الدوليّة، وللصحافة السياحيّة.	الغرفة التجاريّة الصناعيّة الزراعيّة في القدس.
	المبادرة لنشر مقالات في المجلات السياحيّة الدوليّة حول القدس العربيّة الفلسطينيّة.	وزارة الأوقاف والمراجع المسيحيّة.
	الانضمام إلى الملتقيات العالميّة والمنتديات السياحيّة والثقافيّة العالمية، والمشاركة فيها.	ممثلون عن المؤسّسات الثقافيّة، والتعليميّة والمجتمعيّة.
	تنظيم المؤتمرات السياحيّة، والثقافيّة، والدينيّة، والاستثماريّة في القدس.	المؤسّسات الحرفيّة، والتعليميّة، والمهنيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد زوّار الصفحات الالكترونيّة. 2. عدد ورش العمل والاجتماعات الترويجيّة لوضع القدس. 3. عدد مشاريع الشراكة المتخصّصة دوليّاً وإقليميّاً. 4. عدد المعارض الترويجيّة تراثيّاً ودينيّاً. 5. عدد الرحلات التعريفيّة لوكلاء السياحة الدوليّة. 6. عدد كتب التعريف المطبوعة. 7. عدد المقالات في مجالات السياحة الدوليّة. 8. عدد المؤتمرات السياحيّة، والثقافيّة، والدينيّة المنظمة في القدس. 9. عدد الملتقيات السياحيّة، والثقافيّة، والعالميّة، التي تمّ الانضمام إليها.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,400,000	خمس سنوات 7,000,000



التّكلفة الإجمالية: **18 مليون دولار**








ثالثا:

مجموعة القطاعات عبر القطاعية


قطاع البيئة


قطاع الإعلام


قطاع التنمية والحكم المحلي


قطاع تكنولوجيا المعلومات


فلنتحد جميعا من أجل
القدس
قطاع المرأة

قطاع البيئة

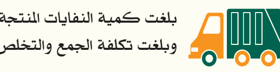
الواقع والتحديات الأساسيّة:

إنّ حماية قطاع البيئة من الأولويات التي يجب النظر إليها بجدية ولاسيما أنّه من أكثر القطاعات إهمالاً في محافظة القدس، وذلك للتّمييز الحاصل في تقديم الخدمة، حيث تعاني مكوّنات هذا القطاع (المياه، و الصّرف الصّحيّ، والنّفايات الصلبة، والمشهد الجمالي، والطاقة) من الإهمال والتّدهور السّريع بسبب غياب التكاملية في رؤية هذا القطاع، وقيام سلطات الاحتلال بوضع العقبات أمام تطوير الأحياء العربيّة، والمناطق الّتي تعدّها خارج حدود مدينة القدس، وبخاصة تلك القائمة خارج حدود الجدار. هذا مع العلم أنّ جغرافيّة البلدة القديمة غير ملائمة من النّاحية البيئية نظرًا لمشكلة الاكتظاظ والسّكن.

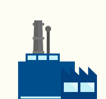
يشمل قطاع البيئة خمسة مكونات رئيسة وهي:

- **المياه:** تُشكل المياه عصب الحياة الرئيس، وأصبح توفيرها بشكل آمن في مقدّمة الأولويات في حدود محافظة القدس، حيث أصبحت معرضة للاستنزاف والتلوث، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه بالاعتماد على مؤشّرات نوعية المياه، وكميتها، وتوافرها. ويعتبر توفر المياه، وعدالة توزيعها من التحديات الرئيسة، والمؤثرة في استقرار البيئة في محافظة القدس. ويتمّ خدمة هذا القطاع من قبل جهتين مختلفتين،وهما: مصلحة مياه محافظة القدس، وشركة تابعة لسلطات الاحتلال. وتعاني مناطق شرقيّ القدس وبخاصّة (العيزريّة، وأبو ديس، والزعيم، ومخيّم شعفاط، وعناتا، والرّام، وضاحية البريد، وغيرها) من انقطاع دائم في المياه، وذلك بسبب ضعف البنية التّحتيّة من جهة، وقلّة كميات المياه المتاحة من جهة أخرى.

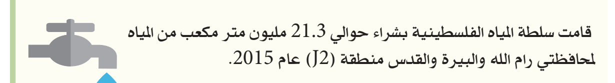
- **الصّرف الصّحّي:** تُعدُّ مشكلة الصّرف الصّحّي من المشاكل الرئيسة في التّجمعّات السكانيّة في محافظة القدس، وذلك لعدم توافر شبكات صرف صحيّ، وعدم وجود إدارة آمنة للمياه العادمة في كثير من التجمعات، وعدم سماح سلطات الاحتلال بإنشاء محطّات تنقية تخدم التّجمعّات العربيّة داخل القدس، وفي حدود المحافظة.



بلغت كمية النفايات المنتجة في محافظة القدس 3000 طن في الشهر، وبلغت تكلفة الجمع والتخلص منها (311 شاقلاً لكل طن).[1]



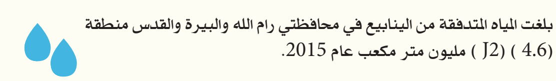
6 مشاريع نفذت في البنية التحتية من خلال وزارة شؤون القدس.



إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء + إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها) تعمل (5) مؤسسات، بواقع (962) عاملاً، بلغت القيمة المضافة (21 %)،لمنطقة القدس J1 .



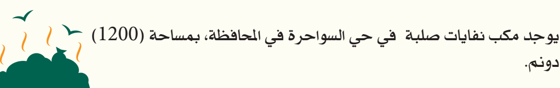
قامت سلطة المياه الفلسطينية بشراء حوالي 21.3 مليون متر مكعب من المياه لمحافظتي رام الله والبيرة والقدس منطقة (J2) عام 2015.



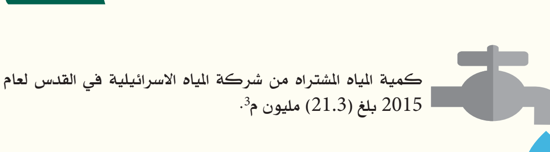
بلغت كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي لمحافظتي رام الله والبيرة والقدس منطقة (J2) (23.8) مليون متر مكعب لنفس العام، وبلغت حصة الفرد من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي لمحافظتي رام الله والبيرة والقدس منطقة (J2) 95.5 لتر/فرد/يوم).



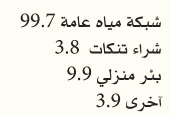
بلغت المياه المتدفقة من الينابيع في محافظتي رام الله والبيرة والقدس منطقة (4.6) (J2) مليون متر مكعب عام 2015.



بلغ عدد المشتركين في خدمة الكهرباء حوالي(108،265)مشترك، بلغ استهلاك الطاقة الكهربائية (515.6) (جيجا واط. ساعة) في محافظة القدس لعام (2015).



يوجد مكب نفايات صلبة في حي السواحرة في المحافظة، بمساحة (1200) دونم.

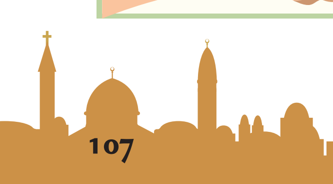


كمية المياه المشتراه من شركة المياه الاسرائيلية في القدس لعام 2015 بلغ (21.3) مليون م^{3}.



نسبة الأسر في محافظة القدس حسب وسيلة الحصول على المياه 2015

شبكة مياه عامة 99.7
شراء تنكات 3.8
بئر منزلي 9.9
آخرى 3.9



وعلى الرّغم من النّموّ السّكانيّ، وازدياد الحاجة لشبكات المجاري ومحطّات التّنقية، إلّا أنّ سلطات الاحتلال ترفض السّماح بعمل مثل هذه المشاريع، وتشترط لتنفيذها ربط المستوطنات الإسرائيليّة بالمحطات، وخاصة ضمن ما يسمّى حدود بلدية القدس الاحتلالية. ونتيجة لذلك فإنّ نسبة كبيرة من المياه العادمة يتم تصريفها في منطقة وادي النار دون معالجة.

- **النّفايات الصلبة:** تعاني مناطق وتجمّعات القدس العربيّة جميعها من مشكلة النّفايات الصّلبة؛ لعدم قدرة المجالس المحلّيّة، ولجان المخيّمات على تقديم الخدمات في هذا القطاع بالشكل المطلوب، ولعدم توافر مكبّات صحيّة بسبب رفض الاحتلال إعطاء تراخيص لإنشاء مثل هذه المكبّات، وارتفاع كلفة إدارة النّفايات التي لا تستطيع التّجمّعات السكانيّة الفلسطينيّة تحمّلها.

كما تعاني هذه التجمّعات من مشكلة التخلص من النفايات الخطرة بشكل خاص، ناهيك عن الضعف الشّديد في البنيّة التّحتيّة والمعدّات اللّازمة لتقديم مثل هذه الخدمات. أمّا المناطق المخدومة من ما يسمّى بلدية القدس فهي تكاد تكون معدومة، الأمر الّذي يسبب مشاكل وتداعيات خطيرة على الصّحة العامّة.

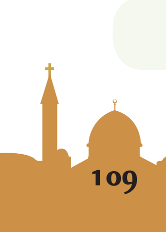
- **المشهد الجمالي:** تواجه محافظة القدس تهديدات عديدة نتيجة تغيرّ المناخ، وزيادة كمية الغازات المنبعثة، وتلوث الهواء سواء أكان من الدخان المتصاعد أم من الغبار، أم الضوضاء، أم الضجيج، وكل ذلك يؤدي إلى تشوّه المشهد الجماليّ. كما يؤثّر سلبًا على إمدادات المياه، والإنتاجيّة الزّراعيّة، والمساحات الخضراء، والتنوّع البيولوجيّ، والصّحة البشريّة، والاقتصاد.

وتعدّ العواقب المحتملة لتغيّر المناخ خطيرة في ضوء التّصحر التدريجي الناتج عن نقصان الغطاء الأخضر، الذي تمّ اجتثاث جزء كبير منه لإنشاء جدار الضّم والتوسع في محيط المحافظة، إضافة إلى إقامة المستعمرات الإسرائيليّة، حيث أنّ محافظة القدس هي من أكثر المحافظات الفلسطينية من حيث عدد المستعمرات المقامة على أراضيها؛ إذ يبلغ عدد المستعمرات المقامة على أراضي محافظة القدس (27) مستعمرة [36].

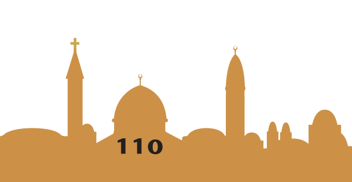
- **الطاقة المتجدّدة :** قطاع الطاقة هو العمود الفقري لتشغيل عجلة الاقتصاد، ويعدّ واعدًا على الرغم من أن هذا المصدر غير مستغل في محافظة القدس. والطاقة تشكل أحد التحدّيات الرئيسة التي تواجه محافظة القدس من حيث كفاية ودرجة التعويل على إمدادات الطاقة كما أن جعل خدماتها الحديثة متاحة لجميع المقدسيين، وبتكلفة يمكن تحمّلها، يتطلب تمويلًا كافيًا لزيادة قاعدة الإمدادات، ولاسيما من خلال الاعتماد على أشكال الطاقة المتجدّدة.

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع البيئة:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 خارطة معلوماتيّة حول قضايا(المياه، والصّرف الصحي، والنفايات، والخدمات المتشابكة) في القدس، ووضع مقترحات لتطوير البنية التحتيّة ذات العلاقة.	تشخيص الوضع المائي من خلال دراسة مسحية، وتحديد الفجوات في البنية التّحتيّة، و زيادة الاعتماديّة الذاتية. تشخيص الوضع الرّاهن في الصّرف الصّحيّ، ووضع سبل الانفكاك عن الجانب الآخر من الناحية العمليّة، واقتراح برنامج تطوير للبنية التّحتيّة وتحديد الأولويات. تنفيذ دراسة حول الأثر البيئيّ للمكبّات الصحية العشوائيّة للنفايات، ومسح مواقعها واقتراح أماكن منظّمة للمكبّات، ودراسة الخدمات وتطويرها.	سلطة جودة البيئة . محافظة القدس. المجالس المحلّية، والقرويّة، واللّجان الشّعبية. المؤسسات المحلية والأهلية والدولية والصناديق المتخصصة في تطوير البنى التحتية. المؤسسات البحثية والأكاديمية لمتخصصة. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطيني. سلطة المياه. وزارة الحكم المحلي. وزارة شؤون القدس.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. نصيب الفرد من استخدام المياه. 2. مصدر تزويد المياه للمنازل الفلسطينية في القدس الشرقية. 3. نسب الأسر القادرة على الوصول إلى مياه شرب آمنة. 4. حجم المياه المستهلكة في القدس الشرقية. 5. نسبة الأسر المتصلة بشبكة المياه العادمة في محافظة القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 300.000	خمس سنوات 1.500.000
2 توفيرخدمات جمع النفايات، والتخلص منها، والبنية التحتيّة التابعة لها بطريقة متطوّرة، وتعالج الفجوات بين المناطق وتحل المشكلات.	بناء شبكة متكاملة لخدمات النّفايات حيثما لا توجد خدمات منظمة. تنفيذ مشاريع لإعادة تدوير النفايات في محافظة القدس. إغلاق المكبّات العشوائيّة، وتأهيلها، وتطوير المكبّات الموجودة حاليّاً. تطوير إدارة النفايات بما يشمل جمع، ونقل النفايات، وفصلها، وإنشاء محطّات التجميع والنقل، (من الممكن إنشاء مكبّات صحيّة مؤقّتة حتى إنشاء مكب صحيّ مركزيّ للقدس) . وضع آليات التخلّص من النفايات الطبيّة والخطرة.	وزارة الحكم المحلي. وزارة شؤون القدس. سلطة جودة البيئة . سلطة مياه محافظة القدس. المجالس المحليّة، والقرويّة، واللجان الشعبيّة. المؤسّسات المحليّة ،والدوليّة، والصناديق المتخصّصة في تطوير البني التحتيّة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ. القطاع الخاص. هيئة تشجيع الاستثمار.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد المكبّات العشوائيّة التي تمّ إغلاقها، وتأهيلها. 2. عدد المكبّات القائمة التي تمّ تطويرها. 3. كمية النفايات الصلبة المتولدة (حسب المصدر). 4. نسبة النفايات الصلبة المعاد تدويرها. 5. التوزيع النسبي حسب الجهة المسؤولة عن المراحل المختلفة لجمع النفايات والتخلّص منها، وتدويرها (بلدية،وقطاع خاص،ومجلس محلي، وأسرة، ومصنع،....). 6. كمية النفايات الطبيّة والخطرة التي تمّ جمعها والتخلص الآمن منها.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 3،000،000	خمس سنوات 15،000،000



الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 حماية محافظة القدس من التلوث والتركيز على البلدة القديمة.	دراسة البيئة المنزليّة في البلدة القديمة ومساكنها. دراسة تركيز الملوثات في المحافظة (الانبعاث) وضع آليات ناجعة لتقليل أثر الانبعاثات وحماية المواطنين منها.	وزارة شؤون القدس والمحافظة. سلطة جودة البيئة. المؤسّسات المحليّة، والدوليّة العاملة في القطاع. المؤسّسات المحليّة، والدوليّة والصناديق المتخصّصة في تطوير البني التحتيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. نسبة التعرّض للملوثات. 2. مصادر الملوثات في الهواء في البلدة القديمة في القدس الشرقيّة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 250,000	خمس سنوات 1,250,000
4 تطوير البنية التحتيّة للمياه و الصّرف الصحي.	تأهيل شبكات المياه القائمة . عمل محطّات معالجة للمياه العادمة، وإعادة استخدامها للزراعة. تحسين البنية التحتيّة لشبكات الصّرف الصّحيّ القائمة. إنشاء شبكات صرف صحي للمناطق التي تفتقر لها.	وزارة شؤون القدس والمحافظة. سلطة جودة البيئة. وزارة الحكم المحلي. المؤسسات المحلية والدولية العاملة في القطاع. المؤسّسات المحليّة، والدوليّة والصناديق المتخصّصة في تطوير البني التحتيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. نسبة الاسر الفلسطينية المرتبطة بشبكة الصّرف الصّحيّ. 2. عدد محطّات معالجة الصّرف الصّحيّ الموجودة في القدس. 3. كميّة مياه الصّرف الصّحيّ المعالجة. 4. أطوال خطوط المياه التي تمّ تأهيلها. 5. كميّة المياه المعالجة والمعاد استغلالها في الزّراعة. 6. توفر محطات تنقية في القدس الشرقية.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 400,000	خمس سنوات 2,000,000

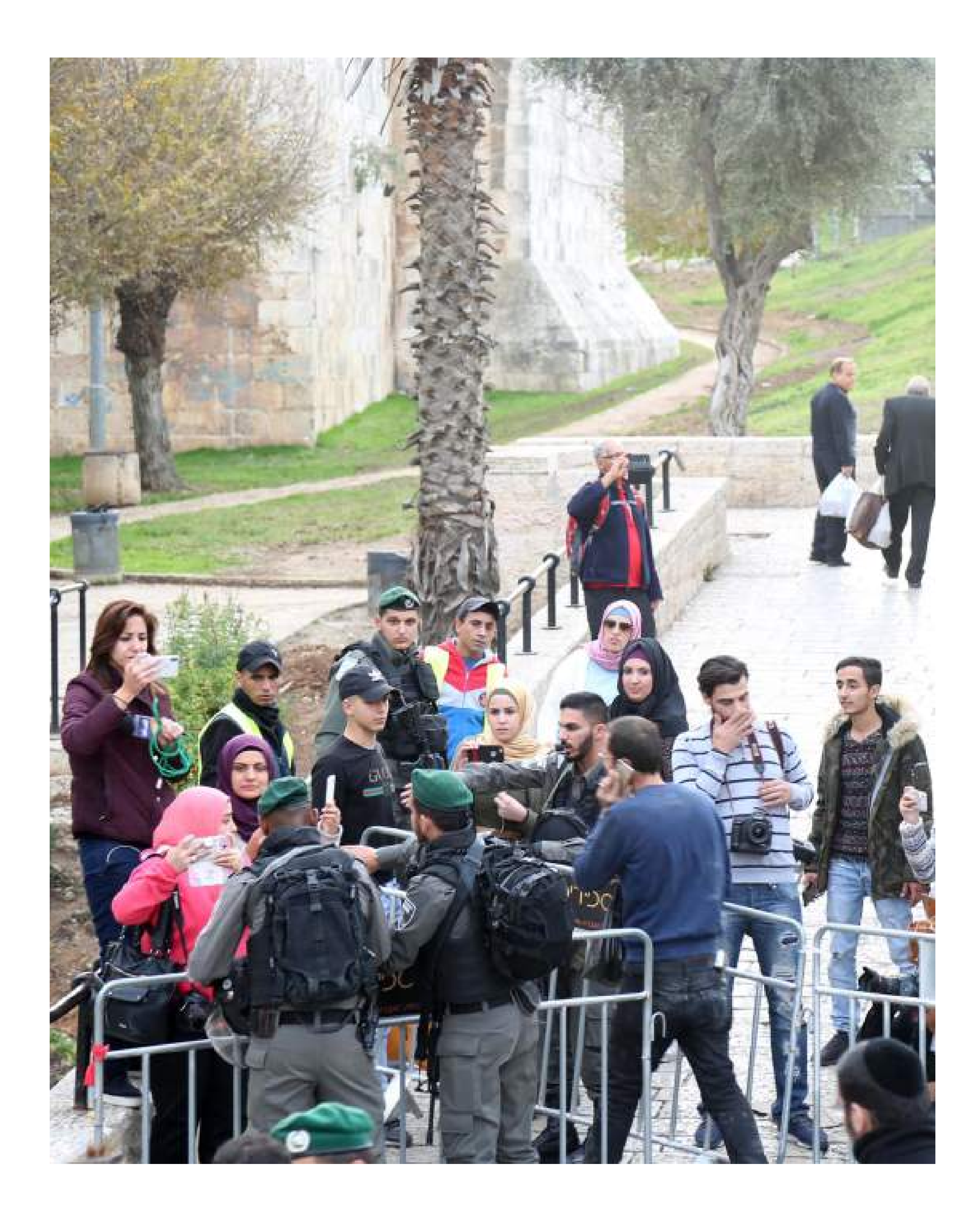


الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
5 تطوير قطاع الطاقة النظيفة.	دراسة تقييميه لأشكال الطاقة المستخدمة. وضع الية لتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة.	وزارة شؤون القدس والمحافظة. سلطة جودة البيئة . وزارة الحكم المحلي. المؤسسات المحلية، والدولية، العاملة في القطاع. المؤسسات المحلية، والدوليّة والصناديق المتخصّصة في تطوير البني التحتيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. نسبة كمية الطاقة المتجددة من الطاقة الكلية. 2. نسبة الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 50,000	خمس سنوات 250,000
6 تطوير البنية المؤسّساتية لإدارة البيئة على مستوى التجمّعات السكانية. وتنمية قطاع البيئة المقدسيّ ليصبح بشكل محوكم ومتكامل ومتوافق مع المعايير الدولية.	تقوية قدرات المؤسّسات التي تعمل على حماية البيئة. تعزيز الوعي البيئيّ، والأسريّ، والمؤسّسيّ . تأسيس مجموعة من الأندية البيئيّة في المدارس.	وزارة شؤون القدس والمحافظة. سلطة جودة البيئة الفلسطينيّة. المؤسّسات المحليّة، والدوليّة العاملة في القطاع. المؤسّسات المحليّة، والدوليّة، والصناديق المتخصّصة .
المؤشرات الخاصة بالهدف 6:	1. عدد ورش العمل في الوعي البيئيّ للأسر. 2. عدد ورش العمل في الوعي البيئيّ للمؤسّسات. 3. عدد الأندية البيئية المنشأة في المدارس. 4. عدد المؤسّسات التي تمّ دعمها.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 100,000	خمس سنوات 500,000

التّكلفة الإجمالية	**20,500 مليون دولار**

قطاع البيئة





قطاع الإعلام والمناصرة


photo by: Issam Rimawi

قطاع الإعلام والمناصرة

الواقع و التّحديّات ألأساسيّة

إنّ غياب خطة إعلامية مقدسية ورؤية طويلة الأمد، والنّمطيّة المتبعة من معظم وسائل الإعلام الفلسطينيّة والعربيّة في تغطية الشّؤون المقدسيّة المختلفة، الاجتماعيّة، والسّياسيّة، والوطنيّة، والاقتصاديّة، والرياضية، تُعدُّ من أهم المشاكل الّتي تواجه قطاع الإعلام المقدسّي. هذه النّمطيّة المتمثلة في الشّكل، والأسلوب، ولغة الخطاب، والتّغطية الإعلامية الموسميّة، والّتي تكون -غالباً- ما تكون على شكل ردّات فعل، تؤدي إلى ضعف المشهد الإعلامي المقدسي. كما أن عدم انتهاج إستراتيجيات وآليات المناصرة لحشد تأييد المجتمعات الدولية تضعف دور الإعلام الجوهريّ في تشكيل رأيّ عامّ محليّ وعالميّ مناصر للحقوق المقدسية المستهدفة من المنظومة الاحتلالية.

وكذلك فإنّ اقتصار توجيه الخطاب الإعلاميّ المقدسي بغالبيته على المجتمع الفلسطينيّ يغيبه عن المشهد الدولي، وهذا يخلق تحدياً كبيراً يجب التعامل معه، ووضع الخطط الإعلامية طويلة الأمد لمواجهته، وبخاصة مع وجود منصات إعلامية عديدة في فضاء شبكات التواصل الاجتماعيّ.

معضلة أخرى تظهر جلية في الإعلام، وهي تركيز مساحة كبيرة من النشرات الإعلامية على الفعاليات السياسية للمدينة على حساب الفعاليات الاجتماعية، فشح التغطية الإعلامية للمشهد الاجتماعي والثقافي المقدسي يعود إلى قلّة التخصص وضعف الاطلاع لدى الإعلاميين المقدسيين، فهم مطالبون بتغطية كل قضايا القدس على عمقها وكثرتها وكثرة تفاصيلها (مثل: قضايا الأقصى، والأسرلة، والتعليم، هدم المتلكات، ومصادرة الأراضي، والاستيطان، والاعتقالات، والقضايا الاجتماعية والتجارية، ... إلخ)، دون أن يتاح لهم الوقت لبناء تخصصات متعمقة داخل هذه القضايا، ويتركهم مشتتين ما بين جهد هنا وآخر هناك.

لا يمكن الحديث عن الإعلام في القدس بدون الحديث عن السياسات القمعية لسلطات الاحتلال تجاه الإعلام والإعلاميين الفلسطينيين الذين يحاولون جهدهم نقل المشهد المقدسي إلى العالم. حيث تفرض قوات الاحتلال العديد من السياسات والإجراءات التي



بلغ مجموع الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية عام (2017) حوالي (137) انتهاكاً في محافظة القدس

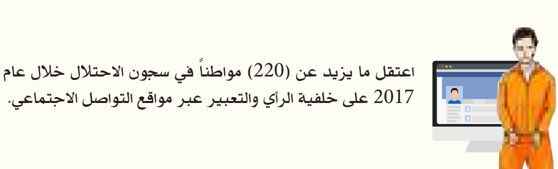


بلغ مجموع الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية عام (2016) حوالي (30) انتهاكاً في محافظة القدس .

عدد الصحفيين من محافظة القدس المنتسبين لنقابة الصحفيين الفلسطينية (170) من ضمنهم (35) صحفية.



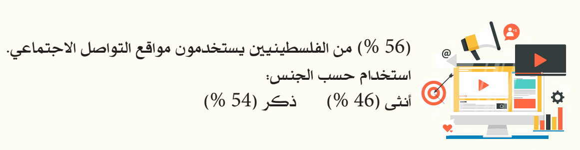
المشتركون في القدس والداخل المحتل (27 %).



اعتقل ما يزيد عن (220) مواطناً في سجون الاحتلال خلال عام 2017 على خلفية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي.



بلغت نسبة تصفح الفيسبوك (69.20 %) بين عمري (15-29) وبهذا تكون فئة الشباب هي المسيطرة بالدرجة الأولى على مواقع التواصل الاجتماعي والأكثر حظاً في هذه المواقع.



(56 %) من الفلسطينيين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي.
استخدام حسب الجنس:
أنثى (46 %) ذكر (54 %)

أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداما في فلسطين:

فيسبوك (87 %)	واتس اب (75 %)	انستغرام (43 %)
يوتيوب (40 %)	سنابشات (25 %)	تويتر (23 %)
تيليغرام (15 %)	G+ (13%)	



(8) صحف
(1) مكتبة
(10) مطابع
(4) دور نشر
(7) وكالات انباء
(4) مكاتب صحفيه
(28) انتاج تلفزيوني وتوزيع
(9) مراكز ابحاث
(28) مجلّة
(5) مكاتب دعاية واعلان
(4) جمعيات إعلاميّة
(2) محطتا إذاعة اثنتان
(2) مكاتبان اثنان للترجمة

تقوم على تقييد حرية التحرك للصحافة العالمية بشكل عام والصحافة الفلسطينية بشكل خاص فيما يتعلق بالقدس. إضافة إلى الممارسات القمعية والاستخدام المفرط للعنف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الصحافيين الفلسطينيين في أثناء تغطيتهم للأحداث في العاصمة الفلسطينية، التي ما زالت ترزح تحت وطأة الاحتلال. وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهر الشباب المقدسي قدرة مميزة في تخطي العديد من هذه العوائق والقيود عبر استخدامهم للإعلام الرقمي، ما جعل من الإعلام المجتمعي فرصة ووسيلة لزيادة تواصل المجتمع المقدسي مع العالم. ويتطلب هذا الموضوع المزيد من الدعم والتعميق من قبل المعنيين، وتشجيع بناء الشّراكات والتّعاون فيما بينهم ومع مختلف القطاعات التّنمويّة في القدس، وبشكل تكاملي يضمن ديمومة النّموّ والتّطورّ، والمواكبة في قطاع الإعلام المقدسي. ولعل إيجاد منصات احترافية يُسهم في مساعدة الإعلاميين وخريجي الإعلام من الشّباب المقدسيين في توحيد جهودهم ضمن رؤية وإستراتيجية واضحة تخدم المدينة، وتمكنهم من مواجهة الإجراءات والمحاذير القانونيّة والأمنيّة الّتي تفرضها سلطات الاحتلال من أجل الحدّ من حّرّيّة التّعبير، وتقييد حركة الإعلاميين.

وفي السياق ذاته، يجب العمل على تشكيل إستراتيجية إعلاميّة واضحة لتعزيز مناعة الوعي الوطنيّ برواية متقنة، وتغطيّة إعلاميّة فلسطينيّة احترافيّة تواجه الآلة الإعلاميّة المنحازة. وأيضاً العمل على وضع خطة إعلامية مرنة تتابع المستجدات على ساحة المدينة المقدسة، وتسعى نحو إنتاج الأخبار وتصديرها بدل الاقتصار على استيرادها، وهذا يتطلب رصد الأموال والإمكانيات الكافية من أجل إنتاج الأفلام الوثائقية، والتقارير المصورة، والقصص الإنسانية، وتوصيلها إلى العالم، وتوظيفها في تعزيز إستراتيجيات المناصرة لقضية القدس، القلب النابض للقضية الفلسطينية، التي من أهدافها:

- مناصرة القضايا الإنسانية المقدسية.

- الترويج للمبادرات الشعبية المقدسية وتعزيز علاقاتها مع شركائها، ومع البيئة المحلية، والداعمين ،وتوفير الدعم المعنوي والمادي، وإشراك المؤسسات ذات العلاقة.

- دعم وتقوية البرامج أو المواقف التي من شأنها أن تحدث تغييراً إيجابيا في الوضع المقدسي بما يتوافق مع الخطة والرؤية بعيدة المدى.

- تأسيس منصة مناصرة مقدسية محترفة، تطرح فيها القضايا ببعد قانوني وإنساني يستهدف صناع القرار، والضغط عليهم لتغيير سياساتهم.

- دعم المبادرات الشبابية المقدسية إعلامياً في مختلف المجالات.

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع الإعلام:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 تطوير دور الإعلام الّذي يُعنى بالشّؤون المقدسيّة بشكل مهني ومنافس.	توفير الاستشارات القانونيّة، والإعلاميّة، والتدريب الاحترافيّ، وصقل المهارات، وتوفير المعدّات، والتّراخيص الرسميّة اللازمة للإعلاميين. العمل على إنشاء جسم إعلاميّ مهنيّ في القدس، و توفير التّمويل والمكان المناسبين له. تطوير آلية قياس وتقويم منهجيّ لمستوى التّقدّم في قطاع الإعلام في القدس. توفير خدمات إعلاميّة، للإعلام العربيّ و الأجنبيّ.	وزارة الإعلام. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينيّ. نقابة الصحفيين. المؤسّسات الإعلاميّة المحليّة الفاعلة في القدس. المؤسّسات الدوليّة المانحة والمساعدة. مؤسّسات الرّصد، والبحث، والتوثيق المحليّة، والدّوليّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. حجم الدعم المقدّم للجسم الإعلاميّ في القدس . 2. حجم الدّعم المقدّم للمؤسّسات الإعلاميّة في القدس. 3. عدد الاستشارات الإعلاميّة والقانونيّة المقدّمة للإعلاميين في المحافظة، ونوعيتها. 4. عدد الدورات التدريبيّة الاحترافيّة المقدّمة للإعلاميين في المحافظة، وعدد المستفيدين. 5. عدد التراخيص الرسميّة المنوحة للمؤسّسات الإعلاميّة في المحافظة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000
2 كادر صحفيّ وإعلاميّ مؤهل في القدس.	تطوير مهارات الإعلاميين، وخريجي الإعلام المقدسيين بمستوى احترافيّ لائق في مختلف تخصّصات الإعلام المرئّي، والمسموع، والمكتوب، والتّفاعليّ من خلال تعزيز الشّراكة مع المؤسّسات الإعلاميّة المحترفة محلّياً، وإقليميّاً وعالميّاً. استقطاب الكفاءات الإعلاميّة ،وتوظيف أحدث التّقنيات الإعلاميّة .	وزارة الإعلام. هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينيّ. نقابة الصحفيين. المؤسّسات الإعلاميّة المحليّة الفاعلة في القدس. المؤسّسات الدوليّة المانحة. برامج التأهيل المهنيّ والتشغيل.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد الشراكات ما بين المؤسّسات، والأفراد العاملين في قطاع الإعلام المقدسيّ. 2. عدد الشراكات ما بين المؤسّسات المحليّة والدوليّة. 3. عدد الإعلاميين في القدس. 4. عدد الدورات التدريبيّة في مجال الإعلام، وعدد المتدربين.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 300,000	خمس سنوات 1,500,000



الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 استخدام فعّال لتكنولوجيا المعلومات (المرئي والمسموع والمقروء) لإيصال رسالة القدس إلى العالم.	تطوير المنصّات الإعلاميّة والصّفحات الإلكترونيّة، وبلغات عديدة وتبث أحداث القدس أولاً بأول. تعزيز ودعم المدونات والمقالات المحليّة والعالميّة، التي تتناول قضايا القدس بشكل ممنهج ومستمر.	وزارة الإعلام. نقابة الصّحفيين. المؤسّسات الإعلاميّة المحليّة الفاعلة في القدس. المؤسّسات الدوليّة المانحة. المؤسّسات الشبابيّة .
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد الصّفحات الإلكترونيّة الخاصة بالقدس،حسب اللغة. 2. عدد المدونات التي تتناول أحداث القدس بشكل ممنهج. 3. عدد المنصّات الإعلاميّة التي تُخاطب العالم فيما يتعلق بالقدس،حسب اللغة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 300,000	خمس سنوات 1,500,000
4 بلورة استراتيجة مناصرة.	رفع مستوى الوعي حول حقوق الفلسطينيين المهضومة والتمييز المؤسسي ضد الفلسطينيين في القدس. رفع الوعي حول احتياجات التنمية الفلسطينية الملحة في المدينة. الترويج للمبادرات الشعبية المقدسيّة، وتعزيز علاقاتها مع شركائها، ومع البيئة المحلية، والداعمين، وتوفير الدعم المعنوي والمادي، وإشراك المؤسسات ذات العلاقة. دعم وتقوية البرامج أو المواقف التي من شأنها أن تحدث تغييراً إيجابيا في الوضع المقدسي بما يتوافق مع الخطة والرؤية بعيدة المدى. تأسيس منصة مناصرة مقدسية محترفة، تطرح فيها القضايا ببعد قانوني وإنساني يستهدف صناع القرار والضغط عليهم لتغيير سياساتهم. دعم المبادرات الشبابية المقدسية في مختلف المجالات.	شركاء مناصرة القدس. إعلاميون بلا حدود. المؤسّسات الإعلاميّة المحليّة والدولية الفاعلة في القدس. مؤسسات المجتمع المدني محليّاً، عربيّاً وعالميّاً.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. عدد فعاليات منصة المناصرة الإلكترونية . 2. عدد الشركاء وتنوعهم محلياً، واقليمياً، ودولياً. 3. عدد حملات المناصرة من قبل الشركاء. 4. قوة حملات المناصرة إلكترونيّاً وإعلاميّاً - قوة الهاشتاج - وعدد تفاعلات -ومفاعيل النشاطات على الأرض.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000
التّكلفة الإجمالية	**5 مليون دولار**	


قطاع التنمية الحضريّة
والحكم المحليّ



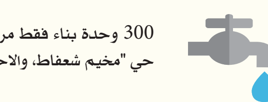
قطاع التنمية الحضريّة والحكم المحليّ

الواقع والتّحديّات الأساسيّة:

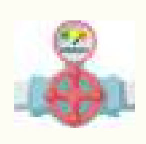
اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ منذ احتلالها القدس عام (1967) سياسات تخطيطيّة تعدّ القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة الاحتلال وفق المنظور الصهيوني الاستعماريّ، وسعت إلى توسيع حدود القدس، وزيادة مساحتها من (6.5) كم^2 إلى (72) كم^2، بحيث توغلت في أراضي الضّفة الغربيّة، بهدف إيجاد واقع جديد يتمثّل في تقليص الوجود الفلسطينيّ في المدينة، وإيجاد أغلبيّة يهوديّة فيها. ولتحقيق ذلك وضعت سلطات الاحتلال يدها على ما نسبته (35 %) من مساحة القدس المحتلة، وخصّصتها لإقامة المستوطنات اليهوديّة وتوسيعها، وأعلنت عن (30 %) من مساحة القدس الشرقيّة بمثابة منطقة تنظيميّة لا يسمح البناء فيها، وحدّدت (22 %) منها على أنّها "مناطق خضراء" أي لا يسمح البناء فيها. وقد تم تخصيص (13 %) فقط من الأراضي للتّطوير الفلسطيني، ومعظمها مبنّي عليها أصلاً قبل الاحتلال[37].

وقد قامت سلطات الاحتلال باستخدام مخطّطاتها الحضريّة المختلفة للسّيطرة على مدينة القدس، وفصلها عن باقي الضّفّة الغربيّة من خلال طرح مخطّطات عنصريّة تشمل: مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وتقليص استصدار تراخيص بناء للمقدسيين،وتحديد نسب منخفضة للبناء لهم، ووضع الصعوبات في عمليات تسجيل الأراضي، والسّيطرة على البلدة القديمة والمنطقة المحيطة بها، وفرض الرّواية الإسرائيليّة على المكان، وتهويد أسماء الأحياء، والسّعي للمحافظة على تفوّق سكاني لليهود بنسبة (70 %) مقابل (30 %) من الفلسطينيين، وتكثيف العمل على توسيع المستعمرات المحيطة بالقدس، والتّخطيط لإقامة مشروع (E1)، والّذي يقع على أراضي العيسويّة والزّعيّم في محافظة القدس بهدف تكريس الفصل التّامّ ما بين شمال الضّفّة وجنوبها. وكلّ ذلك يصبّ في مصلحة المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ.

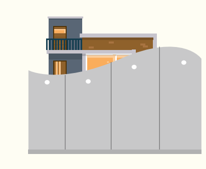
وتستخدم سلطات الاحتلال المستعمرات لتفكيك ترابط المدينة المحتلة عن محيطها، وذلك من خلال مواصلة لجان التنظيم والتّخطيط التابعة لسلطات الاحتلال، والمصادقة على أعمال البناء القائمة في المستوطنات بصورة غير قانونيّة. وتتركّز المخطّطات الاستيطانيّة التي



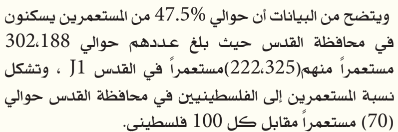
300 وحدة بناء فقط مرتبطة في شبكة المياه في حدود 3كم في حي "مخيم شعفاط، والاحياء المجاورة".

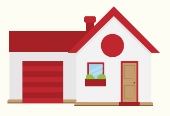


64 % من البيوت في القدس الشرقية مرتبطة بشبكة المياه والصرف الصحي.



2،900 من الأسر المقيمة في محافظة القدس عُزلت بسببب بناء جدار الفصل العنصري.



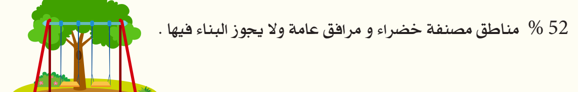


بلغ عدد المستعمرين في الضفة الغربية (636،452) مستعمراً نهاية العام 2016.

ويتضح من البيانات أن حوالي 47.5% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 302،188 مستعمراً منهم(222،325)مستعمراً في القدس J1 ، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في محافظة القدس حوالي (70) مستعمراً مقابل كل 100 فلسطيني.



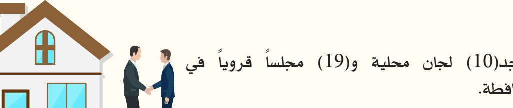
35 % من مساحة القدس في الجزء الشرقي هي اراض مصادرة .



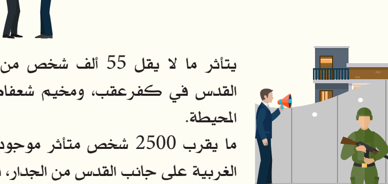
52 % مناطق مصنفة خضراء و مرافق عامة ولا يجوز البناء فيها .



13 % هي المساحة المتبقية المسموح بالبناء عليها .



يوجد(10) لجان محلية و(19) مجلساً قروياً في المحافظة.



يتأثر ما لا يقل 55 ألف شخص من حملة بطاقة هوية القدس في كفرعقب، ومخيم شعفاط للاجئين ،والمناطق المحيطة.

ما يقرب 2500 شخص متأثر موجود في تجمعات الضفة الغربية على جانب القدس من الجدار، في16 تجمعًا.

ما يقدر بنحو 145 ألف شخص متأثر في جيوب العيزرية، وأبو ديس، وبيرنبالا، والرام ، وضاحية البريد، وبدو.



تعدّها سلطات الاحتلال الإسرائيليّة في المناطق المحيطة بالقدس بخمس مستعمرات على وجه التّحديد، وهي : مستعمرتا "غيلو" (بيت جالّا) و"هار حوما" (صور باهر) جنوب القدس المحتلة، ومستعمرة "معاليه أدوميم" (العيزرية) شرقها، ومستعمرتا "بسغات زئيف" (حزما وبيت حنينا) و"رامات شلومو" (شعفاط) شمالها، والتي ترتبط جميعها بعضها ببعض عن طريق جدار الفصل، وشبكة طرق متكاملة ممتده بين جميع المستعمرات.

يتمثّل الهدف المزدوج الذي تسعى هذه المستعمرات إلى تحقيقه في: إنجاز توسيع نطاق التواصل بين المناطق الإسرائيليّة مع وجود أقل عدد من السّكان الفلسطينيين الذين يقيمون داخل حدود القدس المحتلة، وعزل هذه المدينة جغرافيًا عن سائر مناطق الضّفة الغربيّة المحتلة.

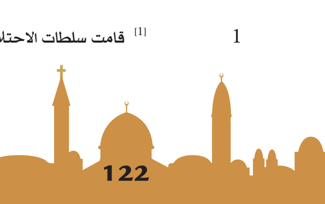
وبناءً على مصادر إسرائيلية، فإنّ حوالي (11،000) وحدة سكنية استيطانيّة توجد اليوم في مراحل مختلفة من الترخيص و/أو التّنفيذ في القدس المحتّلة، وما حولها ما يؤدّي إلى زيادة أعداد المستعمرين الإسرائيليّين إلى ما يزيد عن (210،000) مستوطن في يومنا هذا.

وتقوم سلطات الاحتلال جنبًا إلى جنب مع الجمعيات الاستعماريّة ببناء حلقة استعمارية حول البلدة القديمة، وداخلها بهدف تعديل التوازن الديموغرافيّ، وتبرير ادعاءاتها الباطلة بممارسة سيادتها على المدينة، وضمان عدم إمكانية تقسيم المدينة وفقًا لحدود عام (1967). وتمتد الحلقة الاستعماريّة المذكورة من حي الشيخ الجراح – ومقر شرطة حرس الحدود، ثم تمر عبر مستعمرة "شمعون هاتصديق"، وفندق شبرد،[1] ومقرّ الشّرطة الإسرائيليّة، ومقرّ وزارة الداخلية الإسرائيليّة، ومستعمرة "بيت عوروت" (الطور) ومستعمرة "كيدمات زيون" (السواحرة الغربية) ومستعمرة "معاليه زيتيم" (رأس العمود)، ومركز الشرطة الإسرائيليّة في جبل الزيتون ومستعمرة "نوف زاهاف" (المكبر)– وصولًا إلى مستعمرة "مدينة داود" في حي سلوأنّ. كما تضم هذه الدائرة منطقتي برج اللقلق، وميدان عمر بن الخطاب في البلدة القديمة في القدس، وهما المنطقتان اللّتان تخطط سلطات الاحتلال الإسرائيليّة لبناء مستعمرتين فيهما.

إنّ فرض سياسة الأمر الواقع من سلطات الاحتلال المتمثلة في فصل مدينة القدس عن ضواحيها (ريف القدس) قد حال دون تنفيذ مشاريع متكاملة، وبخاصة مشاريع البنية التّحتيّة كشبكات الصّرف الصّحي، والطّرق، وشبكات تصريف مياه الأمطار، واقتصر العمل في كثير من الأحيان على تأهيل الشّبكات القائمة، والّتي هي بطبيعة الحال لا تكفي احتياجات السّكان المتزايدة. إضافة إلى أنّ الجدار عمل على إعاقة مسارات المياه السّطحية ومجاريها، وإلى رفض وإعاقة الاحتلال تنفيذ مشاريع البنية التّحتيّة المموّلة من الحكومة الفلسطينيّة في المناطق المصنفة (ج)، وقد زاد الأمر تعقيدًا وجود مخطّطات احتلاليّة إسرائيليّة تعيق التوسّع العمرانيّ الفلسطينيّ، والذي من أبرز متطلّباته وجود بنية تحتية ملائمة، والّتي لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع.

إنّ التجمّعات الفلسطينيّة في القدس الشّرقيّة تنقسم إلى قسمين،هما: داخل الجدار (مثل: الشّيخ جرّاح، والبلدة القديمة وغيرهما) وخارج الجدار (مثل: أبو ديس، والرام وغيرهما). وتتبع التجمّعات خارج الجدار في المناطق المصنفة (أ) و(ب) إداريًا لسيطرة الحكومة الفلسطينيّة، علمًا أنّه توجد (10) لجان محلّية، و(19) مجلسًا[39] قرويًا تتبع تنظيميًا للجنة الإقليميّة في وزارة الحكم المحلّي، بينما تتبع التجمّعات في المناطق المصنفة (ج) والتي تساوي تقريباً (90 %) لسلطة الإدارة المدنيّة التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيليّة، ومن ناحية أخرى، تخضع جميع التجمّعات الفلسطينيّة داخل الجدار لسيطرة بلدية القدس، وسلطات الاحتلال ومؤسّساته المختلفة، وتقوم وزارة الحكم المحلّي والمؤسّسات الرّسميّة الفلسطينيّة المختلفة بتوفير الدّعم المالي، والفنّي للهيئات المحليّة خارج الجدار غير أنّ هذا الدّعم، وبسبب الوضع المالي الصعب للحكومة الفلسطينيّة، غير كافٍ، وغير مضمون، فما زال كثير من البلديات والمجالس القرويّة المقدسيّة يُعاني من ترد، وترهّل كبيرين في مستوى خدمات البلديّة والتنظيم العمرانيّ بسبب عدم كفاية الموازنات، وضعف الإطار و القدرات في التخطيط التّنموي الحضريّ.

1 [1] قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية وبخطوة غير مسبوقة وبتاريخ (9/1/2011) بهدم معظم مبني الفندق امام صيحات من الفلسطينيين والمجتمع الدولي.



أمّا الفلسطينيون القاطنون في التجمّعات الفلسطينيّة داخل الجدار مثل، بيت حنينا، وشعفاط، والشيخ جرّاح، ورأس العامود، والبلدة القديمة وغيرها، ونظراً لسيطرة الجهات الإسرائيليّة عليها، فهم يتابعون أمورهم بأنّفسهم ضد إجراءات سلطات الاحتلال، وأخطر ما يواجههم، هو تهديد إقامتهم، ومصادرة أراضيهم، وهدم بيوتهم، حيث تستفرد سلطات الاحتلال بهم، وتُصدر ضدهم القرارات التي تحلو لها دون محاسب، أو رقيب. ولا تملك المؤسّسات الفلسطينيّة العاملة في قطاع الحكم المحليّ أية صلاحيات لتقديم أي من الخدمات المرتبطة بقطاع الحكم المحليّ، والتنمية الحضريّة لهم، كما لا يوجد أي دور شعبي لملء الفراغ المقصود الذي تركته بلدية الاحتلال.

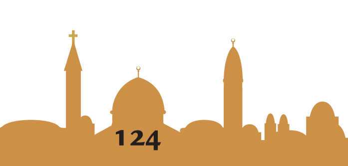
لذا، فإنّ العمل في القدس الشّرقيّة، سواء أكان داخل الجدار أم خارجه، بحاجة أَوّلًا وأخيرًا إلى التخطيط العمليّ لمواجهة مخطّطات سلطات الاحتلال الإسرائيليّة، وهذا التّخطيط يجب أنّ ينبع من رؤية شاملة للقدس الشّرقيّة بكلّ قراها، وأحيائها، وتجمعاتها السّكانيّة، وتعمل على ربط كافة القطاعات بعضها ببعض سواء أكان ذلك في البنى التّحتيّة أم في المواصلات، أم في البناء، أم في التّعليم والصّحة وغيرها. وذلك على أنّ يشرف على هذا التخطيط وحدة مهنية عالية الخبرة في التّخطيط الحضريّ والتنمويّ، وتختص بالأراضي والبناء، وترتبط توجّهاتها باحتياجات التجمّعات الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، والرياضيّة.

شهد واقع محافظة القدس وجود عدد من المجالس القروية فيها أثناء فترة الحكم الأردني، حيث كانت هنالك مجالس قروية في: بيت صفافا، وصور باهر، وعناتا، والطور، وشعفاط، والعيسوية، وبيت حنينا (وهذه الأخيرة كان فيها مجلس قروي منذ عام 1940حتى الآن). وبالنسبة لبلدية القدس فقد تأسست أثناء العهد العثماني عام (1863) ورأسها في حينه الكاتب والمفكر يوسف ضياء الخالدي، وتُعبرّ أمانة القدس عن استعادة حقّ للفلسطينيين المقدسيين في انتخاب أمانتهم ، وهو الحق الذي انتزعه الاحتلال منهم عندما قام عام (1967) بحل مجلس أمانة القدس، وفرض بلدية القدس الغربية على الفلسطينيين الذين رفضوها بحيث لا تتعدى مشاركتهم في التصويت في انتخاباتها نسبة ال (1 %) إلى (3 %) على مدار انتخابات تلك البلدية.

كما أنّ هناك حاجة لأنّ يأخذ موضوع الدّعم القانوني للسكان المقدسيين الأهمية القصوى من أجل تعزيز صمودهم على أرضهم، ومساعدتهم ضد كافة الإجراءات الاحتلاليّة، التي تستفرد بهم. وفي الوقت ذاته، يجب تركيز الجهود على مسارين متوازيين: الأول، يركز على دعم وتقوية الوجود الفلسطينيّ داخل الجدار، وحماية حقوق المقدسيين في التنمية الحضريّة المستدامة. والثاني، يتضمن زيادة الدّعم الماليّ والفني لمؤسّسات الحكم المحليّ خارج الجدار، وتمكينها من توفير الخدمات للمواطنين المقدسيين.

الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع التنمية الحضريّة، والحكم المحلي :

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 تأسيس وحدة لدعم التخطيط الفلسطينيّ، تهتّم بالمسائل المتعلّقة بالتّخطيط الحضريّ،والأراضيَ والبناء.	جمع المعلومات اللّازمة عن التّخطيط الحضريّ الإسرائيليّ للأحياء، والمناطق الفلسطينيّة في القدس، و تحليل المخطّطات الإسرائيليّة بشكل علميّ، وانتهاج التخطيط البديل كوسيلة لمواجهة المخطّطات الإسرائيليّة .	محافظة القدس.
	إنشاء قاعدة بيانات مركزيّة ومتكاملة تمكّن المجتمعات المحليّة، والقطاع الخاصّ من تحديد الأولويات، وفهم الأبعاد القانونيّة، واختيار قطع الأراضي اللّازمة للتّطوير في القطاعات المختلفة.	وزارة شؤون القدس.
	الكشف والتعريف بالمعلومات المتعلّقة بمخطّطات الاحتلال، وخطط المناطق، ورخص البناء، وإجراءات الموافقة على بناء مساكن جديدة، وتنمية تجاريّة وسياحيّة.	وزارة الحكم المحلي.
	تدريب كادر تخطيطيّ، وقانونيّ قادر على فهم البعد القانونيّ لعمليّة التّخطيط، والتّعامل مع المعوّقات القانونيّة الّتي تضعها سلطات الاحتلال، من أجل دعم تنفيذ مشاريع تنمويّة من قبل الجانب الفلسطينيّ كسياسة تخطيطيّة بديلة.	وزارة الأوقاف والمراجع المسيحية.
	العمل مع الشركاء، أو من خلالهم على إعداد مخطّط حضريّ شامل، ومخطّطات تفصيليّة برؤية وطنية لجميع أحياء القدس داخل الجدار وخارجه.	القطاع الخاص والتعاوني الوطني.
	توفير أسباب الدّعم الماليّ لعمليات التّخطيط الحضريّ في القدس.	البنوك الفلسطينية.
		اتحاد جمعيات الإسكان التعاونية.
		المؤسسات الدولية العاملة في هذا القطاع.
		مؤسّسات الدراسات، والأبحاث، والرصد العاملة في هذا القطاع.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد الدورات التدريبيّة المقدّمة في مجال التّخطيط، و القضايا القانونيّة ذات العلاقة . 2. عدد المخطّطات الهيكليّة، والتفصيليّة للمناطق الحضريّة. 3. عدد المخطّطات الهيكليّة، والتفصيليّة التي تمّ المصادقة عليها. 4. عدد ورش العمل التوعويّة حول مخطّطات الاحتلال. 5. عدد الدراسات السياساتيّة، أو التحليليّة عن التنميّة الحضرّية للمناطق الفلسطينيّة في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000



الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
2 تعزيز الشراكة في عملية التخطيط والتنفيذ.	إيجاد منابر للمأسسة والتعاون الفعال بين المؤسّسات الّتي تتحكّم، أو تتعامل مع قضايا الأراضي، والإسكان بما في ذلك الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة. تقديم تسهيلات للقطاع الخاصّ العامل في مجال التّخطيط التّنمويّ، والتّخطيط القطاعيّ في مدينة القدس. العمل مع المؤسّسات المصرفيّة والتمويليّة والقطاع الخاصّ، والعامّ لتسهيل الحصول على التّمويل العقاريّ للسّكن، والبنيّة التّحتيّة، والتّطوّرات التّجاريّة. ترسيخ آليات فعّالة للمشاركة المجتمعيّة في عمليات التّخطيط الحضريّ.	محافظة القدس. وزارة شؤون القدس. وزارة الحكم المحليّ. وزارة الأوقاف، والمراجع المسيحيّة. القطاع الخاص، والتعاونيّ الوطنيّ. البنوك الفلسطينيّة. اتحاد جمعيات الإسكان التعاونيّة. المؤسّسات الدوليّة العاملة في هذا القطاع.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. حجم التمويل المقدّم للتطوير العقاريّ، والبنى التحتيّة التجاريّة. 2. عدد المشاريع المشتركة المنفّذة بين المؤسّسات المختلفة في مجال الإسكان، والأراضي والتّخطيط الحضريّ. 3. حجم التسهيلات المقدّمة للقطاع الخاص في مجال التّخطيط التنمويّ. 4. عدد المشاريع التي نفّذت في مجال الإسكان، والتّخطيط الحضريّ والأراضي.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 150,000	خمس سنوات 750,000
3 تشكيل منتدى لجان مجتمعيّة.	تشجيع تشكيل لجان مجتمعيّة تطوعيّة تُساند الهيئات المحليّة، في تخطيط و تنفيذ أو متابعة المشاريع والمبادرات التنمويّة. انشاء منتدى للجان المجتمعية لتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق المشترك. تأهيل أعضاء اللجان المجتمعيّة حول الحكم المحليّ، وأنظمة وآليات عمله، وآليات وطرق التنمية المحلية بما فيها التنمية الاقتصاديّة. تطوير مركز مصادر لدعم تنمية المجتمع المحليّ في القدس، للمساعدة في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات، وتقديم المشورة من أجل النهوض بالتنمية.	محافظة القدس. وزارة شؤون القدس. وزارة الحكم المحليّ. القطاع الخاص والتعاونيّ الوطنيّ. البنوك الفلسطينيّة. اتحاد جمعيات الإسكان التعاونيّة. الجهات العاملة في هذا القطاع.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد اللجان المجتمعيّة المشكلة. 2. عدد المشاريع التي تابعت تنفيذها اللجان المجتمعيّة المشكلة. 3. عدد الدورات التدريبيّة المقدّمة وعدد المتدربين الملتحقين بالدورات التدريبيّة. 4. عدد المبادرات التي تمّ تنفيذها عبر اللجان.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 200,000	خمس سنوات 1,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
4 حماية الأرض الفلسطينيّة في محافظة القدس من الاستيلاء والمصادرة.	وضع المخطّطات البديلة لمجابهة المخطّطات الاحتلاليّة، والقيام بحملات مناصرة، وضغط للترويج لها، محليّاً ودوليّاً.	محافظة القدس.
	الاستفادة من الفرص الجزئيّة المتاحة لترخيص الوحدات السّكنيّة والتجاريّة، وإقامتها.	وزارة شؤون القدس.
	إيجاد حلول تخطيطيّة للعشوائيّات والتّجاوزات التّخطيطيّة والتّنظيميّة في الأحياء الواقعة خارج الجدار.	وزارة الحكم المحليّ.
	القيام بحملات توعية، ومناصرة تكشف أثر سياسات التّخطيط التوسعيّة للاحتلال، والانتهاكات للقانون الدّوليّ.	وزارة الأوقاف، والمراجع المسيحيّة.
	تقديم الدّعم التّخطيطيّ، والقانونيّ في إعداد مخطّط تفصيليّ للحصول على رخص بناء، ومساعدة ضحايا هدم المنازل، وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان.	القطاع الخاص، والتعاونيّ الوطنيّ.
	تجنيد المؤسّسات الحقوقيّة الدّوليّة لتعزيز الحقّ الفلسطينيّ، ودعمه في التّخطيط لمدينة القدس.	البنوك الفلسطينيّة.
	المساعدة على استصدار تراخيص لوحدات سكنية جديدة في القدس.	اتحاد جمعيات الإسكان التعاونيّة.
	متابعة إعلانات بلدية القدس الاحتلاليّة بخصوص مشاريعها التفصيليّة، ومخطّطات البلديّة، وتشكيل لجنة من المحامين للتواصل مع أصحاب الأراضي، والمباني المتأثّرة، والدّفاع عنهم.	المؤسّسات الدوليّة العاملة في هذا القطاع.
	متابعة القوانين والتعليمات، وتعديلاتها التي تستند إليها بلدية القدس الاحتلاليّة في تنفيذ مخطّطاتها واقتراح الإجراءات والتدخلات المناسبة للتعامل معها.	
	التواصل مع المغتربين المقدسيين من أصحاب المحلّات، والأراضي المعروفة من أجل المتابعات القانونيّة معهم لمنع مصادرة أراضيهم، وممتلكاتهم، عن طريق محافظة القدس.	
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. عدد ورش العمل، والنّدوات التي عقدت حول السياسات التوسعيّة للاحتلال. 2. عدد قضايا الدّعم التخطيطيّ، والقانونيّ لاستصدار رخص البناء، ومساعدة ضحايا هدم المنازل، وغيرها من الانتهاكات. 3. عدد المؤسّسات الحقوقيّة الدولية، التي تمّ تجنيدها في تعزيز الحقّ، ودعمه في التّخطيط في مدينة القدس. 4. عدد الأنشطة التي تستهدف مؤسّسات حقوقيّة دولية، والتي تدعم التنمية العمرانيّة في القدس. 5. عدد رخص البناء الصادرة للمقدسيين من قبل بلدية الاحتلال . 6. عدد القضايا التي دافع عنها المحامين مع أصحاب الأراضي المستهدفة لمخططات بلدية الاحتلال. 7. نسبة المغتربين المقدسيين من أصحاب المحلات والأراضي المعروفة التي تمّ التواصل معهم، والقيام بالإجراءات اللازمة لساندتهم لمنع مصادرة الممتلكات.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 900,000	خمس سنوات 4,500,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
5 تمكين هيئات الحكم المحليّ في محافظة القدس.	تعريف أعضاء الهيئات المحليّة (الجديدة) بالأعمال، والمسؤوليات الخاصة بالمجالس البلدية، ومساعدتهم لاتخاذ القرارت التنمويّة، والإداريّة، والماليّة ذات العلاقة.	محافظة القدس.
	تقوية الكادر التنفيذيّ (الإداريّ، والفنيّ) في الهيئات المحليّة.	وزارة شؤون القدس.
	تطوير الهيكليات، والأنظمة، والإجراءات لدى الهيئات المحليّة، ومواءمتها مع توجهات وزارة الحكم المحليّ، وتعليماتها.	وزارة الحكم المحليّ.
	تقوية الجباية لدى الهيئات المحليّة.	القطاع الخاص والتعاونيّ الوطنيّ.
	وضع الآليات المناسبة للمشاركة والمساءلة المجتمعيّة في الهيئات المحليّة.	البنوك الفلسطينيّة.
		اتحاد جمعيات الإسكان التعاونيّة.
		الجهات العاملة في هذا القطاع.
المؤشرات الخاصة بالهدف 5:	1. عدد الدورات التدريبيّة، وعدد المشاركين من أعضاء الهيئات المحليّة (الجديدة). 2. عدد الدورات المقدّمة للكادر التنفيذي، ونوعيّتها، وعدد المشاركين فيها. 3. نسبة الجباية السنويّة لدى الهيئات المحليّة في محافظة القدس. 4. مدى رضا المجتمع من عمل الهيئات المحليّة، والخدمات المقدّمة من قبلهم.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 350,000	خمس سنوات 1,750,000

التّكلفة الإجمالية	**9 مليون دولار**


المرأة الفلسطينية تريد



قطاع النّــــوع الاجتماعيّ



قطاع النّــــوع الاجتماعيّ

الواقع و التّحدّيات الأساسيّة :

تعيش النساء في محافظة القدس واقعًا مركبًا تتقاطع فيه السّياسات الرّسميّة، والممارسات اليوميّة لسلطة الاحتلال من خلال القوانين العنصريّة المتعلّقة بقضايا المواطنة، والإقامة، والعمل، والصّحة، وقضايا الأحوال الشخصية من جهة، والممارسات الفعلية التي تؤثّر على حياة الإنسان الفلسطينيّ، وتعيد صياغة الفضاءات الجندريّة على نحو يزيد من معاناة المرأة بشكل خاص، وانتهاك حقوقها الأساسية، وذلك من خلال: أعمال التهجير، والعنف، وهدم البيوت، والاستيطان، والحواجز العسكريّة، وجدار الفصل العنصريّ من جهة ثانية.

يتقاطع هذا الواقع السياسيّ مع منظومة عائلية ومجتمعيّة ذكورية تفرض على المرأة قيودًا اجتماعيّة تحرمها من حقوقها الأساسيّة، كحقّها في: التّعليم، والعمل، والميراث، والعيش في أمان، وكرامة، إضافة إلى غياب دور الدولة في حمايتها من: العنف، والقتل، والتنكيل بها، وفي توفير الإطار القانونيّ، والمؤسّساتي لضمان حقوقها الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة.

إنّ أية تدخّلات للتّطوير المستقبلي في قضايا المرأة والنوع الاجتماعيّ ينبغي أنّ تكون ضمن مستويين مركزيين هما:

المستوى الأول، يتعلق بقضايا المرأة بشكل عينيّ، ويعمل على تعزيز صمودها، وحمايتها من الانتهاكات الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسية التي تعاني منها، وضمان المساواة لها، وتوفير الحياة الكريمة والآمنة لها، وتمكينها من المشاركة الفعلية في صنع القرار، والتمثيل السياسي. كما يعمل هذا المستوى على تطوير برامج للتمكين الاقتصاديّ، والتّدريب المهني، وتطوير برامج التّعليم، بهدف إخراج النساء المقدسيات من دوائر الفقر، حيث أنّ نسبة الفقر بين النساء الفلسطينيات بعامة، والمقدسيّات منهنّ بخاصة تصل إلى (80 %). وفي مجال الصّحة، تعاني النساء المقدسيّات من انتشار الأمراض المزمنة مثل: مرض السرطان، والسكري، الإدمان.

المستوى الثاني، يتعلق بضمان مراعاة قضايا النّوع الاجتماعيّ في التخطيط لتطوير القطاعات الحياتية المتعددة، أي في: قطاعات الإسكان، والصحة، والتّعليم، والعمل، والزراعة، الإعلام وغيرها. ولاسيما الخصوصية القانونيّة، والإداريّة، والسّيادية على أرض الواقع للنساء



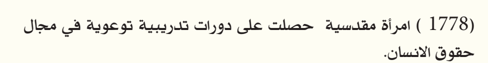
بلغت نسبة المشاركة للإناث في القوى العاملة في محافظة القدس(6.6 %) من مجموع الإناث (15) سنة فأكثر في العام (2016).

التوزيع النسبي للعاملين(15) سنة فأكثر لعام (2017) في محافظة القدس:

القطاع	ذكور	اناث
الزراعة	0.9	2.2
التعدين والمحاجر	13.8	10.0
البناء والتشييد	28.3	0.7
التجارة والمطاعم والفنادق	29.8	8.5
النقل والتخزين والاتصالات	9.5	0.0
الخدمات والفروع الاخرى	17.7	78.6



(5248) امرأة مقدسية تلقت مساعدات قانونية مجانية .



(1778) امرأة مقدسية حصلت على دورات تدريبية توعوية في مجال حقوق الانسان.



انضمت (30) سيدة مقدسية إلى الغرفة التجارية تحت الفئة الرابعة في (2017).



التوزيع النسبي للإناث في محافظة القدس:J1 هوية فلسطينية (3.4)/ هوية مقدسية(96.5)
-J2 هوية فلسطينية (88.4)/ هوية مقدسية(11.3).

الفلسطينيات في المناطق المختلفة داخل محافظة القدس، والتي فرضها الواقع السياسيّ.

وتقوم المؤسّسات النسويّة في القدس، بتقديم خدمات، واستشارات في مجالات عدة منها: الصّحة، والصّحةالإنجابيّة، والقانونيّة، والاجتماعيّة، والنفسيّة، إضافة إلى العمل على تمكين المرأة اقتصاديًّا من خلال مساعدتها في المشاريع الصّغيرة، وخلق قيادات نسويّة في القدس تسعى إلى فتح الأبواب للنساء، والعمل على تشجيعهن وتقديم يد العون لهن، وتوعيتهنّ بحقوقهنّ وواجبتهنّ والجهات التي يجب عليهنّ التوجّه لها في حال تعرّضهنّ لأي شكل من أشكال انتهاكات حقوقهن. وقد خلق هذا كله أثراً واضحًا وايجابيًّا في الحراك النسوي إلّا أنّ المؤسّسات المقدسّية تصطدم في بعض الأحيان بإجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيليّة، التي تعمل على تقييد نشاطاتها وعرقلتها.

وفيما يخص القوانين الخاصة بالمرأة في فلسطين، فقد تمّ تشكيل لجنة التّشريعات العادلة للنّوع الاجتماعيّ، برئاسة وزارة شؤون المرأة، ووزارة العدل، وعضوية مجلس الوزراء، ووحدات النّوع الاجتماعيّ في الوزارات، من أجل مراجعة القوانين والتشريعات من منظور النّوع الاجتماعيّ، (عبر مراجعة (32) قانونًا) ، والتي عند الانتهاء من عملها ستعمل على خلق وتطوير المفاهيم، والأدوات اللّازمة لمساندة المرأة في فلسطين.

وعلى الرغم من هذه الجهود، والتي هي بالضّرورة ستمكن الفلسطينيات بما فيهن المقدسيّات من الحصول على حقوقهن في مناطق نفوذ الحكومة الفلسطينيّة، إلّا أنّ المرأة المقدسيّة داخل الجدار بشكل خاص، ستظلّ تعاني من وجود ثلاثة أنّظمة تشريعيّة تحكمها هي: (الإسرائيليّ، والأردنيّ، والفلسطينيّ) ما يوجب إيجاد آلية للتعامل مع هذا الإرباك الناشئ من هذه الإشكالية، لخدمة النساء المقدسيّات في القدس.



الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع المرأة والنّوع الاجتماعيّ:

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 تضمين النّوع الاجتماعيّ في سياسات وبرامج المؤسّسات الفاعلة في القدس.	تنفيذ دراسة في مدى تضمين النّوع الاجتماعيّ في سياسات، وبرامج المؤسّسات الفاعلة في القدس، ووضع خطة تنفيذيّة للارتقاء بها. تنفيذ التدقيق الجندريّ للمؤسّسات العاملة في القدس (Gender audit). العمل على تطوير السياسات والبرامج المؤساساتيّة في ضوء نتائج التدقيق.	وزارة شؤون المرأة. المجلس التشريعيّ. وزارة التنمية الاجتماعيّة. المؤسّسات والمراكز المحليّة الفاعلة في هذا القطاع. المؤسّسات الدوليّة والمنظمات الحقوقيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد السياسات والبرامج التي تمّ تطويرها داخل المؤسّسات التي تأخذ قضايا النّوع الاجتماعيّ بعين الاعتبار. 2. عدد المؤسّسات التي قامت بإجراء التدقيق الجندريّ. 3. نسبة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسّسات المقدسيّة، بما فيها مجالس الهيئات المحليّة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 100,000	خمس سنوات 500,000
2 تفعيل القوانين والاتّفاقيّات الدوليّة الخاصّة بحقوق النّساء في القدس.	توثيق الانتهاكات الخاصة بالقوانين الخاصة بحقوق النساء من قبل الاحتلال، ونشرها. توعية المجتمع المقدسيّ حول الاتفاقيات والقوانين الخاصة بحقوق النساء وحمايتهن. عمل حملات مناصرة مجتمعيّة وضغط (محليّة ودوليّة) تُطالب الاحتلال بالالتزام بالقوانين الدوليّة. المشاركة في المحافل الدوليّة ذات العلاقة، لفضح انتهاكات الاحتلال الخاصة بالمرأة المقدسيّة، وتحشيد الجهود الرسميّة الدوليّة للضّغط على الاحتلال،وإلزامه تنفيذ القوانين، والاتفاقيات الدوليّة ذات العلاقة.	وزارة شؤون المرأة. المؤسّسات والمراكز المحليّة الفاعلة في هذا القطاع. المؤسّسات الدوليّة والمنظمات الحقوقيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. أعداد النساء والفتيات اللواتي يتعرّضن للانتهاكات من قبل الاحتلال (حسب نوعيّة الانتهاك). 2. عدد حملات المناصرة المجتمعيّة (المحليّة والدوليّة) التي تمّ تنفيذها، وقضاياها. 3. عدد المشاركات في المحافل الدوليّة ذات العلاقة بحقوق المرأة في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 60,000	خمس سنوات 300,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 تحشيد الجهود الرسميّة والأهليّة لتحسين وضع المرأة المقدسيّة.	وضع إطار عام مشترك متوافق عليه لتحسين واقع المرأة في القدس بين: المؤسّسات الرسميّة، والحكوميّة، والأهليّة .	وزارة شؤون المرأة.
	دعم وتقوية المؤسّسات الفاعلة، التي تعمل على تدعيم النساء، وتعزيز صمودهن، وتحسين ظروفهن الحياتيّة في جميع المجالات.	وزارة التنمية الاجتماعيّة.
	لقاء دوري "سنوي" للمؤسّسات المقدسيّة، والإفراد ذات العلاقة بالمرأة المقدسيّة.	المؤسّسات والمراكز المحليّة الفاعلة في هذا القطاع.
	توسيع وتطوير الخدمات القانونية المقدمة للنساء في قضايا لم الشمل، وقضايا الاحوال الشخصية.	المؤسّسات الدوليّة والمنظمات الحقوقيّة.
	تطوير برامج استشارة نفسية مجانية للنّساء، وبرامج مرافقة قانونيّة مجانية، وبرامج حماية وايواء لضحايا العنف المنزلي .	
	توفير برامج الرعاية الصحية للنساء في التخصصات المتعلقة بحاجيات النّوع الاجتماعيّ، وتحديداً الصّحة النفسيّة، وبرامج علاج الادمان، والأمراض المزمنة، ومنها خاصة امراض السرطان و توفيرالرعاية الصحية للمسنات.	
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. عدد المبادرات والأنشطة المنفّذة بشكل مشترك أو منسق، حسب نوعيّة النشاط. 2. عدد المؤسّسات التي تقدّم دعماً للنساء وتمّ تطويرها.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 800,000	خمس سنوات 4,000,000

الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
4 **العمل على التمكين المجتمعيّ والاقتصاديّ والسياسّي للمرأة المقدسيّة.**	تأهيل النّساء لِتُصبحنّ أكثر تنافسيّة في سوق العمل. توفير مشاريع مدّرة للدخل للنساء بشكل فرديّ أو جماعيّ. تطوير برامج تدريب للمبادرات الاقتصادية الفردية والجماعية للنساء . تطوير برامج للتدريب المهني في مجالات مهنية عينية للشابات والنساء واكسابهنّ مهنّاً جديدة لا توفرها الأطر التعليمية القائمة كالكليات والمعاهد والجامعات. تشجيع التميّز الإيجابيّ لتوظيف المرأة في المؤسّسات الفلسطينيّة الرسميّة، والأهليّة، والخاصة، وبخاصة في مراكز صنع القرار. تنفيذ حملات توعية مجتمعيّة (ذكور وإناث) حول مفاهيم وقضايا النّوع الاجتماعيّ. تقوية و تعزيز المؤسّسات النسويّة في توفير المشورة، والنّصح والدعم للفتيات، والنساء. تطوير قيادات شابة . عقد دورات تدريبيّة، وتثقيفيّة للمدراء والمعلمين، والمعلمات، وتشجيعهم لتضمين مفاهيم النّوع الاجتماعيّ في رياض الأطفال، و المدارس.	وزارة شؤون المرأة. وزارة الاقتصاد. وزارة العمل. محافظة القدس، ووزارة شؤون القدس. المؤسّسات والمراكز المحلية الفاعلة في هذا القطاع. المؤسّسات الدوليّة والمنظمات الحقوقيّة.
المؤشرات الخاصة بالهدف 4:	1. نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. 2. عدد الإناث والذكور في المناصب الإداريّة. 3. معدّلات البطالة بين الرجال والنساء. 4. عدد الحملات التي تمّ تنفيذها في قضايا النّوع الاجتماعيّ. 5. عدد الدورات التدريبيّة التي قدّمت للمدراء والمعلمين والمعلّمات في المدارس. 6. عدد الاستشارات من قبل المؤسّسات النسويّة في القدس. 7. عدد الدورات التدريبيّة المقدّمة للقيادات الشابة . 8. نسبة النساء والفتيات في الأندية، والمراكز الرياضيّة، والثقافيّة.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 640,000	خمس سنوات 3,200,000


التّكلفة الإجمالية

8 مليون دولار





قطاع تكنولوجيا المعلومات



قطاع تكنولوجيا المعلومات

الواقع والتّحديات الأساسيّة

تسيطر دولة الاحتلال على البنية التّحتيّة للاتصالات في المدينة المقدّسة، وعلى فرص الاستفادة مما يمكن أنّ تُقدّمه تكنولوجيا المعلومات من فرص للنّهوض بهذا القطاع المهم، ممّا يحدّ من القدرة على الإفادة من الكادر المقدسيّ والفلسطينيّ المؤهّل الموجود في المدينة المقدّسة، الذي هو مثابة كنز ثمين.

أمّا مؤسّسات الأعمال المختلفة في المدينة، فهي تعاني بسبب الإجراءات الاحتلاليّة، و الأطر القانونيّة التي تضعها (كعدم منح التراخيص، وارتفاع الضرائب)، ومنع السوق المحلّيّ الفلسطينيّ من الوصول إلى الشّركات المقدسيّة والتعاقد معها، مما يتسبب بخلق فجوات في إمكانيّة تطوير الشّركات المقدسيّة، والأفراد لمشاريعهم الناشئة؛ ولهذا نجد أنّ تطوّر هذه المؤسّسات بطيء ومحدود، بل ويدفع عديدًا منها إلى النّزوح من المدينة، وهي أيضًا مؤسّسات صغيرة، وذات صبغة عائلية في المجمل؛ لذلك فإنّ تهيئة هذه المؤسّسات للاستخدام الفعّال لأدوات تكنولوجيا المعلومات سيزيد من إنتاجية المؤسّسات والشّركات الفلسطينيّة المقدسيّة، وسيعمل على تطورها.

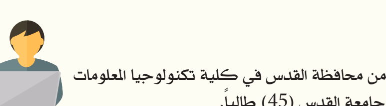
وقد وضع الاحتلال أربع عوائق رئيسة أمام رياديي قطاع تكنولوجيا المعلومات بهدف منعهم من النهوض بمشاريعهم، ودفعهم لترك المدينة، مع وجود فجوات، وتفاوت كبير في مستوى وجودة خدمات البنية التّحتيّة، وإمكانيات النفاذ (خدمات اللّيف البصريّ، والتكنولوجيا الإلكترونيّة، والوساطة الإلكترونيّة) بين مناطق محافظة القدس المختلفة (القدس وضواحيها)، حيث عمل جدار الفصل العنصريّ، وسياسة الحصار على الحدّ من قدرات الشّركات التكنولوجيّة العاملة في القدس على استقطاب الكفاءات، والموارد البشرية من خارج المدينة للعمل لديها، ما يسبب وجود فجوات في قدرة تطوير الشّركات المقدسيّة، والأفراد لمشاريعهم الوليدة ، والعوائق الأبع هي:

1-صعوبة استيعاب شركات قطاع التكنولوجيا داخل المدينة، وحرمان الشّركات من إمكانية إيجاد مقرّات لها فيها.

2- محدودية عملية الاحتضان لأفكار الرياديين والخريجين الجدد، التي من خلالها يتم رفع قدرات الخريجين الجدد، ومواءمتها مع احتياجات



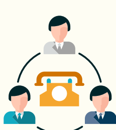
نسبة التحاق الطلبة في فروع العلوم الإنسانية (73 %) والعلمية (24 %) والتجارية (1،86 %) والصناعية(0،57 %) والفندقية(0،18 %) في مديرية التربية والتعليم في القدس .



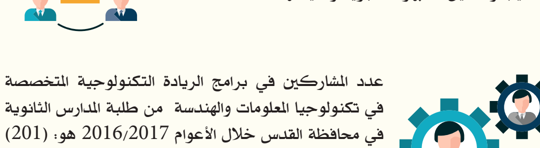
عدد الطلاب الملتحقين من محافظة القدس في كلية تكنولوجيا المعلومات وهندسة الحاسوب في جامعة القدس (45) طالباً.

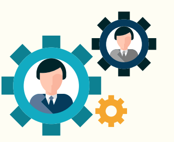


عدد الطالبات الملتحقات من محافظة القدس في كلية تكنولوجيا المعلومات وهندسة الحاسوب في جامعة القدس (34) طالبة.



تدريب (25) من الفنيين والعاملين في مجال التقنيات التربوية على تركيب وتشغيل الأجهزة المخبرية وصيانتها.





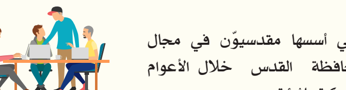
عدد المشاركين في برامج الريادة التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والهندسة من طلبة المدارس الثانوية في محافظة القدس خلال الأعوام 2016/2017 هو: (201) طالب وطالبة.

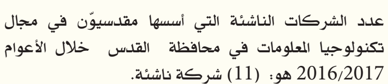


عدد المشاركين في برامج الريادة التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والهندسة من طلبة الجامعات والمهنيين في محافظة القدس خلال الأعوام 2016/2017 هو: (86) مشاركاً ومشاركة.

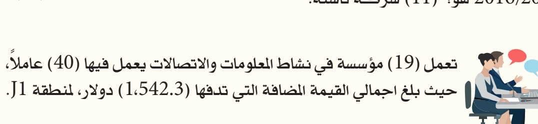


عدد المشاركين في مخيمات صيفية في الريادة التكنولوجية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والهندسة في محافظة القدس خلال الأعوام 2016/2017 هم : (173) مشاركاً ومشاركة.

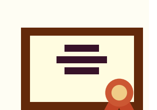




عدد الشركات الناشئة التي أسسها مقدسيّون في مجال تكنولوجيا المعلومات في محافظة القدس خلال الأعوام 2016/2017 هو: (11) شركة ناشئة.



تعمل (19) مؤسسة في نشاط المعلومات والاتصالات يعمل فيها (40) عاملاً، حيث بلغ اجمالي القيمة المضافة التي تدفها (1،542.3) دولار، لمنطقة J1.



عدد براءات الاختراع التي حصل عليها مقدسوّن في محافظة القدس خلال الأعوام 2016/2017 هو : ثلاث براءات اختراع.



السوق، ومواكبة التطور التكنولوجيّ العالميّ، ما يتسبّب في تضييق الخناق عليهم، ودفعهم إلى ترك المدينة.

3- الحد من التواصل بين الرّياديين من خارج القدس وداخلها، ومن بناء شبكة علاقات تجارية بينهم.

4- حرمان وعرقلة أي ريادي، أو شركة ناشئة من الحصول على أي تسهيل ائتماني من أي من البنوك العاملة في المدينة.

وفيما يخصُّ إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التّعليم، يجب تدريب الشّباب على هذه الأدوات، وإعطائهم مهارات عملية معينة للمساعدة في إيجاد فرص عمل لهم من ناحية، وكذلك فإنّ تكثيف استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في البيئة التّعليميّة نفسها سيطورها ويُحسِّن من أدائها من ناحية أخرى، وبالتالي تعزيز المعرفة التي تعدّ من أهم المقومات الأساسيّة لتحفيز عملية الإبداع، وزيادة رأس المال البشري وهما عاملان أساسيّان في الاقتصاد الفلسطينيّ المبني على المعرفة.

وتشير الإحصائيات لعام (2014) إلى أنّ نسبة مستخدمي الإنترنت في محافظة القدس قد بلغت (65.0%) كما قُدّرت نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقّالة بحوالي (78.9%)، ما يترتّب علينا العمل على إثراء معارفهم، ومهاراتهم في استخدامهم للتكنولوجيا [41].

وحول مساهمة قطاع الاتصالات، و تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد الفلسطينيّ، فقد لوحظ حدوث تقدّم نوعي في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة في معظم المحافظات الفلسطينيّة. أما في محافظة القدس، فما زال هناك كثير ممّا يمكن عمله ليكون هذا القطاع رافعة حقيقيّة، ونوعيّة للاقتصاد المقدسيّ.



الأهداف المتوقّع تحقيقها حتّى العام (2022)، وآليات التدخل في قطاع تكنولوجيا المعلومات:

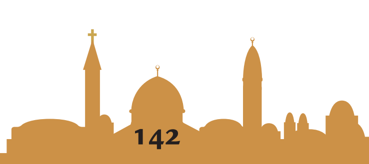
الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
1 تطوير البنية الأساسيّة لتكنولوجيا المعلومات من خلال توظيف التكنولوجيا في التعليم.	دعم برامج قائمة، وتطوير برامج جديدة ونوعية لطلبة المدارس في علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، والهندسة في كافة المجالات. توفير برامج تعليميّة تفاعلية تروّج للتكنولوجيا، وتوظيفها في شتى مجالات الحياة، وتشجيع المدارس والجامعات على استخدامها ضمن العملية التعليميّة، وتدريب المعلمين والمعلّمات عليها.	وزارة التربية والتعليم. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. حاضنات ومسّرعات الإعمال في المحافظات الأخرى. الشركات التكنولوجيّة العالميّة. المؤسّسات الدوليّة والعربيّة الداعمة لهذا القطاع. المؤسّسات الأهليّة المحليّة. مؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 1:	1. عدد الطلبة المشاركين في برامج تكنولوجية نوعية. 2. عدد البرامج التكنولوجية التي تستقبل الطلبة المقدسيين. 3. نسبة الطلبة الملتحقين بمرحلة التعليم العالي في تخصّصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 4. عدد المنتسبين لبرامج تدريبيّة حول الريادة في مرحلة التعليم العالي والعام.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 1,200,000	خمس سنوات 6,000,000
2 رفد سوق الأعمال المقدسيّ بشركات ناشئة في التكنولوجيا الحديثة.	تطوير ودعم حاضنات للأعمال التكنولوجيّة الناشئة. استحداث وإيجاد مُسّرعة أعمال لدعم الرياديين، وتجهيزهم لتطوير مشاريعهم . استحداث برامج تشبيك فعّالة، وشبكة داعمين احترافيين لتشبيك الرياديين مع مشاريع داخل فلسطين، وفي الوطن العربيّ، والعالم. إيجاد آليات لجلب الاستثمارات، والتمويل للمشاريع التكنولوجيّة المقدسيّة تكون مرتبطة بإنجازات، وخطط أداء. دعم الشركات المقدسيّة المتميزّة في تكنولوجيا المعلومات للمنافسة، والوصول إلى الأسواق العالمية من خلال تقديم خدمات الـ Outsourcing.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الشركات التكنولوجيّة العالمية. المؤسّسات الدوليّة، والعربيّة الداعمة لهذا القطاع. المؤسّسات الأهليّة المحليّة. مؤسّسات القطاع الخاص. هيئة تشجيع الاستثمار.
المؤشرات الخاصة بالهدف 2:	1. عدد الافراد المقدسيين المشاركين في الحاضنات التكنولوجيّة ومُسرّعات الأعمال. 2. عدد المشاريع التي تقبل للاحتضان. 3. عدد المشاريع التي تتحوّل إلى شركات فاعلة من خلال مُسرّعات الأعمال. 4. عدد العاملين في الشركات الناشئة. 5. عدد المنتسبين لبرامج تدريبيّة حول الريادة في مرحلة التعليم العالي والعام. 6. نسبة العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات من إجمالي القوة العاملة في مجمل قطاع الأعمال. 7. حصّة قطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات من إجمالي القيمة المضافة. 8. قيمة واردات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات كنسبة مئويّة من مجموع الواردات. 9. قيمة صادرات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات كنسبة مئويّة من مجموع الصادرات. 10. عدد المؤسّسات الداعمة والعاملة في قطاع التكنولوجيا والمعلوماتيّة في القدس.	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 300,000	خمس سنوات 1,500,000



الأهداف	آليات التدخل	الجهات ذات العلاقة
3 **تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل مؤسّسات الأعمال المقدسيّة التقليديّة.**	تحفيز، ودعم، وتوفير التسهيلات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل مؤسّسات الأعمال التقليديّة لتطوير أدائها وفاعليتها. تعزيز التجارة الدوليّة الإلكترونيّة من خلال الترويج لمنتجات مقدسيّة، وتسويقها على مستوى العالم من خلال منصّات في الفضاء الإلكترونيّ. تدريب الكوادر العاملة في قطاع الأعمال المقدسيّ على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تطوير أدائهم، وأعمالهم.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الشركات التكنولوجيّة العالميّة. المؤسّسات الدوليّة والعربيّة الداعمة لهذا القطاع. المؤسّسات الأهليّة المحليّة. مؤسّسات القطاع الخاص.
المؤشرات الخاصة بالهدف 3:	1. نسبة مؤسّسات الأعمال التي لديها تواجد حقيقيّ على الشبكة العنكبوتيّة. 2. نسبة مؤسّسات الأعمال التي تستلم طلبات عبر الإنترنت. 3. نسبة مؤسّسات الأعمال التي تضع أوامر شراء عبر الإنترنت. 4. عدد المتدربين على استخدام التكنولوجيا في سوق العمل. 5. نسبة العائد على مؤسّسات الأعمال من التجارة الإلكترونيّة .	
التّكلفة التّقديريّة بالدولار	سنويا 100,000	خمس سنوات 500,000

التّكلفة الإجمالية	**8 مليون دولار**

قطاع تكنولوجيا المعلومات



الخطة الاستثماريّة

الخطة الاستثماريّة:

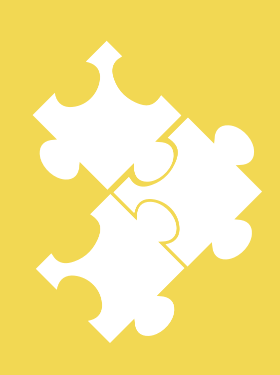
تمّ تقويم البرامج والمشاريع القطاعيّة المقترحة، وتحديد أولوياتها، استناداً إلى الأهداف، والاستراتيجيات القطاعيّة المتوافق عليها، وقد تمّ تصنيف البرامج والتدخلات ذات الأولوية اعتماداً على مجموعة من المعايير تضمن: الجدوى، والجاهزية لتنفيذ مدى مساهمتها في توفير فرص العمل، ومدى تجاوبها مع الاحتياجات المعلنة والملحّة للتجمّعات السّكانيّة المختلفة، وأثرها على المواطنين.

هذا وقد تمّ تقدير الموارد المالية اللّازمة لتحقيق كلّ هدف من الأهداف القطاعيّة المختلفة، والتي بلغت بمجملها (425،000،000) دولار أمريكي، للأعوام (2018-2022) ، وفيما يلي توزيع الموازنة حسب القطاعات، ونسبتها.

القطاع	الموازنة الإجمالية	النسبة المئوية
مجموعة الحماية والتّنمية الاجتماعيّة		
o قطاع التّعليم.	46،000،000	% 10،823
o قطاع الثّقافة والموروث الحضاريّ.	28،000،000	% 6،588
o قطاع الرّفاه الاجتماعيّ.	19،000،000	% 4،470
o قطاع الشّباب.	18،000،000	% 4،235
o قطاع الصّحّة.	23،500،000	% 5،529
o قطاع المواطنة و السّلم الأهليّ وسيادة القانون.	10،000،000	% 2،352
المجموع	144،500،000	% 34
مجموعة التّنمية الاقتصاديّة		
o القطاع الاقتصاديّ.	42،000،000	% 9.882
o قطاع الإسكان	160،000،000	% 37.647
o قطاع الزّراعة.	10،000،000	% 2،352
o قطاع السّياحة والاثار.	18،000،000	% 4،235
المجموع	230،000،000	% 54،11
القطاعات عبر القطاعيّة		
o قطاع البيئة	20،500،000	% 4،823
o قطاع الإعلام	5،000،000	% 1.764
o قطاع التّنمية الحضريّة، والحكم المحليّ	9،000،000	% 2،11
o قطاع المرأة.	8،000،000	% 1،88
o قطاع تكنولوجيا المعلومات.	8،000،000	% 1،88
المجموع	50،500،000	%11،88
المجموع العام	**425،000،000**	% 100

تعكس التكلفة التقديرية الواردة أعلاه توجهات التنمية المستدامة لتنفيذ التدخلات المقترحة، وتحقيق النتائج المرجوة من أجل تعزيز صمود المقدسيين وتمكينهم على أرضهم، وتحقيق الإنعاش والنمو الاقتصادي المطرد، وضمان مشاركتهم واستفادتهم من عوائد هذا النمو مما يمكنهم من الصمود ومواجهة سياسات الاحتلال الهادفة إلى اقتلاعهم وتهجيرهم من مدينتهم. والجدير ذكره أن هذه الموازنة ليست بأي شكل من الأشكال جزءاً من الميزانيات الجارية التي ترصدها الجهات ذات العلاقة الرسميّة أو جهات ذات الاختصاص في القدس، إنما هي موازنات إضافية لتحقيق الهدف الجامع.

هذا، وتبذل الحكومة الفلسطينيّة جهوداً حثيثة لتوفير الموارد الضرورية، إلا أنها تدرك أنه وفي ظل الوضع الاقتصادي القائم لا يمكنها وحدها أن تتحمل أعباء ومسؤوليات توفير كامل الدعم المالي المطلوب وأن الجزء الأكبر منه سيأتى من خلال مساهمات شركائها المختلفين المحليين منهم والدوليين. وبالتالي فهي تنظر إليهم وبالأخص الجهات التمويلية الخارجية (العربية والإسلامية والدولية) لتوفير الموارد الكافية لمساعدة الفلسطينيين في تنفيذ خطتهم هذه.



الخطة التنفيذية



خطة التنفيذ:

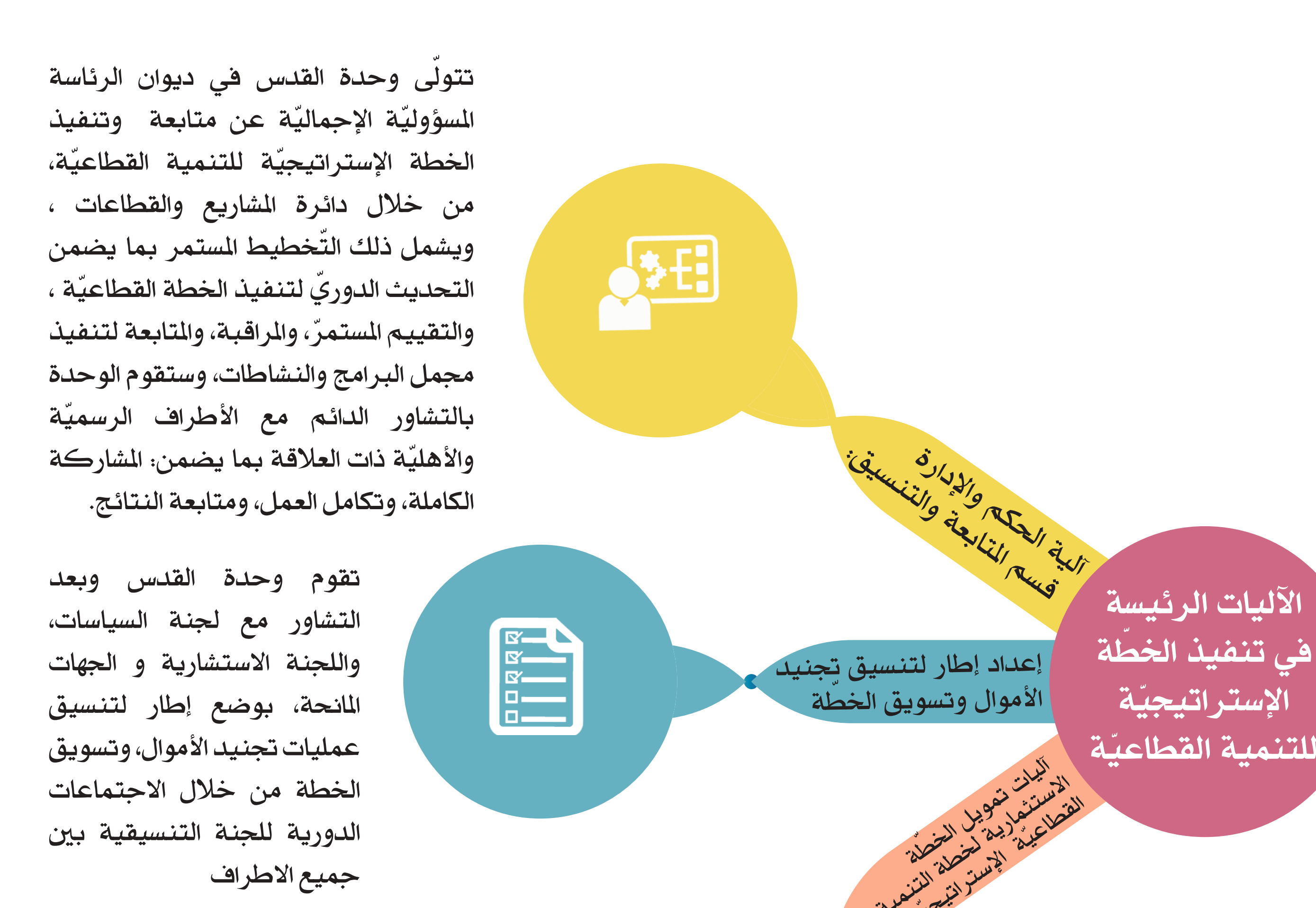
تتحقق أهداف الخطّة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة عبر تنفيذ بنودها ضمن توجّه عام، يتعامل مع القطاعات التنمويّة برؤية شموليّة، ترى في هذه القطاعات وحدة متكاملة، ويسود أجزاءها قدرٌ كبير في الانسجام، ويجب الأخذ بالتوجّهات الأساسيّة التالية في عملية تنفيذ الخطّة:

- ضمان التكامليّة، والتّنسيق عبر القطاعات، وتعزيز الجهود والموارد ما بين المؤسّسات الرسميّة الفلسطينيّة، والشركاء الدوليين.
- تعزيز الهويّة الفلسطينيّة، وحس الانتماء.
- الرّبط بين التدخلات الفوريّة، والرؤية طويلة المدى للقدس كعاصمة لدولة فلسطين.

الآليات الرئيسة في تنفيذ الخطّة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة:

توفّر الخطّة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة إطاراً عاماً للتدخّلات الفلسطينيّة في القدس الشّرقيّة، ومن المتوقع أن تلقى مهمّة تنفيذ الخطّة أساساً على عاتق المؤسّسات العاملة داخل المدينة ، أي مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتّحدة ، والمنظّمات الدوليّة بالإضافة إلى المؤسّسات الرسميّة الفلسطينيّة ذات العلاقة. وفي هذا السياق، تعدُّ عمليات تشجيع التشبيك، وبناء التّحالفات، والتّنسيق، والتّنفيذ المشترك للأنشطة من الأمور البالغة الأهميّة، بسبب تداخلات القضايا وتعقيداتها، وتعدّد الإطراف المشاركة، وعليه فمن المهم تأسيس إطار مستدام، وواضح يهدف إلى خلق أوسع تنسيق وتعاون وشراكة مُمكنه بين مختلف الأطراف المشاركة: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والجهات المانحة، مع الالتزام بضرورة الاعتماد على الهياكل القائمة وتعزيزها، والامتناع قدر الإمكان عن خلق هياكل جديدة إلّا إذا كان ذلك ضروريّاً.

- آلية الحكم والإدارة – قسم المتابعة والتنسيق:
- إعداد إطار لتنسيق تجنيد الأموال وتسويق الخطّة
- آليات تمويل الخطّة الاستثمارية لخطة التنمية القطاعيّة الإستراتيجيّة:



تتولّى وحدة القدس في ديوان الرئاسة المسؤوليّة الإجماليّة عن متابعة وتنفيذ الخطة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة، من خلال دائرة المشاريع والقطاعات ، ويشمل ذلك التّخطيط المستمر بما يضمن التحديث الدوريّ لتنفيذ الخطة القطاعيّة ، والتقييم المستمرّ، والمراقبة، والمتابعة لتنفيذ مجمل البرامج والنشاطات، وستقوم الوحدة بالتشاور الدائم مع الأطراف الرسميّة والأهليّة ذات العلاقة بما يضمن: المشاركة الكاملة، وتكامل العمل، ومتابعة النتائج.

تقوم وحدة القدس وبعد التشاور مع لجنة السياسات، واللجنة الاستشارية و الجهات المانحة، بوضع إطار لتنسيق عمليات تجنيد الأموال، وتسويق الخطة من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التنسيقية بين جميع الاطراف

نظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة حاليّاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنّ الموارد الفلسطينيّة ليست كافية للتعامل مع مختلف الأولويات، والتحدّيات الكبيرة والمتزاحمة التي تواجه المقدسيين، لذلك فإنّ القدرات الفلسطينيّة لتمويل الخطّة الإستراتيجيّة للتنميّة القطاعيّة تظل محدودة، وبالتالي فإنّ تنفيذ الجزء الأكبر من التدخلات المقترحة سيعتمد على التّمويل والدعم الخارجيين، أمّا على صعيد الإستراتيجيّة بعيدة الأمد، فالهدف يتمثّل في التخفيض المنتظم للاعتماد على المساعدات الخارجيّة وتعزيز الاعتماد الذاتي، والحس بالملكية لدى الفلسطينيين.

وعليه -وباستثناء بعض النشاطات المرتبطة بالقطاع الخاص- فإنّ غالبية التدخلات المقترحة في إطار الخطّة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة تتطلب تمويلاً خارجيّاً، وخاصة تلك التي سيتم تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدنيّ. و سيتم إطلاق حملة لتسويق الخّطّة وترويجها بهدف جذب الشركاء، كما ستقوم وحدة القدس بتسهيل ودعم عملية إعداد مقترحات مشاريع كاملة، وجاهزة لتجنيد الأموال بشكل يتوافق مع احتياجات كلّ من المقدسيين، والجهة المنّفذة (أي المؤسّسات الفلسطينيّة)، وبما يتناسب مع شروط، وتعليمات الجهات المانحة المعنية للحصول على التمويل اللّازم منها.

ومن الجدير ذكره، أنّ هناك عدّة مصادر تمويلية محتملة منها :الفلسطينيّة أو الخارجيّة، وهي:

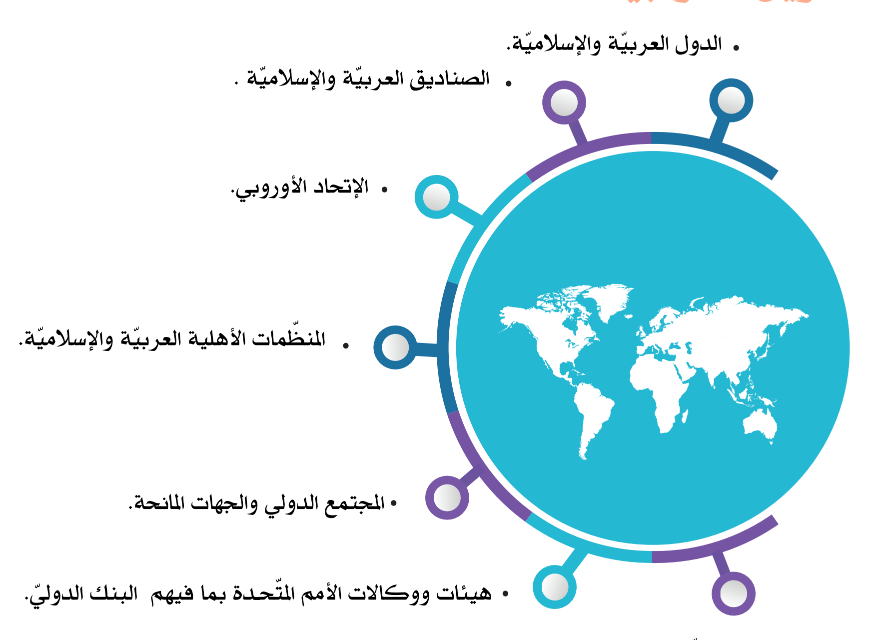
أولاً : مصادر التمويل الفلسطينيّة:

- مخصّصات من الموازنة العامة للقدس، من خلال تخصيص موازنات مباشرة لدعم منظمات المجتمع المدنيّ في القدس، أو موازنات مخصّصة لوزارات معنية ،ومؤسسات عامة يمكن استخدامها لدعم بعض التدخلات المحدّدة في القدس (خاصة خارج الجدار).



- أموال تتسلّمها منظمة التحرير الفلسطينيّة لصالح القدس، ويُمكن زيادة هذه المبالغ من خلال تفعيل مقرّرات الجامعة العربيّة، والقمة الإسلاميّة، ولجنة القدس ،الخاصة بدعم القدس.
- مساهمات من الفلسطينيين في الشّتات.
- المستثمرون الفلسطينيون المحليّون والمغتربون وبخاصة في نشاطات مرتبطة بالقطاع الخاص، مثل: التنمية الاقتصاديّة، والسياحة، والإسكان .
- تمويل ذاتي من قبل منظمات فلسطينية، غير حكومية.
- مؤسّسات دينية مثل: الوقف الإسلاميّ والكنائس المسيحيّة ، ومنظمات محليّة مرتبطة بالكنيسة.
- مساهمات من المجتمع المحلي بما فيها المساهمات النقدية(على سبيل المثال: دفع رسوم لقاء تسلّم خدمات، وتغطية نسبة مئوية من تكلفة نشاط محدّد) و/ أو مساهمات عينية .

ثانياً: مصادر التمويل الخارجيّة :



- الدول العربيّة والإسلاميّة.
- الصناديق العربيّة والإسلاميّة .
- الإتحاد الأوروبي.
- المنظّمات الأهلية العربيّة والإسلاميّة.
- المجتمع الدولي والجهات المانحة.
- هيئات ووكالات الأمم المتّحدة بما فيهم البنك الدوليّ.
- المنظّمات الأهليّة الدوليّة، وتلك المرتبطة بالمؤسّسات الكنسيّة.

آليات وخيارات التمويل:

نظراً لتعدّد خيارات التمويل ،سيتم اعتماد قنوات وآليات مختلفة في عملية تمويل الخطّة والتي تتضمّن ما يلي:

01 تسيير الدعم الخارجي عبر القنوات الرسمية الفلسطينيّة

02 تمويل مباشر من قبل الجهات المانحة

03 مشاركة القطاع الخاص

04 آلية التنسيق للجهات المانحة

05 آلية لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص

01 تسيير الدعم الخارجي عبر القنوات الرسمية الفلسطينيّة

تسيير الدعم عبر وزارة المالية (بمعنى عبر حساب الخزينة الموحّد) وفي هذا الإطار، من المهم الضغط باتجاه تنفيذ القانون المتعلّق بالقدس كعاصمة (قانون رقم 4 للعام 2002) فقد جاء في المادة (3)تخصّص حصة خاصة سنويّاًمن الموازنة العامة إلى مدينة القدس الشّريف، وتوضع البرامج، والخطط لتشجيع الاستثمار العام والخاص فيها، وتظل منطقة تطوير (1) ذات أولويّة خاصة، لكي تتسلّم القدس حصّتها العادلة من موازنة الحكومة الفلسطينيّة.

التنفيذ من قبل المؤسّسات الرسميّة الفلسطينيّة، بما فيها وزارة شؤون القدس، والوزارات المعنية، ومحافظة القدس، والمؤسّسات ذات العلاقة . ومن الضروري في هذا المجال أن يتم دمج الخطة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة في الخطط الوطنية القطاعيّة الفلسطينيّة.

02 تمويل مباشر من قبل الجهات المانحة

مساعدات مالية مباشرة إلى المنظمات غير الحكوميّة، والمؤسّسات الأهلية الفلسطينيّة.

تنفيذ مباشر للنشاطات من قبل الجهات المانحة، والمنظمات الأهليّة الدوليّة.

تأسيس شراكات، ومشاريع مشتركة بين المنظمات غير الحكوميّة الفلسطينيّة والدوليّة.

تمويل / تنفيذ عبر وكالات الأمم المتّحدة ومؤسّسات دوليّة.

تنفيذ مباشر من قبل مؤسّسات مرتبطة بالكنيسة.

03 مشاركة القطاع الخاص

تشجيع الاستثمارات من القطاع الخاص المحلّي والخارجيّ .

تشجيع الشراكات ما بين القطاعين الخاص والعام (مثل صندوق الاستثمار الفلسطينيّ).

الدعوة والمناصرة لترسيخ مفهوم "المسؤولية الاجتماعيّة" لدى القطاع الخاص الفلسطينيّ، لدعم المبادرات، والأنشطة التنمويّة الاجتماعيّة، والثقافية في المدينة.

04 آلية التنسيق للجهات المانحة

من خلال إنشاء شبكة للجهات المانحة في القدس ، فتكون شريكة في: برامج التنمية المستدامة ، وفي تحديد أولويات التنفيذ، ضمن الخطة القطاعيّة الإستراتيجيّة للقدس.

05 آلية لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص

ستلعب منظمات المجتمع المدنيّ، والقطاع الخاص الفلسطينيّة دوراً رئيساً في تنفيذ الخطة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة، وتشمل هذه المنظمات طيفاً متنوّعاً واسعاً من المؤسّسات والشبكات بما في ذلك المنظمات الأهليّة، والوطنية، والدوليّة، والجمعيّات الخيريّة، والمعاهد الأكاديميّة، ومراكز الأبحاث، والنوادي الشبابيّة ، والحركات الاجتماعيّة، والمؤسّسات الدينيّة، والنقابات، والجمعيّات والاتّحادات المهنيّة. بحيث تعتبر مشاركة هذه المنظّمات في تنفيذ الخطة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة، والتوصل إلى إجماع وتوافق بينها من العناصر الأساسيّة لتعزيز وجود توّجه وطنيّ فلسطينيّ نحو العمل في القدس.

من الصعب جدّاً إيجاد آليّة واحدة تصلح لكلّ الحالات، ولكل المؤسّسات، والتي من شأنها أن تضمن مشاركة الأطراف ذات الصّلة في تنفيذ الخطة الإستراتيجيّة للتنمية القطاعيّة، لذلك من المهم إنشاء منابر للحوار، وتبادل المعلومات، والخبرات، والتنسيق بهدف تسهيل عملية التنفيذ، وفي هذا السياق سيتم إتباع إستراتيجيّة من خمس مستويات، وهي:

01 الحفاظ على المؤسّسات الموجودة في القدس، وتفعيلها وتمكينها.

02 تعزيز وتنظيم العمل التطوعي، وعمل اللّجان الشعبيّة، والمجتمعيّة.

03 تقوية التحالفات القائمة، والشبكات القطاعيّة ، وتشجيع إقامة شبكات جديدة عند الضرورة.

04 تجميع الخبرات والمعرفة الفنيّة.

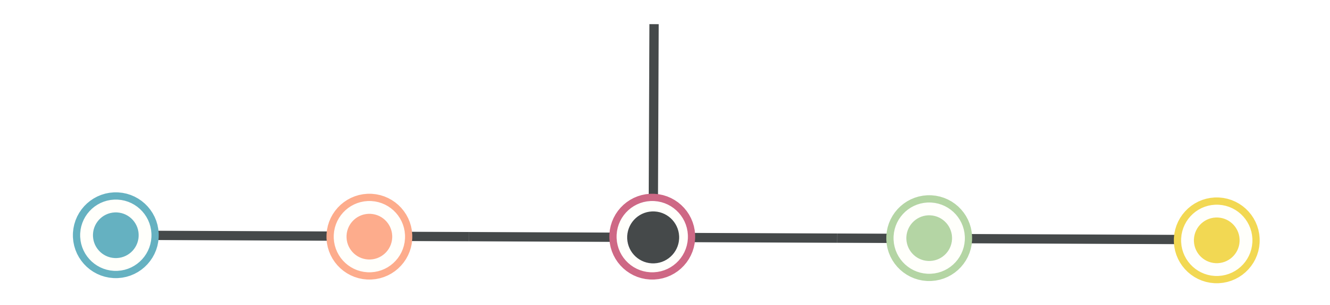
05 بناء علاقة مع المنظّمات الدوليّة النشطة في القدس من خلال: التّنسيق، والتّخطيط، والتّنفيذ المشترك للبرامج، و بطريقة تخدم وتّعزّز الوجود الفلسطينيّ في القدس.

وستعمل وحدة القدس في ديوان الرئاسة، على تنسيق العمل في القطاعات المختلفة من خلال تقوية صيغ العمل المشترك، وتعزيزه على شكل شبكات، واتحادات، لضمان تحقيق المراقبة، والتطوير المستمر للخطة التنموية. حيث سيتم عقد اجتماعات دورية ما بين الشبكات والاتحادات المختلفة للقطاعات والجهات المانحة، إضافة إلى التنسيق الدائم مع الجهات الرسميّة الفلسطينيّة المختلفة.

آليات المتابعة والتقويم

تتعدّد التدخلات القطاعيّة والبرامج والمشاريع   التي تعكس آمال المواطنين المقدسيين، وطموحاتهم ،إلاّ أنّ هذه الطّموحات تصطدم بواقع معقّد، يتمثّل في الآتي :

الإشكاليات



1

تعدّد الجهات النّاظمة للعمل، والتّدخّلات التنمّويّة دون رؤية موحّدة.

2

تعدّد الخطط، والبرامج المنفّذة في القدس .

3

عدم كفاية آليات الإشراف، والمتابعة، والتّنسيق على المشاريع والبرامج المموّلة من الهيئات الدّاعمة.

4

عدم تحديد الأولويات ما أدّى إلى تشتيت الجهود، والازدواجيّة، والتكرار دون حدوث تراكم في إنجازات حقيقيّة.

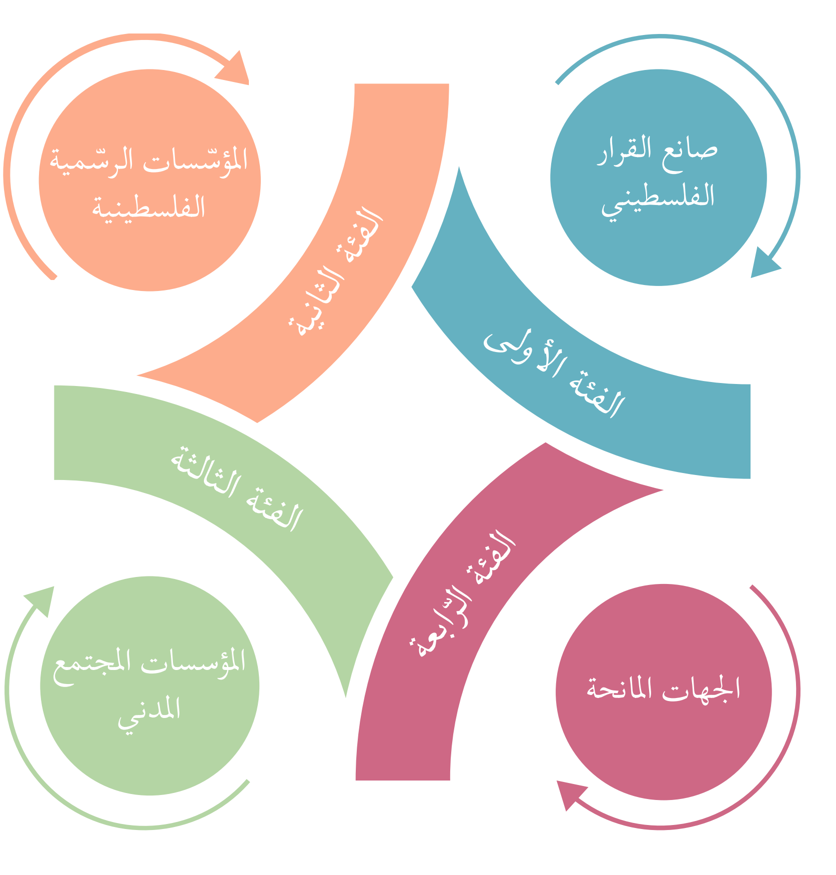
5

غياب إطار واضح للتّقويم، والتّحديث الدّوريّ للمعلومات، ومواكبة التّطوّرات على الأرض، ما يحّد من إمكانات تعديل السّياسات، والاستراتيجيّات، وبالتّالي التّدخّلات المطلوبة.

ولتسهيل رصد هذه المكونات، واستجابة للحاجة إلى توفير أدوات تساهم في تسهيل إدارة التّمويل وتوزيعه، ودراسة علاقته بالأثر المتوقّع من المشاريع، فقد تبنّى ديوان الرّئاسة وضع تصوّر شامل لبناء نظام منصّة تفاعليّة جيومعلوماتيّة، بحيث تكون فكرته مبنيّة على تقويم المشاريع، ومخرجاتها مُقابل المؤشّرات التّنمويّة الّتي تهدف المشاريع لتحقيقها، وعلاقتها بمؤشّرات الخطط الإستراتيجيّة. وستساعد هذه المنصة بعد تأسيسها في تحديد مدى تحقيق الأهداف التّنمويّة متوسطة وطويلة الأمد. كما ستساعد في توثيق العمليات، والخبرات، والتعلّم منها وتوفير الملاحظات من أجل المراجعة، والتحديث المنتظم للخطة.

وستكون هذه المنصّة متاحة للأطراف المعنية كافة، حيث ستتضمّن جمع، وتحليل المعلومات الكمية، والنوعيّة الضروريّة المرتبطة بالمدخلات، والأنشطة، والمخرجات، والنتائج والآثار المرتبطة بالخطة الإستراتيجيّة القطاعيّة. وستستكمل بإجراء دراسات متخصّصة، وأبحاث، ومسوحات لرصد التغيرّات الداخليّة والخارجيّة في السياق التنمويّ الداخليّ والخارجيّ. وسيضاف إلى ذلك كلّه معلومات بدهيّة سيتم التحقّق منها من خلال إجراء دراسات ميدانية، وستكون جميع الإطراف المشاركة والمعنية جزءا من جهود الرقابة، والتقويم، وتغذية المنصّة بالمعلومات، والبيانات الضرورية.

ولشموليّة الهدف، واستجابة للتّحدّي القائم حول أثر مشاريع التّنمية وأطرافها والشّركاء فيها، فإنّ الفئات الآتية سوف تستفيد من هذه المنصّة:



ستوفر بيانات ومؤشرات حقيقة تدعم عمليات اتخاذ القرار (وخاصة وحدة القدس في ديوان الرئاسة) .

ستوفر المنصة المعلومات الكافية لتساعد الجهات المانحة في تحديد أولويات تدخلاتها ، وأولويات التمويل ، بما يتفق مع أولويات المجتمع المحلي في القدس

في هذه الحالة تستهدي المؤسّسات بمخرجات ونتائج المنصة ، في تطوير مشاريعها وفق الاحتياجات التي تدل عليها المؤشرات .

ستوفر المَنصة المعلومات عن توفر المنح الدولية ونوعيتها ومواعيدها لتساعد مؤسسات المجتمع المدني في تجنيد مواردها لتنفيذ أنشطتها في سياق الخطة الإستراتيجية .

أما عناصر المنصة فهي:

نظام إدارة المشاريع

ويشمل دورة حياة المشروع منذ لحظة تقديمه للتمويل مرورا بتقييمه وفق أهداف ومؤشرات التنمية للخطة الإستراتيجية، وتمويله، ومتابعة تنفيذه وتقييمه، وانتهاء بقياس أثره الحقيقي على مؤشرات التمنية.

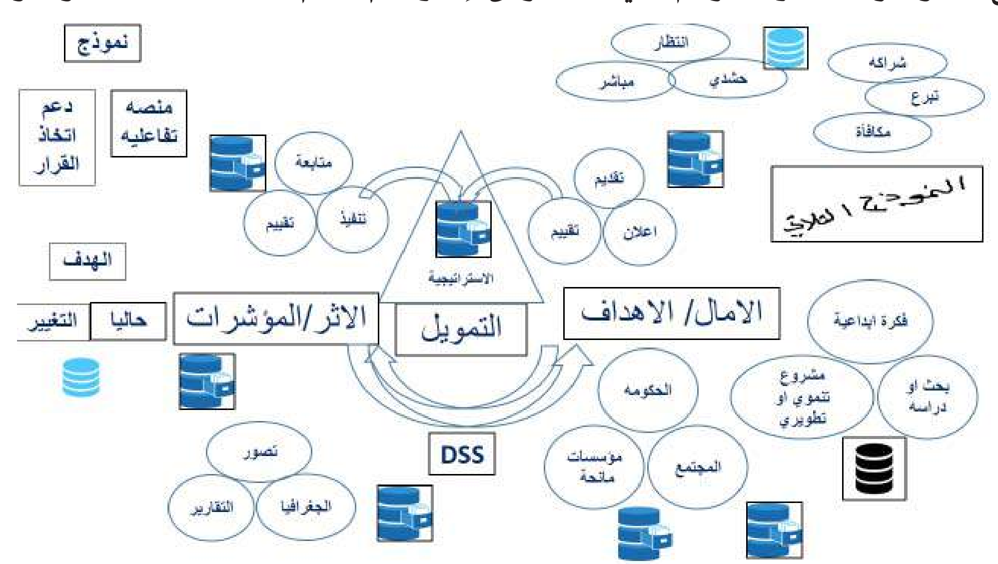
نظام التمويل

ويشمل آليات التمويل الثلاثة: التمويل المباشر بناء على نداء لمقترحات تمويل المشاريع. إعداد مقترحات المشاريع وتقييمها بانتظار التمويل. ثم التمويل الحشدي.

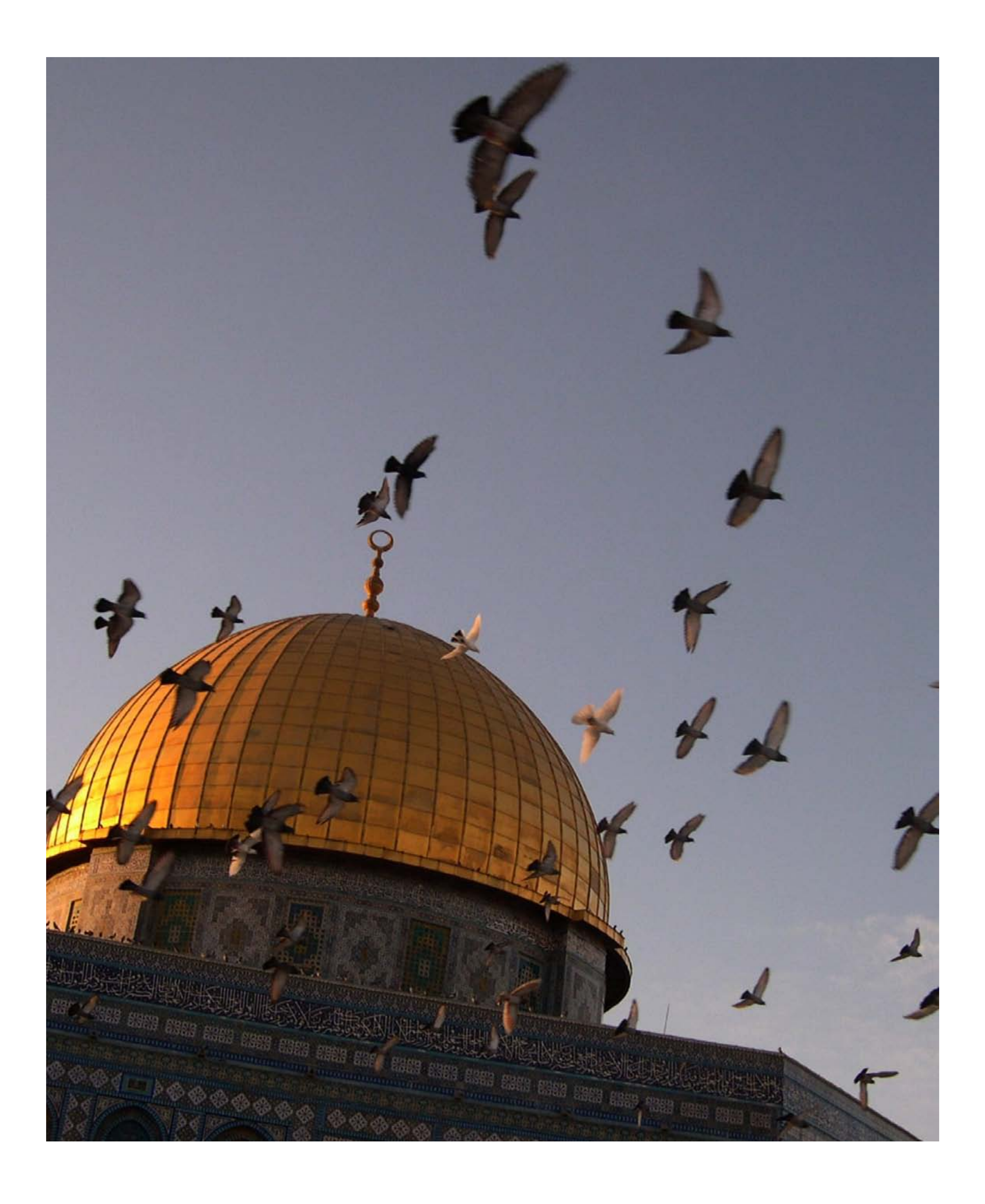
النظام الجيومعلوماتي

ويوفر ربط مخرجات المشاريع مع المناطق الجغرافية على مستوى تحدده الخطة الإستراتيجية كالمحليات مثلا. وبالتالي يتم مقاربة المخرجات ومؤشراتها مع أهداف ومؤشرات الخطة الإستراتيجية في المحليات. هذا يساعد على عكس اثر المشاريع بصور يسهل على صناع القرار تحديد الفجوات والاحتياجات. علما أن النظام يوفر القيم الأساسية الحالية لمؤشرات التنمية والقيم التي تهدف إلى تحقيقها الإستراتيجية بعد خمس سنوات.

إضافة إلى أنظمة التقارير الإحصائية والصورية و إدارة المستخدمين من ممولين ومنفذين ومستفيدين من المشاريع. الرسم التالي يوضح ما سيكون عليه تقرير صوري لقطاع تنموي في محليات جغرافية حسب قيم مؤشرات التنمية الوطنية. وهذا يساعد على توجيه تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية. الرسم الذي يليه يعرض الإطار العام لنظام المنصة التفاعلية الجيومعلوماتية.



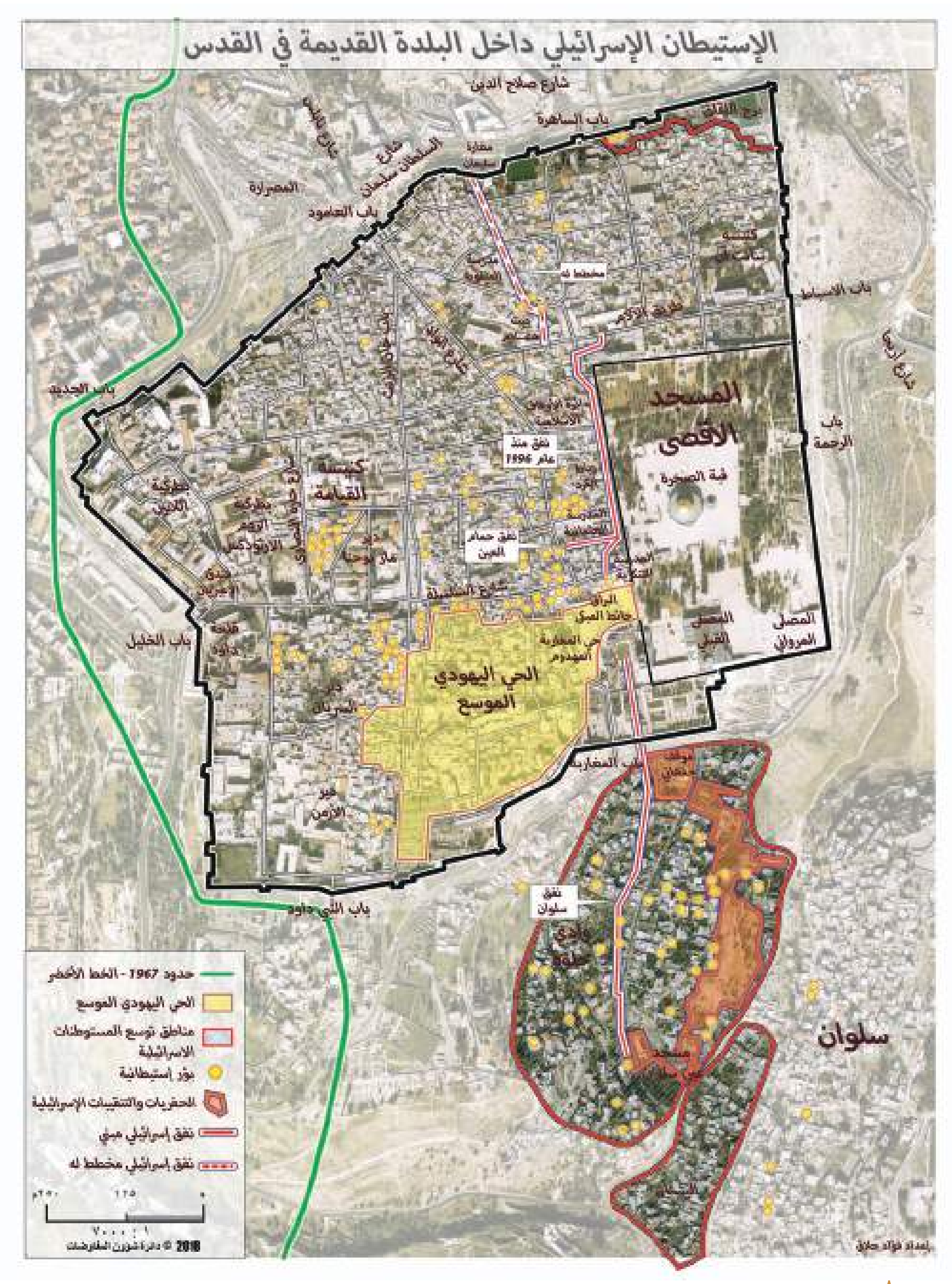
الاطار العام لنظام المنصة التفاعلية الجيومعلوماتية – حلقة تبدا من الامال وتمر بمقترحات التمويل، ثم التنفيذ، ثم المتابعة والتقييم، ثم قياس الاثر، ثم التنفذية



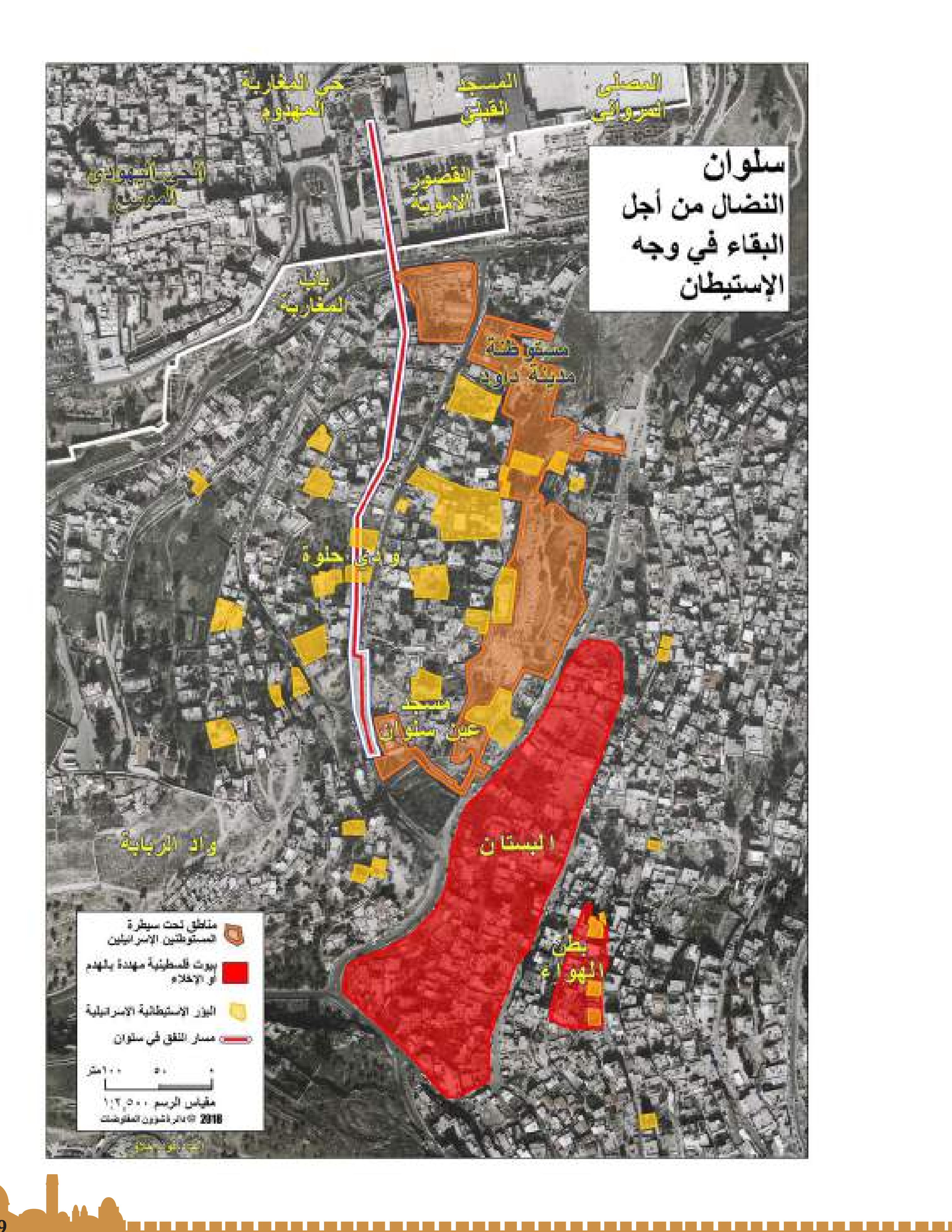


ملحق

الخرائط



الإستيطان الإسرائيلي داخل البلدة القديمة في القدس
شارع صلاح الدين
باب الساهرة
شارع السلطان سليمان
المصرارة
باب العامود
مخطط له
باب الأسباط
باب الجديد
المسجد الأقصى
قبة الصخرة
باب الرحمة
نفق منذ عام 1996
كنيسة القيامة
نفق حمام العين
الحي اليهودي الموسع
المصلى القبلي
المصلى المرواني
باب الخليل
باب المغاربة
نفق سلوان
باب النبي داود
سلوان
حدود 1967 - الخط الأخضر
الحي اليهودي الموسع
مناطق توسع المستوطنات الاسرائيلية
بؤر إستيطانية
الحفريات والتنقيبات الإسرائيلية
نفق إسرائيلي مبني
نفق إسرائيلي مخطط له
2010 © دائرة شؤون المفاوضات
إعداد فؤاد حلاق

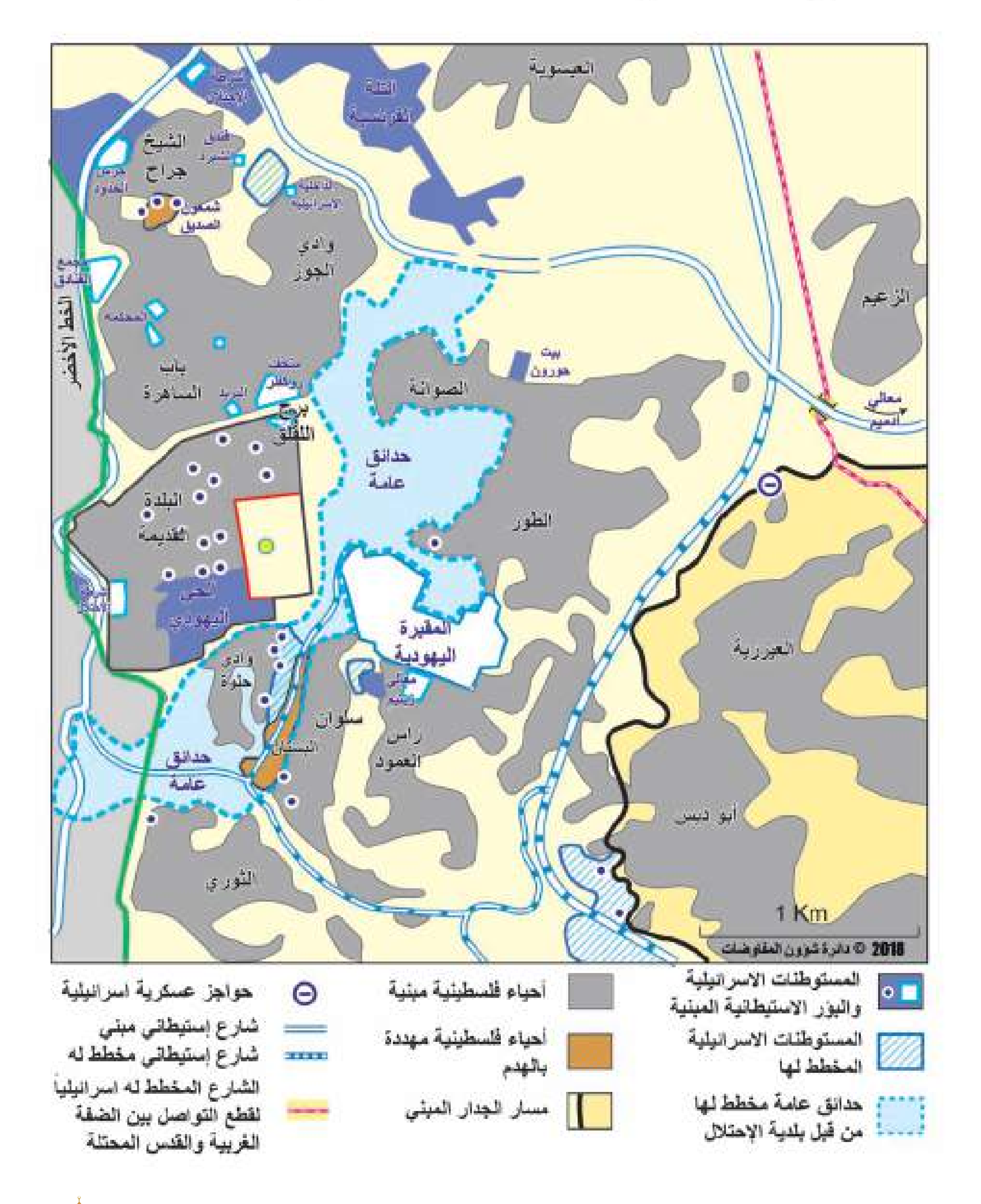


سلوان
النضال من أجل
البقاء في وجه
الإستيطان
حي المغاربة
المهدوم
المسجد
القبلي
المصلى
المرواني
القصور
الاموية
باب
المغاربة
مستوطنة
مدينة داوود
وادي حلوة
مسجد
عين سلوان
البستان
واد الربابة
بطن
الهوى
مناطق تحت سيطرة
المستوطنين الإسرائيليين
بيوت فلسطينية مهددة بالهدم
أو الإخلاء
البؤر الاستيطانية الاسرائيلية
مسار النفق في سلوان
٠ ٥٠ ١٠٠ متر
مقياس الرسم ١:٢,٥٠٠
2016 © دائرة شؤون المفاوضات

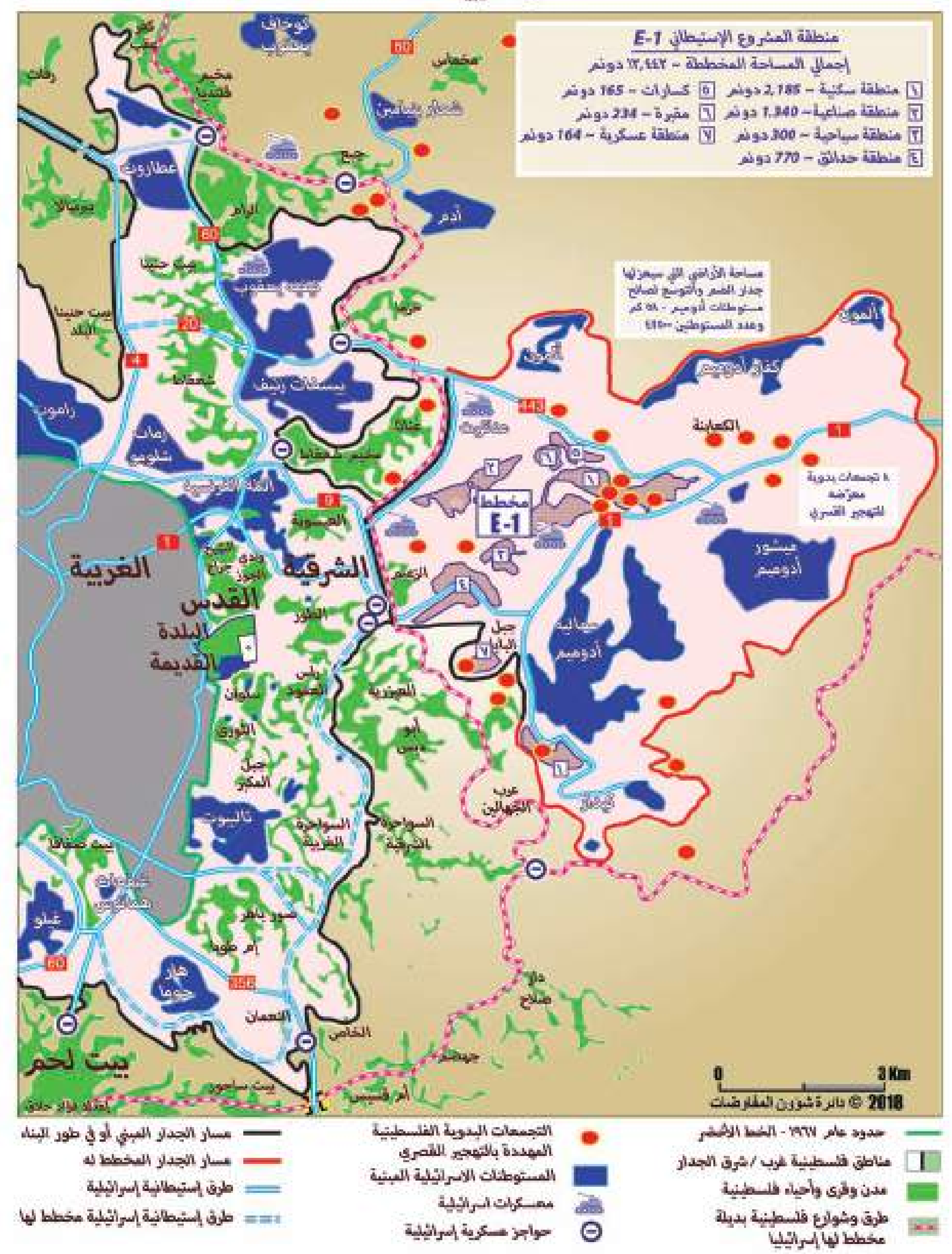


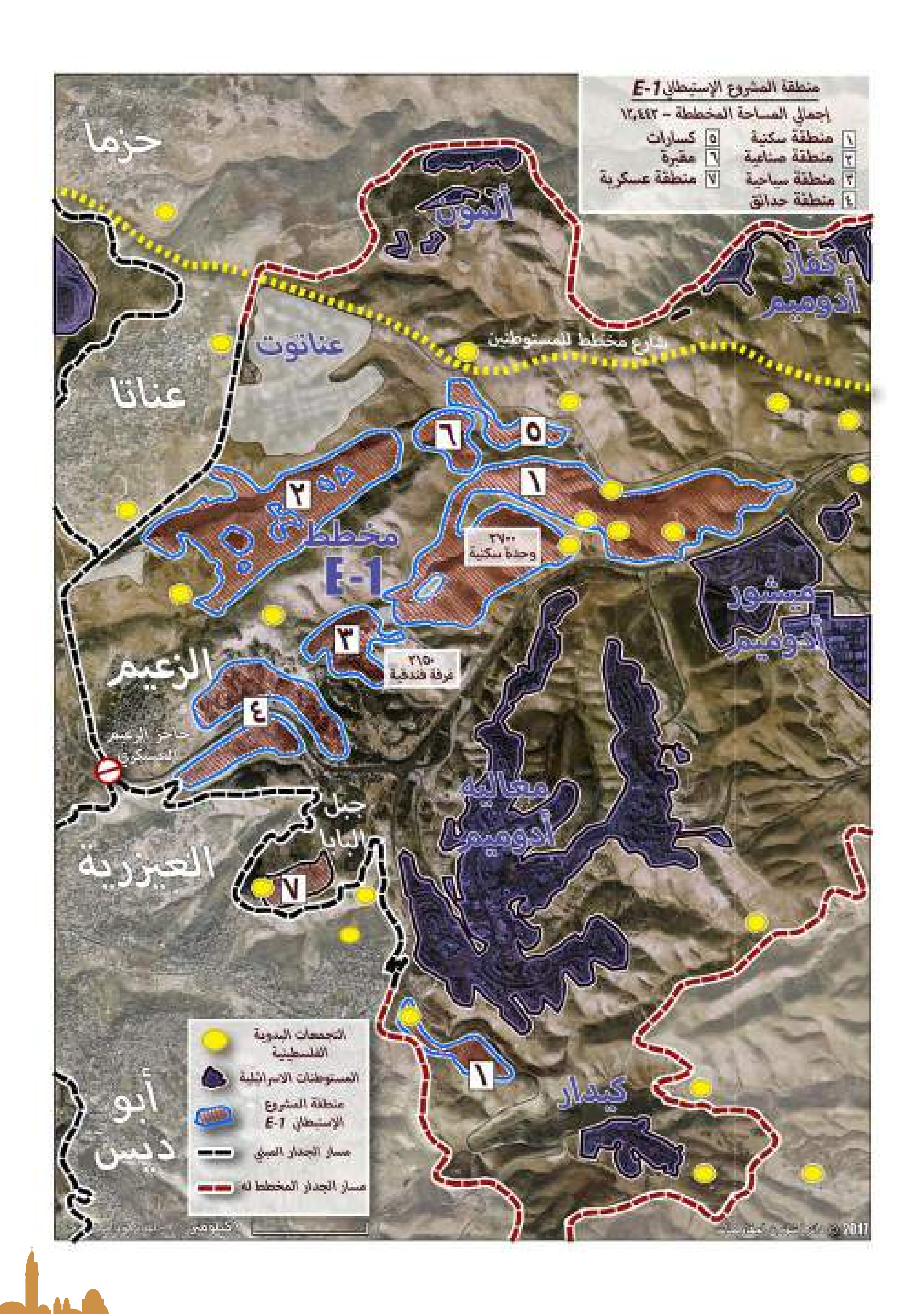
الترحيل القسري لسكان حي الشيخ جراح في القدس المحتلة
معالوت
دفنا
حرس
الحدود
فندق
شبرد
الشيخ جراح
وادي
الجوز
شمعون
هاتصديق
كبانية
ام هارون
القدس
الغربية
مجمع
الفنادق
حدود 1967 - الخط الأخضر
المستوطنات الإسرائيلية
مناطق توسع المستوطنات الإسرائيلية

التوسع الاستيطاني حول البلدة القديمة في القدس المحتلة



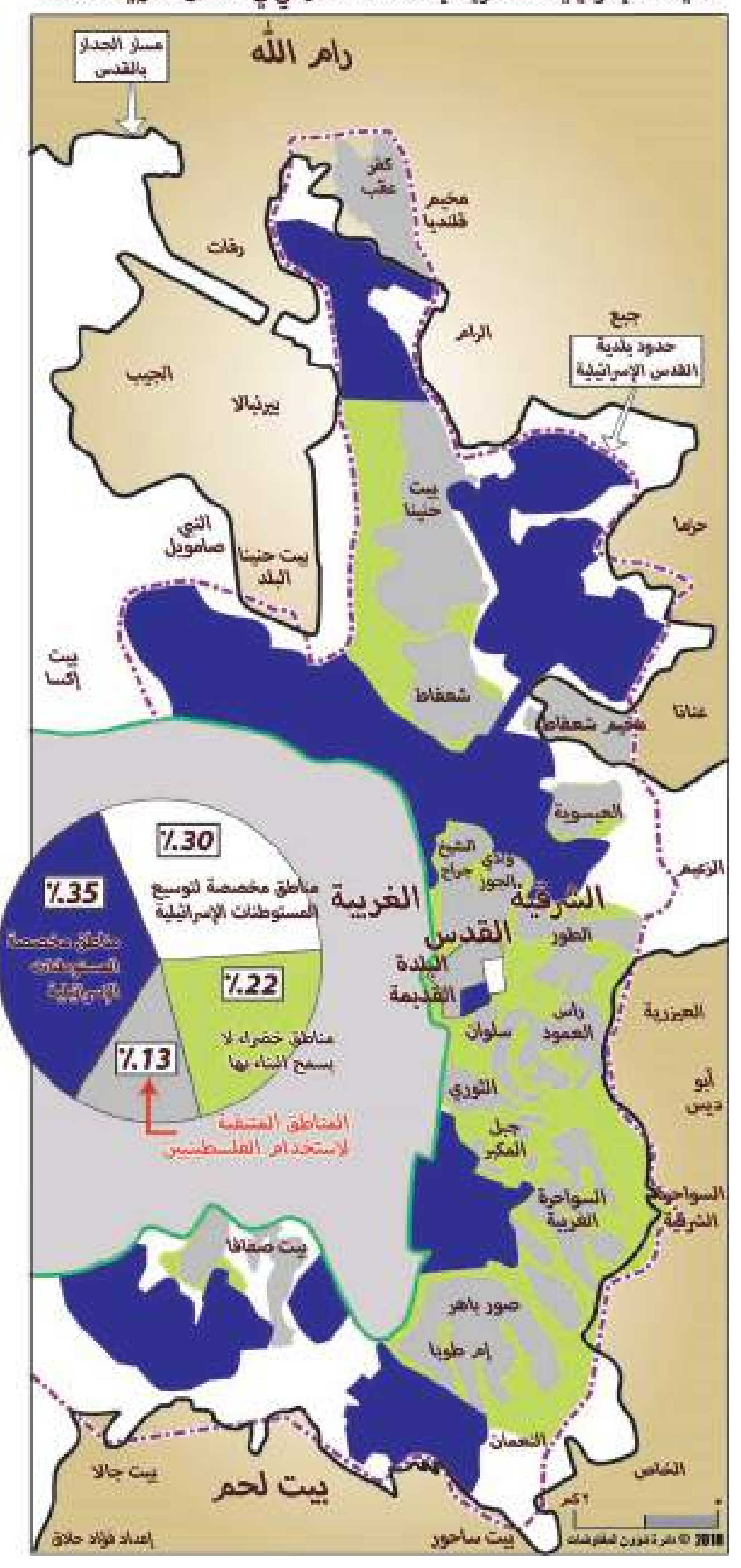
التجمعات البدوية الفلسطينية المهددة بالتهجير القصري ومخطط المشروع الإستيطان E-1 في القدس العربية المحتلة

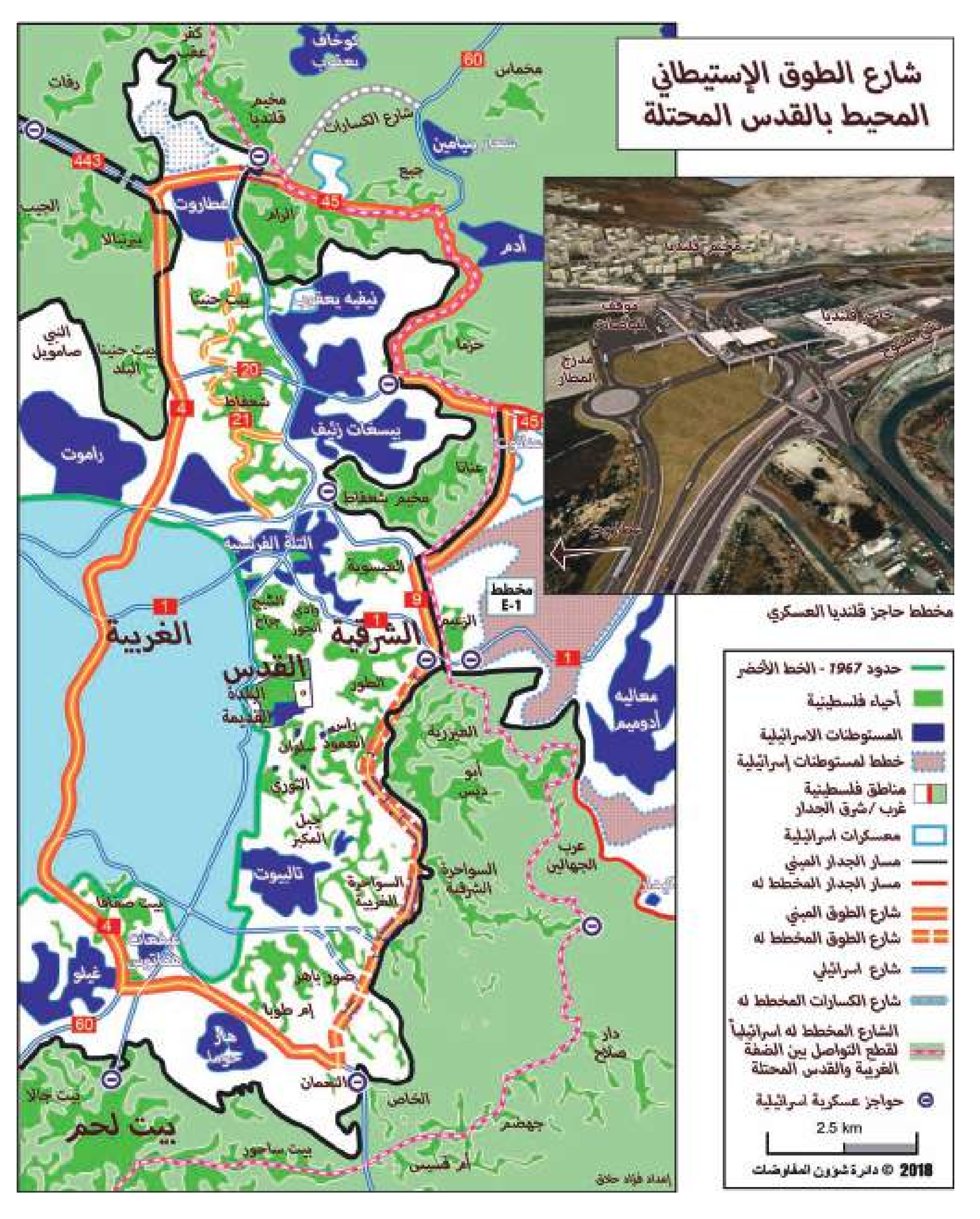




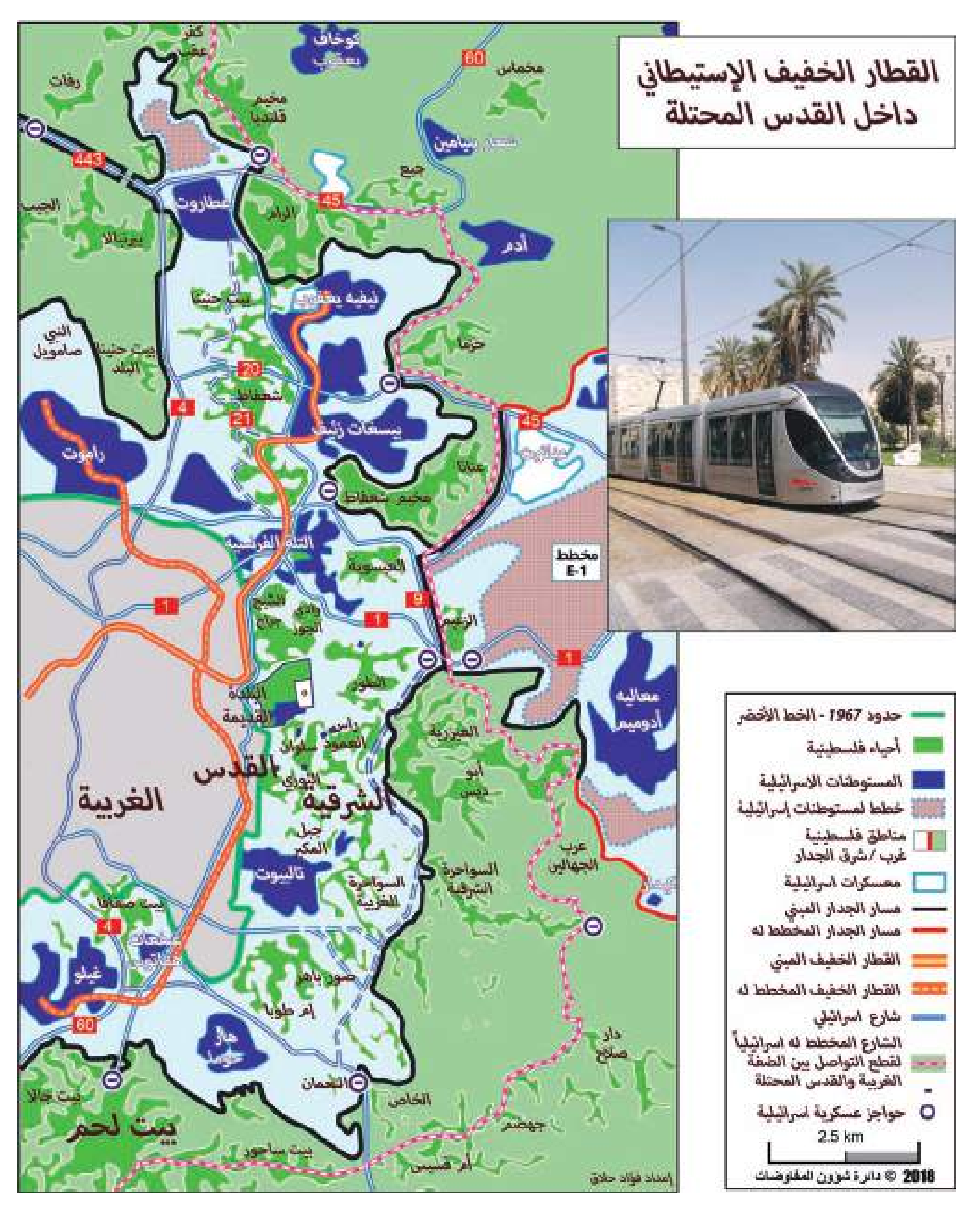
منطقة المشروع الإستيطاني E-1
إجمالي المساحة المخططة - ١٢,٤٤٣
١ منطقة سكنية
٢ منطقة صناعية
٣ منطقة سياحية
٤ منطقة حدائق
٥ كسارات
٦ مقبرة
٧ منطقة عسكرية
حزما
ألموت
كفار أدوميم
عناتوت
عناتا
شارع مخطط للمستوطنين
مخطط E-1
٣٧٠٠ وحدة سكنية
٢١٥٠ غرفة فندقية
ميشور أدوميم
الزعيم
حاجز الزعيم العسكري
جبل البابا
العيزرية
معاليه أدوميم
كيدار
أبو ديس
التجمعات البدوية الفلسطينية
المستوطنات الاسرائيلية
منطقة المشروع الإستيطاني E-1
مسار الجدار المبني
مسار الجدار المخطط له

السياسة الإسرائيلية العنصرية لإستخدامات الأرضي في القدس العربية المحتلة



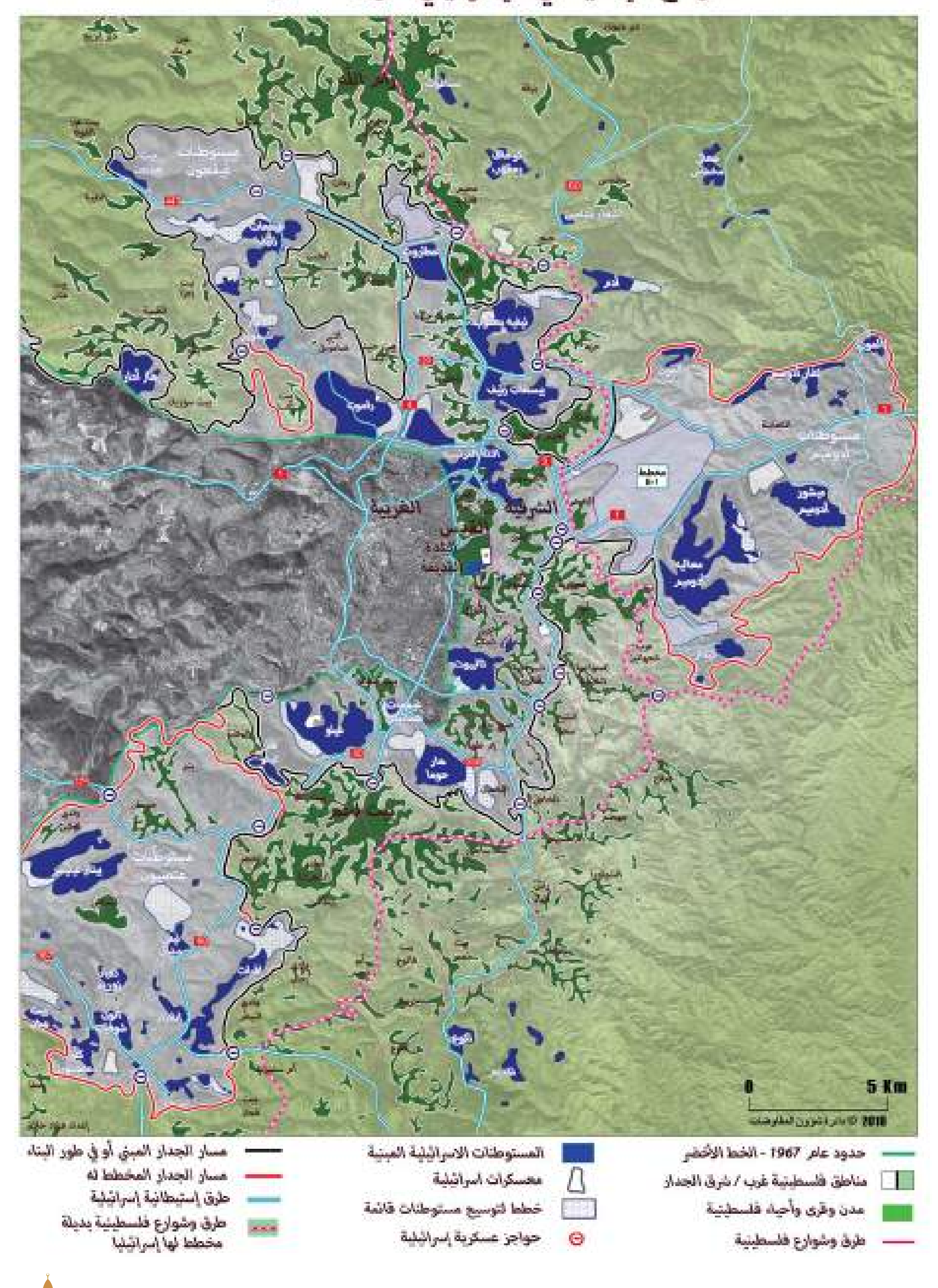


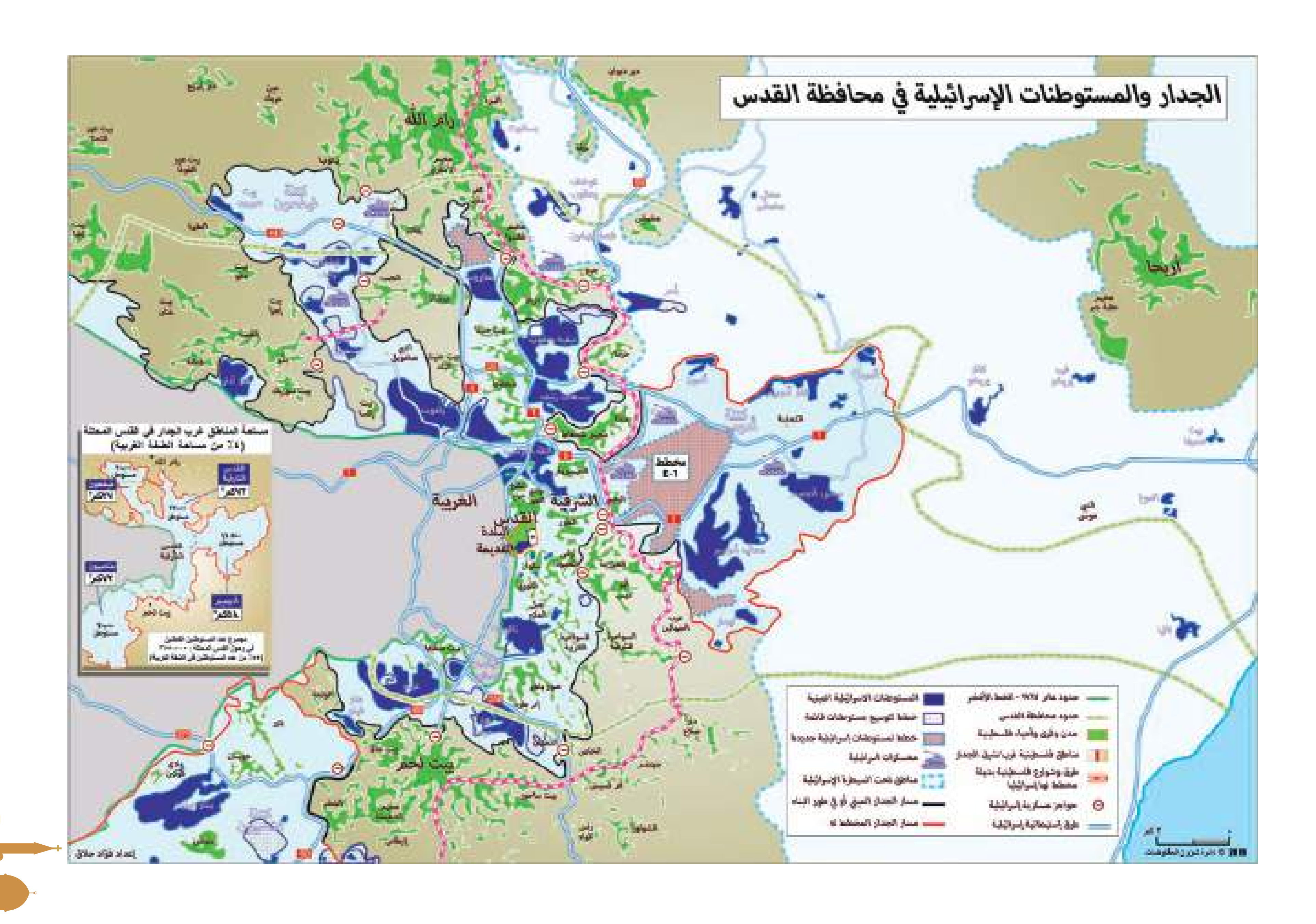
شارع الطوق الإستيطاني
المحيط بالقدس المحتلة
مخطط حاجز قلنديا العسكري
حدود 1967 - الخط الأخضر
أحياء فلسطينية
المستوطنات الاسرائيلية
خطط لمستوطنات إسرائيلية
مناطق فلسطينية غرب /شرق الجدار
معسكرات اسرائيلية
مسار الجدار المبني
مسار الجدار المخطط له
شارع الطوق المبني
شارع الطوق المخطط له
شارع اسرائيلي
شارع الكسارات المخطط له
الشارع المخطط له اسرائيلياً لقطع التواصل بين الضفة الغربية والقدس المحتلة
حواجز عسكرية اسرائيلية
2.5 km
2018 © دائرة شؤون المفاوضات
إعداد فؤاد حلاق
مخطط E-1
القدس
الغربية
الشرقية
بيت لحم
رافات
مخماس
مخيم قلنديا
شارع الكسارات
جبع
الرام
عطاروت
الجيب
بير نبالا
أدم
بيت حنينا
النبي صاموئيل
بيت حنينا البلد
حزما
شعفاط
بيسغات زئيف
راموت
عناتا
مخيم شعفاط
التلة الفرنسية
العيسوية
الطور
معاليه أدوميم
العيزرية
أبو ديس
سلوان
الثوري
جبل المكبر
تالبيوت
السواحرة الشرقية
السواحرة الغربية
عرب الجهالين
صور باهر
أم طوبا
بيت صفافا
جيلو
النعمان
الخاص
دار صلاح
جبل أبو غنيم
بيت جالا
بيت ساحور
جبهنم
أم قصيس
البلدة القديمة



القطار الخفيف الإستيطاني
داخل القدس المحتلة
كوخاف يعقوب
مخماس
مخيم قلنديا
رفات
60
443
عطاروت
الجيب
بيرنبالا
الرام
جبع
45
آدم
نيفيه يعقوب
بيت حنينا
النبي صامويل
بيت حنينا البلد
حزما
20
شعفاط
4
21
بسغات زئيف
عناتا
راموت
مخيم شعفاط
التلة الفرنسية
العيسوية
مخطط
E-1
الشيخ جراح
وادي الجوز
1
9
الزعيم
الطور
البلدة القديمة
راس العمود
سلوان
معاليه أدوميم
العيزرية
القدس
الغربية
الشرقية
الثوري
أبو ديس
جبل المكبر
تالبيوت
السواحرة الغربية
السواحرة الشرقية
عرب الجهالين
بيت صفافا
جيلو
صور باهر
أم طوبا
هار حوما
دار صلاح
النعمان
الخاص
بيت جالا
بيت لحم
بيت ساحور
حدود 1967 - الخط الأخضر
أحياء فلسطينية
المستوطنات الاسرائيلية
خطط لمستوطنات إسرائيلية
مناطق فلسطينية غرب / شرق الجدار
معسكرات اسرائيلية
مسار الجدار المبني
مسار الجدار المخطط له
القطار الخفيف المبني
القطار الخفيف المخطط له
شارع اسرائيلي
الشارع المخطط له اسرائيلياً لقطع التواصل بين الضفة الغربية والقدس المحتلة
حواجز عسكرية اسرائيلية
2.5 km
2018 © دائرة شؤون المفاوضات

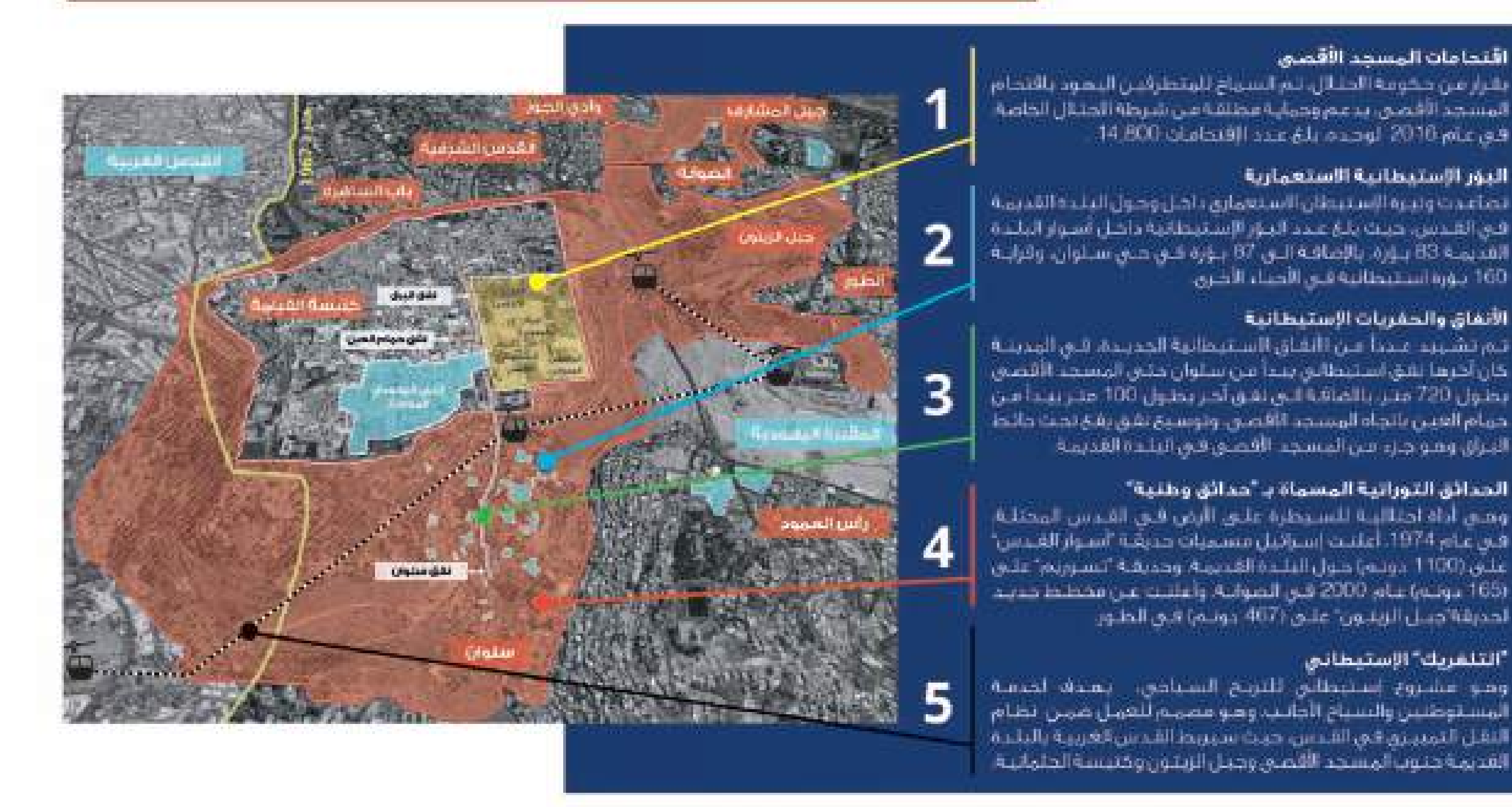
التوسع الإستيطاني الإسرائيلي حول القدس المحتلة

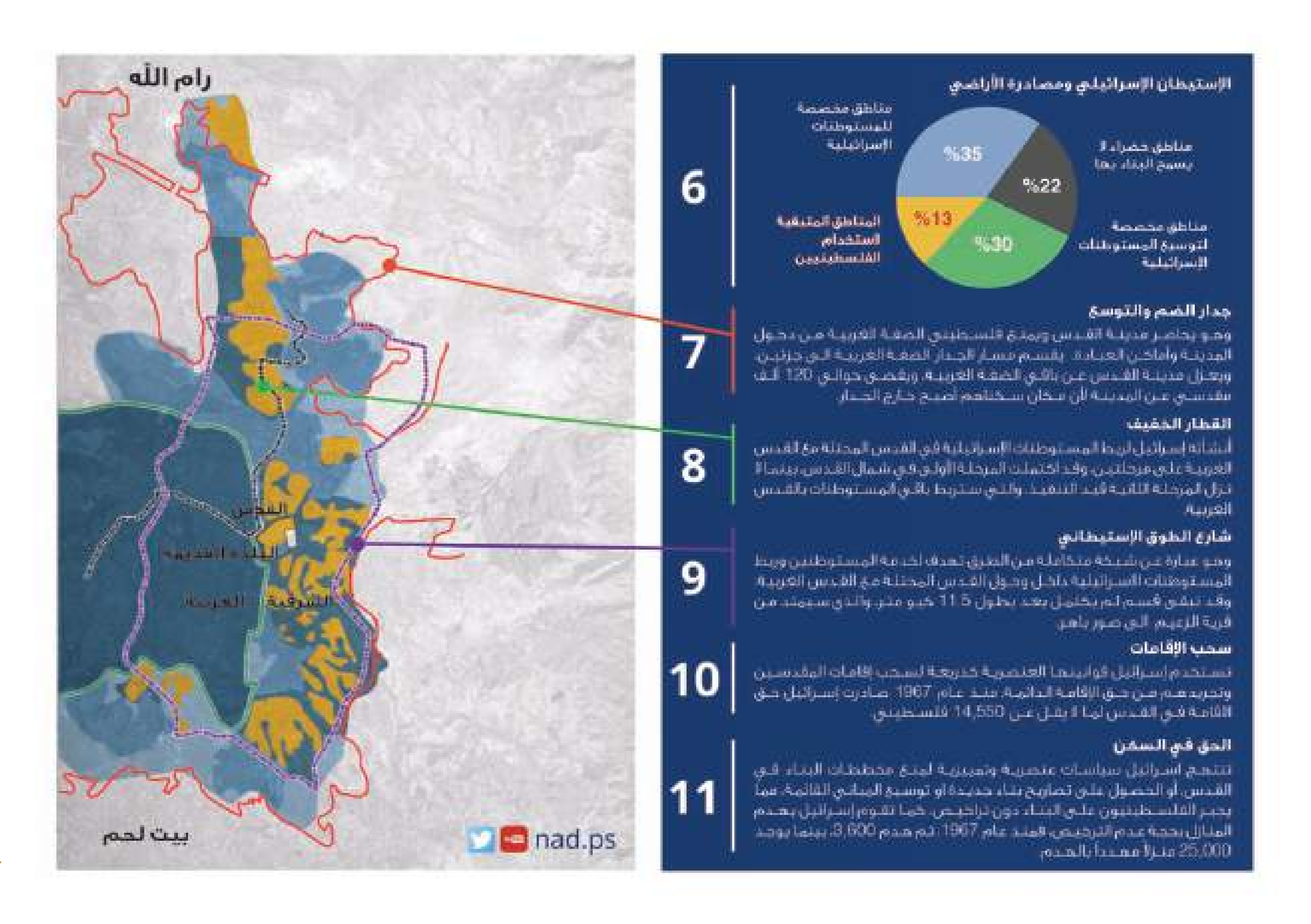



الجدار والمستوطنات الإسرائيلية في محافظة القدس
رام الله
أريحا
بيت لحم
الغربية
الشرقية
القدس
البلدة القديمة
مخطط E-1
مساحة المناطق غرب الجدار في القدس المحتلة
(٪٤ من مساحة الضفة الغربية)
المستوطنات الإسرائيلية المبنية
خطط لتوسيع مستوطنات قائمة
خطط لمستوطنات إسرائيلية جديدة
معسكرات إسرائيلية
مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية
مسار الجدار المبني أو في طور البناء
مسار الجدار المخطط له
حدود عام ١٩٦٧ - الخط الأخضر
حدود محافظة القدس
مدن وقرى وأحياء فلسطينية
حواجز عسكرية إسرائيلية
طرق استيطانية إسرائيلية
إعداد فؤاد حلاق

خمسون عاماً
على الاحتلال العسكري للقدس العربية المحتلة

نصف قرن على محاولات سلطة الاحتلال ضم وتهويد القدس وتغيير معالمها وهويتها وتدمير مقدساتها، ومحو الوجود الفلسطيني فيها، وفصلها عن محيطها العربي بواسطة جدار الضم والتوسع، وتكثيف المشروع الاستيطاني الاستعماري على أرضها. أمام صمود 360 ألف فلسطيني مقدسي، متمسكين بهويتهم وحقوقهم غير القابلة للتصرف.





رام الله
بيت لحم
القدس
البلدة القديمة
الشرقية
الغربية
nad.ps
الإستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي
مناطق مخصصة للمستوطنات الإسرائيلية
مناطق خضراء لا يسمح البناء بها
مناطق مخصصة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية
المناطق المتبقية لاستخدام الفلسطينيين
%35
%22
%30
%13
6
7
جدار الضم والتوسع
وهو يحاصر مدينة القدس ويمنع فلسطينيي الضفة الغربية من دخول المدينة وأماكن العبادة. يقسم مسار الجدار الضفة الغربية الى جزئين ويعزل مدينة القدس عن باقي الضفة الغربية، ويقصي حوالي 120 ألف مقدسي عن المدينة لأن مكان سكناهم أصبح خارج الجدار
8
القطار الخفيف
أنشأته إسرائيل لربط المستوطنات الإسرائيلية في القدس المحتلة مع القدس الغربية على مرحلتين. وقد اكتملت المرحلة الأولى في شمال القدس بينما لا تزال المرحلة الثانية قيد التنفيذ، والتي ستربط باقي المستوطنات بالقدس الغربية
9
شارع الطوق الإستيطاني
وهو عبارة عن شبكة متكاملة من الطرق تهدف لخدمة المستوطنين وربط المستوطنات الاسرائيلية داخل وحول القدس المحتلة مع القدس الغربية وقد تبقى قسم لم يكتمل بعد بطول 11.5 كيلو متر والذي سيمتد من قرية الزعيم الى صور باهر
10
سحب الإقامات
تستخدم إسرائيل قوانينها العنصرية كذريعة لسحب إقامات المقدسيين وتجريدهم من حق الإقامة الدائمة. منذ عام 1967 صادرت إسرائيل حق الاقامة في القدس لما لا يقل عن 14,550 فلسطيني
11
الحق في السكن
تنتهج إسرائيل سياسات عنصرية وتمييزية لمنع مخططات البناء في القدس أو الحصول على تصاريح بناء جديدة أو توسيع المباني القائمة مما يجبر الفلسطينيون على البناء دون تراخيص. كما تقوم إسرائيل بهدم المنازل بحجة عدم الترخيص، فمنذ عام 1967 تم هدم 3,900 بينما يوجد 25,000 منزلاً مهدداً بالهدم



" لا بدّ من احتضان أبناء القدس والوقوف إلى جانبهم، لانّ المخاطر التّي تحيط بالقدس أكبر من طاقة أهل القدس. بل إنها أكبر من طاقة الشّعب الفلسطيني على حمل أعباء مواجهتها، فالقدس هي قضيّة عربيّة إسلاميّة مسيحيّة عالميّة من الدرجة الأولى، وعلينا حشد الطاقات كافّة، وتفعيلها من أجل أن تكون العاصمة المحرّرة للشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية".

فخامة السيّد الرئيس محمود عبّاس "أبو مازن"








IMPONITUR.












أنا
لا
أنساكِ
فلسطين
عائدون














مراجع:

- وحدة القدس. الخطّة الإستراتيجية للتّنمية القطاعيّة في القدس الشرقية (2012-2010) ، ديوان الرئاسة ، 2010.
- منظمة التحرير الفلسطينية.أمانة سر اللجنة التنفيذية . دائرة شؤون المفاوضات.
- الخطة الإستراتيجية لتنمية مدينة القدس العربية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار، 2012.
- إستراتيجية عمل الأمم المتحدة في القدس الشرقية.تكامل عمل الأمم المتحدة في المجال السياسي وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والتنموي،ايلول2016.
- الخطة الإستراتيجية 2014-2016، مؤسسة التعاون
- الخطة الإستراتيجية لوزارة الحكم المحلي.
- سالم، وليد.(2017). المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية،مؤسسة ACT للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات.
- عرفة،نور.(2017).تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية :القدس الشرقية. معهد ماس.
- القدومي،سعاد.(2008).وضع التعليم في مدارس القدس العربية للعام الدراسي 2007 - 2008 ،وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.
- صالح، محسن.(2016). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015.مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- يونيسكو. (2014). تقرير رصد التعليم للجميع العالمي عام 2015.
- جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. القدس الشرقية حقائق ومعطيات 2017.
- إبراهيم، بلال (2010). الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الأسطل، كمال(2005). مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في المدينة بعد عام 1967. غزة: جامعة الأزهر. .http://info.wafa.ps/pdf/future__of__Jerusalem.pdf
- الجعبة، نظمي (2009). القدس بين الاستيطان والحفريات. مجلة الدراسات الفلسطينية 20 (79): 54-39.
- صالح، محسن (2009) محرر. دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الحاجة الملحة للسكن في القدس ودور المجلس الفلسطيني للإسكان، المجلس الفلسطيني للإسكان، 2015.
- تجربة المجلس الفلسطيني للإسكان في الإسهام في توفير السكن الميسر، المجلس الفلسطيني للإسكان، 2016.
- وزارة الاقتصاد الوطني، الخطة الوطنية.2017.
- وزارة الصحة. التقرير الصحي السنوي، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، 2015.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة القدس، 2015.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) ، نحو فلسطين مستدامة، 2008.
- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس، 2009
- بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، سلب الاراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، 2002.

- الصوراني، غازي.واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006.
- منتدى الأعمال الفلسطيني، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، 2014
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، المهن الحرفية التقليدية في القدس: واقعها وسبل حمايتها، 2012
- عبد الفتاح نصرالله، طاهر عواد، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، 2004
- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مؤشرات التنمية البشرية
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2016). مسح البيئة للقطاع التعليمي.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2016).كتاب القدس الإحصائي مسح القوى العاملة. رام الله: فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2016.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2014.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل المؤشرات الإحصائية، 2016.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،حسابات السياحة الفرعية،2016.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009

بالإنكليزية:

- East Jerusalem- Housing Review، International Peace and Cooperation Center، 2013.
- East Jerusalem- Key Humanitarian Concerns، Special Focus 2011، UN-OCHA.
- legal needs in East Jerusalem study. UNDP.2016.
- Core List of ICT Indicators، Partnership on measuring ICT for development، March 2016
- "Millennium Development Goals" (accessed via www.undp.org)

مراجع انفوغراف القطاعات:

قطاع التعليم:
(1+2+3+5) وزارة التربية والتعليم العالي. نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج للخطة الإستراتيجية الثالثة 2014 – 2019 / التقرير السنوي 2015. رام الله، 2016.ص87 ،ص87،،ص 86، ص87
(4) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. القدس الشرقية: حقائق ومعطيات. 2017.ص3.
(6) جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. القدس الشرقية: حقائق ومعطيات. 2017.ص4.
(7) وزارة التربية والتعليم العالي. نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج للخطة الإستراتيجية الثالثة 2014 – 2019 / التقرير السنوي 2015. رام الله، 2016.ص87

قطاع الثقافة:
(1)كتاب القدس الإحصائي السنوي(7102)، حزيران 7102، قطاع الثقافة.ص 19.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8102. قاعدة بيانات إحصاءات الثقافة 7102. رام الله –فلسطين. (بيانات غير منشورة)
(3+5+4) عامر خليل، القطاع الثقافي في القدس الشرقية، تقرير خاص.
(6+7) كتاب القدس الإحصائي السنوي(7102)، حزيران 7102، قطاع الثقافة.ص 98.
(8) الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، 7102، تقرير خاص.
(9) مجلس الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس،أيلول(7102)، التابع لوزارة الأوقاف الأردنية.
(10) كتاب القدس الإحصائي السنوي(7102)، حزيران 7102، قطاع الثقافة.ص 98.
(11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8102. قاعدة بيانات إحصاءات الثقافة 7102. رام الله –فلسطين. (بيانات غير منشورة)
(12) الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس، 7102، تقرير خاص.

قطاع الرفاه الاجتماعي:
(1) legal needs in east Jerusalem study ،UNDP.P14.
(2) قري،يوسف.اتصال هاتفي شباط2018(مسؤول اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس).
(3) أبو مفرح،محمد. اتصال هاتفي شباط2018 (مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة القدس).
(4+5+6+7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 41، ص43،ص30،ص30.
(8) وزارة التربية والتعليم العالي. نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج للخطة الإستراتيجية الثالثة 2014 – 2019 / التقرير السنوي 2015. رام الله، 2016.ص89.
(9+10) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، 2016. ص 60.
(11+12+13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،.كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 68.
(14) التقرير السنوي لوزارة شؤون القدس للعام 2017

قطاع الشباب المقدسي:
(1+2)أبو غربية،معتصم. مدير عام المجلس العلى للشباب والرياضة(الوسط). تقرير خاص.2018.
(3+4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسح القوى العاملة الفلسطينية ،2016. ص 60.
(5)معلومات من مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، بيانات خاصة 2018.
(6)معلومات من مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، بيانات خاصة2018.
UNOCHA oPt - Protection of Civilians Database. Palestinian Casualties in East Jerusalem and the Rest of Jerusalem Governorate، 2016 and 2017.Special Report.
(7)أبو غربية،معتصم. مدير عام المجلس العلى للشباب والرياضة(الوسط). تقرير خاص.2018.

قطاع الصحة:
(1+2+3)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 49.
(4+5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 50.
(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 49.
(7+8)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 51 ص52.
(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 49.
(10) جمعية الهلال الأحمر.فرع الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس.

قطاع المواطنة والسلم الأهلي وسيادة القانون:
(1) UNDP .legal needs in east Jerusalem study.2016.P8.
(2) UNDP .legal needs in east Jerusalem study.2016.P10.
(3) UNDP .legal needs in east Jerusalem study.2016.P10.
(4)إستراتيجية عمل الأمم المتحدة في القدس الشرقية. تكامل عمل الأمم المتحدة في المجال السياسي وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والتنموي،أيلول/2016.ص12.
(5+6) وزارة شؤون القدس، التقرير السنوي لعام (2017)، تقرير خاص.
(7+8+9) المجلس النرويجي للاجئين، بيانات" المساعدات والاستشارات والقضايا القانونية ".تقرير خاص.
(10) وزارة شؤون القدس، التقرير السنوي لعام (2017)، تقرير خاص.

القطاع الاقتصادي:
(1+2+3)الغرفة التجارية الصناعية العربية، تقرير خاص .
(4)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 60.
(5+6)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 64.
(7+8+9) عرفة،نور. تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية في القدس الشرقية.معهد ماس.2017.ص36.
(10+11) عرفة،نور. تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية في القدس الشرقية.معهد ماس.2017.ص38.
(12) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص62.
(13) الغرفة التجارية الصناعية العربية، تقرير خاص .

قطاع الإسكان:

(1،2)UNOCHA Demolitions and Displacement Database. Demolition، sealing، and/or confiscation incidents carried out due to lack of building permits or for punitive reasons..Special Report..

(3،4)UNOCHA Demolitions and Displacement Database. Types of Demolished Structures.Special Report.

(5،6،7)وزارة شؤون القدس، التقرير السنوي لعام (2017)، تقرير خاص.

(8) إستراتيجية عمل الأمم المتحدة في القدس الشرقية. تكامل عمل الأمم المتحدة في المجال السياسي وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والتنموي.أيلول/2016.

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص149.

(10،11) عرفة،نور. تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية في القدس الشرقية.معهد ماس.2017.ص36.

(12) الغرفة التجارية الصناعية العربية، تقرير خاص .

(13) ديوان الرئاسة،وحدة القدس، بيانات خاصة حول وضع المباني في محافظة القدس.

قطاع الزراعة:

(1-13) وزارة الزراعة، دائرة الإحصاء والمعلومات، تقرير خاص.

قطاع السياحة:

(1)سعادة، رائد. رئيس التجمع السياحي المقدسي.تقرير خاص.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،تقرير إعداد المؤسسات والعاملين واهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة القدس j1حسب النشاط الاقتصادي.2016.ص8

(3)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 157.

(4) نقابة أدلاء السياحة العرب،تقرير خاص.

(5)سعادة، رائد. رئيس التجمع السياحي المقدسي.تقرير خاص.

(6)تصريح جمعية الأراضي المقدسة للسياحة الوافدة ، تقرير خاص.

(7،8)سعادة، رائد. رئيس التجمع السياحي المقدسي.تقرير خاص.

قطاع البيئة:

(1)وزارة شؤون البيئة،تقرير خاص.

(2)وزارة شؤون القدس، التقرير السنوي لعام (2017)، تقرير خاص.

(3)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،تقرير أعداد المؤسسات والعاملين واهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة القدس j1حسب النشاط الاقتصادي.2016.ص8

(4،7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، ،ص 112، ص113، ص114.

(8) موسى،نائل. هيئة الجدار والاستيطان.تقرير خاص.

(9،10) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، حزيران 2017،ص 112.

(11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2016)، ص57.

قطاع الإعلام:

(1)وزارة الإعلام، المكتب الصحفي، تقرير خاص.

(2)وزارة الإعلام، المكتب الصحفي، تقرير خاص.

(3) نقابة الصحفيين الفلسطينيين،تقرير خاص.

(4،5،6) شركة Ipoke التقرير السنوي السنوي لسوشيال فلسطين لعام 2017.ص10 ص12ص14 ص30.
http://ipoke.co/SocialMediaOnPalestine2017.pdf

(7) وزارة الإعلام، المكتب الصحفي، تقرير خاص.

قطاع التنمية الحضرية و الحكم المحلي:

(1)UNDP .legal needs in east Jerusalem study.2016.P21.

(2)UNDP .legal needs in east Jerusalem study.2016.P20.

(3)UNDP .legal needs in east Jerusalem study.2016.P22.

(4)موسى، نائل. هيئة الجدار والاستيطان.تقرير خاص.

(5،6،7)دائرة شؤون المفاوضات، تقرير خاص.

(8) محافظة القدس، تقرير خاص.

(9) إستراتيجية عمل الأمم المتحدة في القدس الشرقية. تكامل عمل الأمم المتحدة في المجال السياسي وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والتنموي.أيلول/2016.

قطاع النوع الاجتماعي:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسح القوى العاملة الفلسطينية ،2016. ص60.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8102. قاعدة بيانات القوى العاملة، 6102-7102. رام الله- فلسطين.

(3)Situation and of assistance to Palestinian women -Report of the Secretary-General- UN p:12-17.

(4)Situation and of assistance to Palestinian women -Report of the Secretary-General- UN p:12-17.

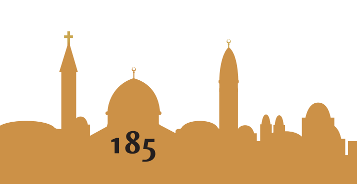
(5) الغرفة التجارية الصناعية العربية، تقرير خاص .

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي(2017)، ص32.

قطاع تكنولوجيا المعلومات:

(1،2،3) جامعة القدس، كلية التكنولوجيا.2018.

(4،9) مؤسسة النيزك، تقرير خاص.



الهوامش:

1. ينظر: التعليم في القدس2016،تقرير صادر عن الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية-القدس(PASSIA) لعام 2016.
2. ينظر: حنا عيسى، التعليم حق تنتهكه اسرائيل، مقالة،الجزيرة نت 24/8/2017.
3. ينظر: ديوان الرئاسة الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس،2010،ص38.
4. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص 81
5. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص 77 ص 82.
6. ينظر: وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي 2015، ص86.
7. ينظر: وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي 2015، ص91.
8. ينظر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2018. قاعدة بيانات احصاءات الثقافة 2017. رام الله –فلسطين. (بيانات غير منشورة)
9. معتصم ابو غربية،النوادي الرياضية في محافظة القدس،تقرير خاص.
10. عامر خليل، تقرير خاص.(مسرح يبوس والمسرح الوطني-الحكواتي"مجهز تقنيا وفنيا")
11. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص90.
12. عامر خليل،مدير المسرح الوطني،تقرير خاص. (مكتبة الانصاري، مكتبة الخالدي، مكتبة جامعة القدس ، المكتبة المركزية).
13. ينظر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطينيّ لعام (2015)
14. ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2011. رام الله-فلسطين. بيانات غير منشورة/تجدر الاشارة الى ان خط الفقر لعام 2011 ووفقا لمنهجية الفقر الوطنية كان 2293 شيكل شهريا لاسرة مكونة من 5 افراد (2 بالغين و3 اطفال)، مما لا يظهر نسب الفقر الواقعية في محافظة القدس كون ان هذه المحافظة تخضع لاقتصاد مختلف ومستويات اسعار اعلى من بقية الاراضي الفلسطينية
15. ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2017. رام الله – فلسطين (بيانات غير منشورة)
16. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص55.
17. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص55.
18. ينظر: جمعية حقوق المواطن،تقرير القدس الشرقية 2017.
19. ينظر: استراتيجية عمل الامم المتحدة في القدس الشرقية، سبتمبر 2016،ص8.
20. محمد أبو مفرح، مدير المديرية الاجتماعية في محافظة القدس،تقرير خاص.
21. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص31.
22. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص52.
23. ينظر: استراتيجية عمل الامم المتحدة في القدس الشرقية، سبتمبر 2016،ص10.
24. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،التقرير السنوي 2016 عبر الرابط التالي جدول -17 وجدول 18 من ص 73-68 http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2266.pdf
25. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،التقرير السنوي 2016 عبر الرابط التالي جدول -17 وجدول 18 من ص 73-68 http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2266.pdf
26. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس.
27. ينظر: هو كتاب القدس السنوي .2016.
28. ينظر: المؤتمر الصحفي للربع الأول 2016 (كانون ثاني- آذار 2016) مسح القوى العاملة.
29. ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2016.
30. ينظر:الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص.132
31. ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،حسابات السياحة الفرعية،2016.ص33
32. ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2016.
33. ينظر:اطار الامم المتحدة الاستراتيجي المتكامل لفلسطين.
34. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس..ص.132
35. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص.105
36. ينظر: هيئة الجدار والاستيطان، المستعمرات المقامة على أراضي محافظة القدس ، تقرير خاص 2018.
37. ينظر: The Monthly Humanitarian Bulletin | December 2017 OCHA. : https://www.ochaopt.org/content/high-numbers-demolitions-ongoing-threats-demolition-palestinian-residents-east-jerusalem
38. ينظر: تقرير دائرة شؤون المفاوضات، السياسات الاسرائيلية في القدس المحتلة.2017.
39. ينظر: وزارة الحكم المحلي، تقرير خاص حول محافظة القدس.2017.
40. ينظر: تقرير دائرة شؤون المفاوضات، السياسات الاسرائيلية في القدس المحتلة.2017.
41. ينظر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. الكتاب السنوي للقدس. ص95